دكتور
حمدي عبد العظيم

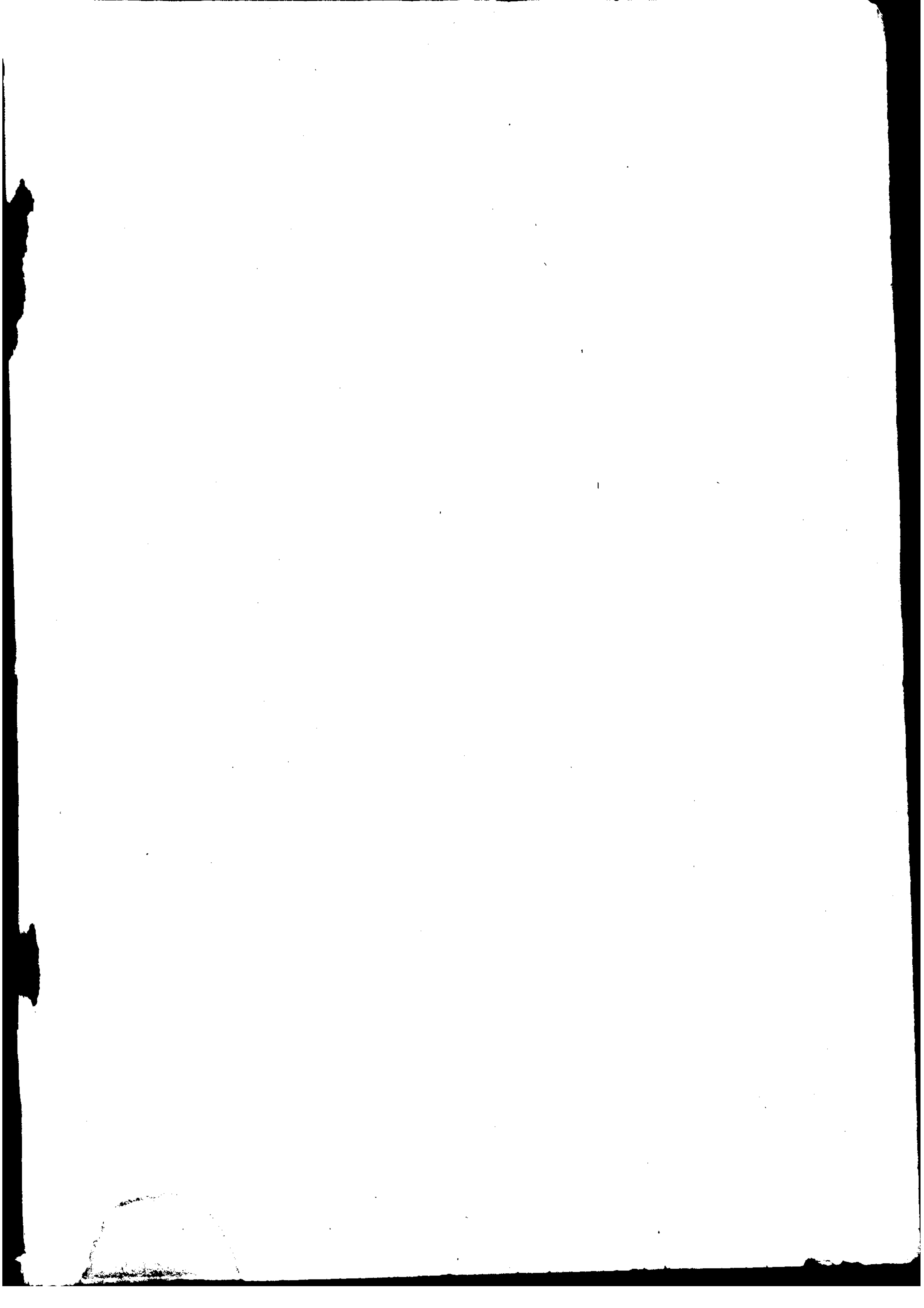
كلية الإدارة - كلية الدراسات العليا
الاكاديمية السادات للعلوم الإدارية
والمنتدب للتدريس بكلية التجارة جامعة الأزهر

أربع ظواهر اقتصادية في مصر

الطبعـــة الأولى

١٩٨٧

« حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف »



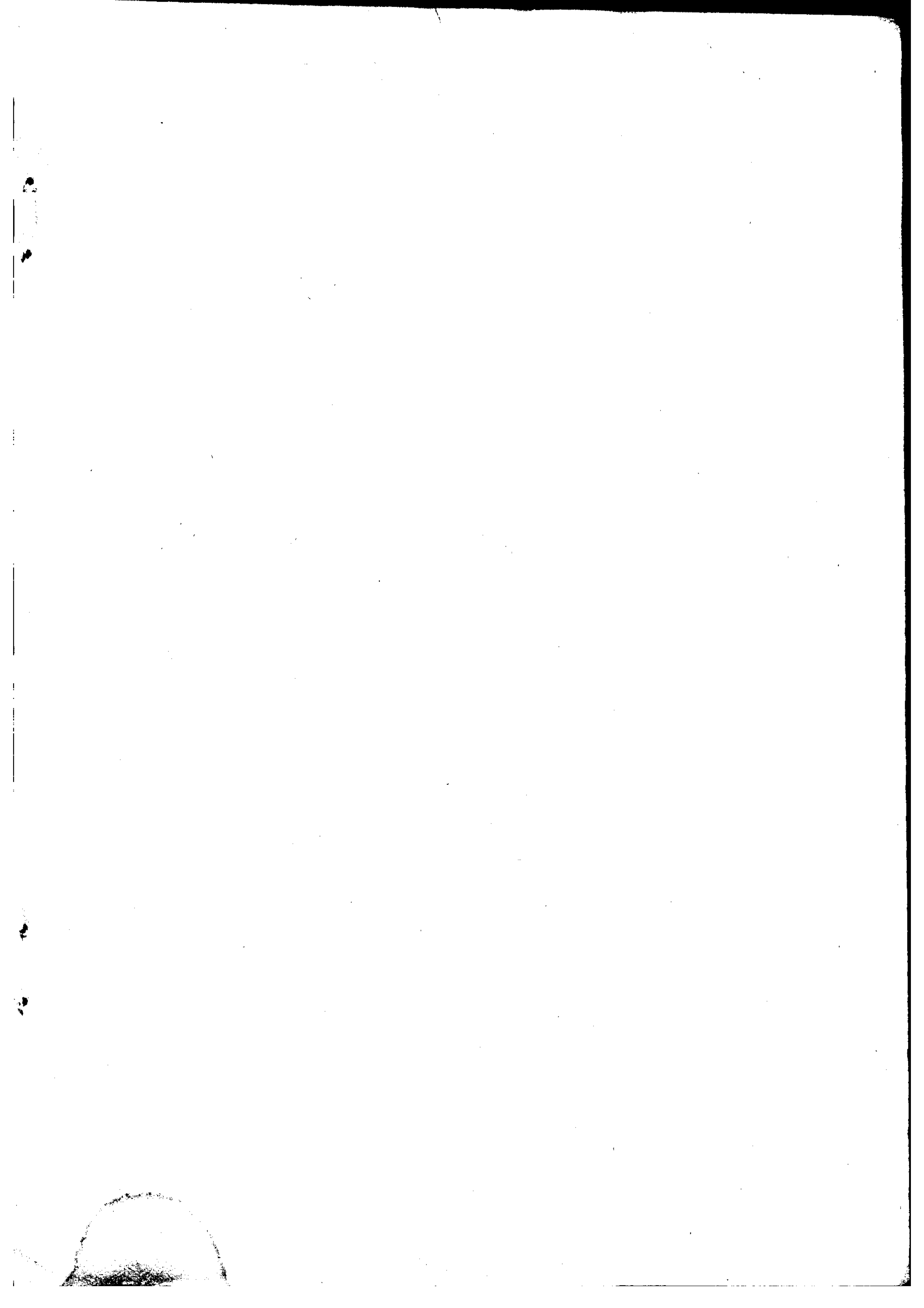
إهـــداء

إلى بلاد الظواهر الظاهرة..

أرض النيـل والقـاهرة ..

مصـــــــــــر ..

المؤلف



المقدمة

نقدم للقارىء في هذا المؤلف أربع ظواهر اقتصادية يشهدها الاقتصاد المصرى حالياً . وتتعلق أولاها باختلال العلاقة بين الأجور والأسعار ، وهى ظاهرة طال أمدها ولطالما حاول الكثير من المسئولين والحكومات المتعاقبة التغلب عليها دون جدوى ، نظراً لأن المحاولات كانت تصل بأصحابها إلى مفترق طرق ، والدوران فى فلك قضية الإنتاج والإنتاجية . إذ فى الوقت الذى ترتفع فيه الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية للأجور كما تؤدى أية زيادة فى أجور العاملين إلى المزيد من ارتفاع الأسعار طالما أنه لم تحدث زيادة حقيقية فى الدخل القومى المتولد من القطاعات الإنتاجية . ويزيد الأمر تعقيداً أن الأجور تعتبر دالة فى الإنتاج والإنتاجية بمعنى أنه لا يمكن زيادة الإنتاج والإنتاجية مالم يتقاضى العاملون أجوراً وحوافز تشجعهم على زيادة العمل والإنتاج الأمر الذى يفرض تحديات هامة على صانعى قرارات الأجور والأسعار . وهذا كله يجعلنا نتساءل عن أسباب اختلال تلك العلاقة وآثارها المختلفة وكيفية التغلب على هذه الظاهرة الخطيرة وهو ما نحاول الإجابة عليه فى هذا الكتاب .

والظاهرة الثانية هى ظاهرة تزايد النفقات العامة فى السنوات الأخيرة (أسبابها ونتائجها) .

وترجع خطورة هذه الظاهرة إلى أنها ذات آثار سلبية عديدة على الأسعار المحلية وعلى قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية . كما تؤدى إلى زيادة كل من

عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات فى ظل انخفاض إيرادات الدولة من الموارد السيادية ومن المعاملات مع العالم الخارجى الأمر الذى يؤدى إلى تردى الاقتصاد القومى إلى هاوية المديونية الخارجية ومشكلاتها الاقتصادية والسياسية . إلخ .

أما الظاهرة الثالثة التى نتناولها فى هذه الدراسة فهى ظاهرة التعقيدات الجمركية التى تحدث آثاراً سلبية على الإنتاج وعلى الاستثمار القومى وعلى التجارة الخارجية لمصر . وتؤدى إلى انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية بدلا من زيادتها الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن أسباب هذه الظاهرة وكيفية علاجها .

ورابع الظواهر الاقتصادية الخطيرة التى نعرض لها فى هذا الكتاب هى ظاهره القروض بدون ضمانات وما يصاحبها من آثار سلبية على الإنتاج والأسعار فضلا عن زيادة مخاطر الائتمان وتبديد الأموال العامة التى لدى بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة التى تساهم فيها شركات القطاع العام وبنوكه. ونحاول فى هذه الدراسة التعرض لبحث دور البنك المركزى المصرى فى إدارة الائتمان المحلى والرقابة على البنوك وما تمنحه من قروض وما تحصل عليه من ضمانات مقابل هذه القروض ومدى التناسب بين القيمة التسليفية وقيمة الضمان وصحة تقدير هذه القيمة .

ويرجع اختيارنا لهذه الظواهر الأربع دون سواها إلى أنها ظواهر مزمنة طال أمدها دون وجود حلول جذرية لها حتى الآن . كما أن هذه الظواهر ترتبط بالعديد من الظواهر الاقتصادية الأخرى والأقل درجة فى الخطورة مثل ظاهرة المديونية وظاهرة ضعف قيمة العملة وظاهرة اختلال

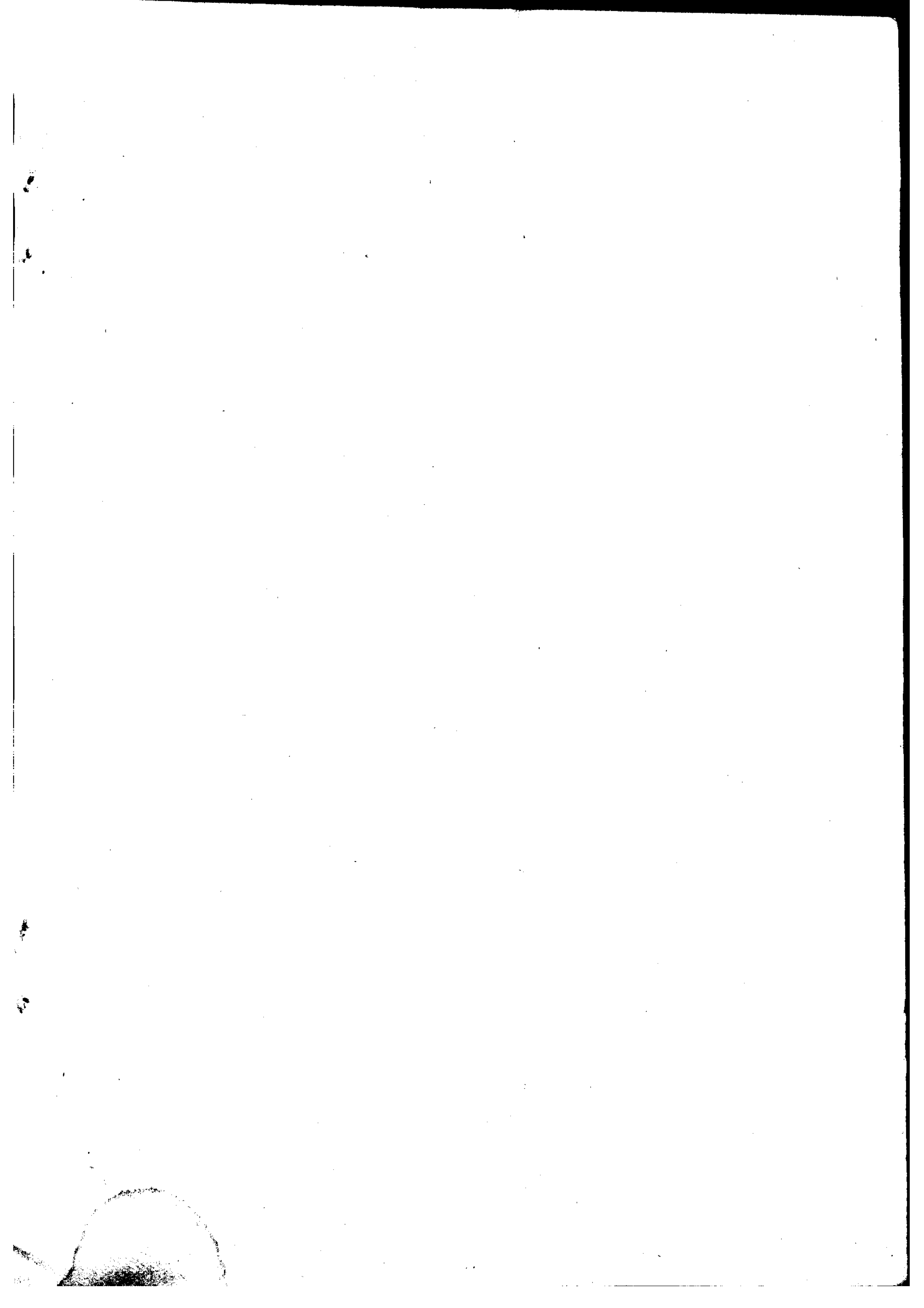
الميزان التجارى واختلال الموازنة العامة وتوزيع الدخل القومى . . . إلخ . . .

وتشتمل هذه الظواهر الأربعة على الجوانب المالية والنقدية والتجارية والتشريعية ، ومن ثم فإنها تجمع بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والقانونية لما يعانيه الاقتصاد المصرى من مشاكل وأزمات .

وإننى أرجو أن يجد القارىء الكريم فى هذا الكتاب ما يفيد مع الترحيب بكافة الآراء حول ما أقدمه فيه من مقترحات وحلول لما تتناوله من مشاكل أو اختلالات .

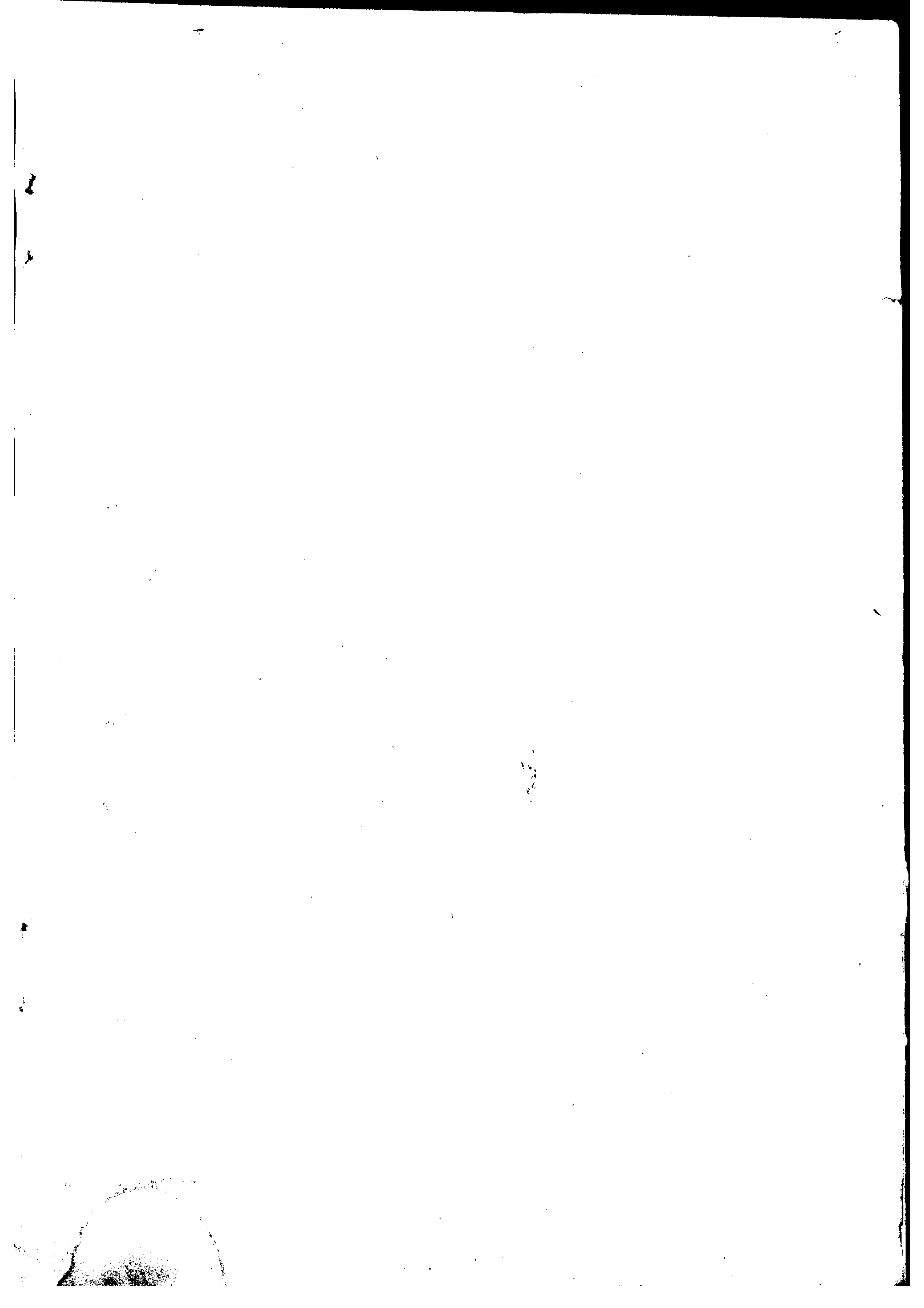
والله والوطن من وراء القصد .

القاهرة فى يونيو ١٩٨٧ المؤلف



الفصل الأول

ظاهرة اختلال الاجور والاسعار



مقدمة

تعتبر ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار من الظواهر المألوفة في الاقتصاد المصري وترتبط بعدة متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تراكمت آثارها وتداخلت مع غيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى لدرجة يصعب معها الفصل بين السبب والنتيجة لكل ظاهرة اقتصادية على حدة .

وتكشف ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار عن ظاهرة أخطر وهى إنعدام وجود تنسيق بين السياسات الاقتصادية فى مصر رغم أنه أحد الشروط الهامة لنجاح أية خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فليست هناك غرابة إذا ما تعثر تنفيذ الخطة فى سنة من السنوات أو إذا ما أعيد النظر فيها بين فترة وأخرى وما ينتج عن ذلك من ضياع الوقت والجهد وتبديد الموارد الاقتصادية وعدم وجود استقرار اقتصادى .

وتبدو أهمية وجود علاقة مناسبة بين الأجور والأسعار متى علمنا أن تجارب الدول المختلفة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول النامية قد أوضحت أن ما عانت منه هذه الدول من أزمات اقتصاديه كان آخرها أزمة الركود التضخمى (Stagflation) لم تفلح فى معالجتها أدوات السياسات المالية والنقديه وغيرها من الأدوات الاقتصادية بقدر ما قامت به سياسات الأجور والأسعار من دور أساسى فى الخروج من تلك الأزمات. ويرجع ذلك إلى تعدد المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر عليها كل من الأجور والأسعار مثل الإنتاج المحلى وإنتاجية العامل ومستوى معيشته ومستوى

الطلب الكلى ومستوى العرض الكلى ومعدلات الأرباح ، والدخل الحقيق ، وسعر الصرف ومركز الدولة التجارى مع العالم الخارجى .. إلخ .

وذلك فضلا عـــن الآثار المتبادلة بين الأجور والأسعار حيث تؤثر الأجور على مستوى الأسعار بإعتبارها أحد المؤثرات على الدخل المتاح للإنفاق ومن ثم على الطلب على السلع والخدمات وهو ما ينعكس بدوره على المستوى العام الأسعار المحلية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الأجور بإعتبارها أحد عناصر تكلفة إنتاج السلع والخدمات المختلفة يمكن أن يؤدى تغيرها إلى تغير المستوى العام الأسعار نظراً للإرتباط الوثيق بين التكلفة والتسعير فى اقتصاديات المشروع .

وتؤثر الأسعار بدورها على مستوى الأجور من خلال أثر الأسعار على الاجر الحقيقى للعامل ، ومن ثم فإن ارتفاع الاسعار مثلا يؤدى إلى إنخفاض الاجر الحقيقى للعامل ومطالبة العمال والنقابات بزيادة الاجور مع كل زيادة تحدث فى المستوى العام الأسعار المحلية، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى .

وفى مقابل ما سبق فإن هناك العديد من العوامل التى تؤثر على كل من الأجور والأسعار أهمها مستوى الإنتاج المحلى ،وإنتاجية العامل ، وظروف ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فى الاقتصاد المحلى ، والمعروض من الايدى العاملة ، ومستوى الإستثمار ، والصادرات والواردات ، والسياسات المالية والضرائبية على وجه الخصوص ، والسياسات النقدية ، وغيرها من السياسات الاقتصادية كسياسة سعر الصرف ، والإستيرادوالتصدير ، وسياسات التمويل المحلى والأجنبى ... إلخ .

وفى هذه الدراسة نتناول بحث ملامح ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)

مع بيان أسبابها أو العوامل التى أدت إلى حدوث الاختلال وقفزه إلى مستوى الظاهرة .

ونتعرض بعد ذلك لبيان وتحليل أثر تلك الظاهرة على الإنتاج المحلى وإنتاجية العامل خلال فترة الدراسة . وذلك بهدف التوصل إلى كيفية علاج ذلك الاختلال الحادث بين الأجور والأسعار فى مصر . وذلك فى أربعة مباحث على النحو التالى :-

المبحث الأول :- أبعاد ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والاسعار

المبحث الثانى :- أسباب حدوث الظاهرة والعوامل المؤثرة عليها .

المبحث الثالث :- أثر الاختلال بين الأجور والأسعار على الإنتاج

المبحث الرابع :- كيفية علاج ظاهرة الاختلال بين الأجور والأسعار .

المبحث الأول

أبعاد ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار

تمهيد :

نتناول فى هذا المبحث دراسة تطور كل من الأجور والأسعار خلال فترة الدراسة (١٩٧٤ - ١٩٨٤) حيث نوضح تطور قيمة الأجور الكلية المدفوعة للعاملين ومتوسط الأجر السنوى للعامل وتوزيع الاجور على قطاعات النشاط الاقتصادى فى مصر .

وفى نهاية المبحث نتعرض لأثر الأسعار على الأجور من خلال تطور الأجر الحقيقى العامل فى المتوسط، كما نعقد مقارنة بين معدل زيادة الأجور، ومعدل إرتفاع الأسعار خــلال نفس فترة الدراسة. وذلك على النحو التـالى : -

أولا : تطور الأجور :

يشتمل الجدول رقم (١) على تطور الأجور الكلية المدفوعة للعاملين ومتوسط الأجر السنوى للعامل خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٣/ ٨٤) ومنه يتضح ما يلى : -

١ - ارتفعت جملة الأجور الكلية المدفوعة للقوة العاملة فى مصر من ١٧٦٩٫١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٤١١٣٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ أى بنسبة ١٣٢٫٥ ٪ خلال تلك الفترة.

ويرجع ذلك إلى زيادة حجم العمالة بنسبة ١٤٫٢ ٪ خلال تلك الفترة بالإضافة إلى إرتفاع المتوسط السنوى لأجر العامل نتيجة قوانين الإصلاح الوظيفى للعاملين فى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم فضلا عن ارتفاع معدلات الأجور التى دفعتها شركات الإنفتاح الاقتصادى والبنوك المشتركة والأجنبية لجذب العمالة المصرية الماهرة وما ترتب على ذلك من حث بنوك القطاع العام وشركاته على تعديل لوائح الأجور والحوافز بها.

توضح تطورات الأرقام القياسية لقيمة الاجور الكلية حقيقة اضطرار إرتفاعها حيث بلغ الرقم ٢٣٢٫٥ عام ١٩٧٩ بالمقارنة بسنة الأساس (١٩٧٤)

جدول رقم (١)

تطور الأجور الكلية ومتوسط أجر العامل

(١٩٧٤ - ٨٤/٨٣)

البيـــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣ (تقديرى)
قيمة الأجور (مليون جنيه)	١٧٦٩ر١	٢١٨٠ر٩	٢٢٦٩ر٨	٣١٢٢ر٨	٣٥٨٧ر٩	٤١١٣ر٩	٦١٠٠ر٨	٧٤٤٩ر١	٧٦٣٠ر٢	٨٣٥٣ر٧
رقم قياسى	١٠٠	١٢٣ر٣	١٣٤ر٠	١٧٦ر٥	٢٠٢ر٨	٢٣٢ر٥	٣٤٤ر٩	٤٢١ر١	٤٣١ر٣	٤٦٦ر٦
متوسط أجر العامل (جنيه)	١٧٩ر٦	٢١٥ر٢	٢٢٧ر٢	٢٥٦ر٤	٢٧٩ر٤	٣٣٦ر٣	٤٩٨ر٧	٦٠٣ر٨	٦٣٠ر١	٦٦٠ر٣
رقم قياسى	١٠٠	١١٩ر٨	١٢٦ر٥	١٤٢ر٨	١٥٥ر٦	١٨٧ر٢	٢٧٧ر٧	٣٣٦ر٢	٣٥١ر٠	٣٦٧ر٧

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٨٣) الصادر فى يوليو ١٩٨٤ - ووزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - ومشروع خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية لعام ٨٤/٨٣ .

٢ ـ توالى اضطراد ارتفاع قيمة الأجـــور الكلية خلال الفترة (٨٠/٨١ ـ ٨٢/٨٣) حيث ارتفعت قيمة الأجور عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٧ر٦ بليون جنيه مقابل ١ر٦ بليون جنيه عام ٨١/٨٠، وذلك نتيجة ارتفاع حجم العمالة بنسبة ٢ر١٠ ٪ خلال تلك الفترة واستمرار جهود الدولة فى مجال الإصلاح الوظيفى والحوافز المادية وتقرير اعانات غلاء المعيشة والعلاوات الدورية ... إلخ.

وسجل الرقم القياسى لقيمة الأجور ارتفاعاً بلغ ٧و ٣ر٤٣١ عام ٨٢/٨٣ مقابل ٣٤٤/٩ عام ٨٠/٨١ (سنة الأساس ١٩٧٤ = ١٠٠) .

ويلاحظ أن نسبة زيادة حجم العمالة خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩) تعتبر أكثر ارتفاعاً منها فى الفترة الثانية (٨٠/٨١ ـ ٨٢/٨٣) . ويفسر ذلك فى جانب منه بالزيادة الناتجة عن التزام الحكومة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بتشغيل كافة المسرحيين من الخدمة العسكرية فضلا عن تعيين خريجى المدارس المتوسطة والجامعات والمعاهد العليا . وابتداء من حقبة الثمانينات اقتصر دور الدولة على تعيين فائض خريجى المدارس المتوسطة والجامعات فقط بعد انقضاء ما يقرب من ثلاث سنوات على التخرج وهو ما يعنى وجود هذا الفائض فى حالة بطالة حقيقية قبل التعيين وهو ما يسهم أيضاً فى ارتفاع نسبة الإعالة من جانب العاملين فعلا لمن لا يعملون .

٣ ـ يقدر أن تكون قيمة الأجور المدفوعة عام ٨٣/٨٤ نحو ٢ر٨ بليون جنيه بزيادة نسبتها ٩ر٧ ٪ عن عام ٨٢/٨٣ . ويرجع ذلك إلى زيادة حجم العمالة إلى نحو ٥ر١٢ مليون مواطن بزيادة نسبتها ٣ر٣ ٪ عن عام ٨٢/٨٣ ناهيك عن اتجاه متوسط الأجر للعامل إلى الارتفاع بالمقارنة بالأعوام السابقة وهو ما نوضحه فى السطور التالية .

- اتجه متوسط أجر العامل سنوياً إلى الزيادة من ١٧٩٫٦ جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٢٥٦٫١ جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣٢٦٫٢ جنيه عام ١٩٧٩ بنسبة زيادة قدرها ٨٧٫٢ ٪ عن عام ١٩٧٤ ، ونتيجة لذلك ارتفع الرقم القياسي لمتوسط أجر العامل من ١٠٠ عام ١٩٧٤ إلى ١٤٢٫٨ عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٨٧٫٢ عام ١٩٧٩. ويرجع ذلك إلى ماسبق ذكره من اتجاه الحكومة بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ المجيدة إلى إجراءات الإصلاح الوظيفي والحوافز المادية وزيادة معدلات أجور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادي .

٥ - أما خلال الفترة (٨٠/٨١ - ٨٢/٨٣) فقد ارتفعت قيمة المتوسط السنوي لأجر العامل بنسبة ٢٦٫٤ ٪ عام ٨٢/٨٣ عن عام ٨٠/٨١ ، وبلغ الرقم القياسي لمتوسط أجر العامل ٣٥١ مقابل ٢٧٧٫٧ عام ٨٠ / ٨١ ، ويرجع ذلك إلى قيام الدولة برفع بداية تعيين العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم والتوسع في نظم الحوافز والمكافآت التي أصبحت تصرف بشكل ثابت جعلها جزء من الأجر لجميع العاملين في الحكومة والقطاع العام .

٦ - يقدر ارتفاع المتوسط السنوي لأجر العامل إلى نحو ٦٦٠٫٣ جنيه عام ٨٣/٨٤ بزيادة نسبتها ٤٫٧ ٪ عن عام ٨٢/٨٣ . كما يرتفع الرقم القياسي لذلك المتوسط إلى ٣٦٧٫٧ عام ٨٣/٨٤ مقابل ٢٧٧٫٧ عام ٨٠/٨١ ، ولا يعكس هذا الارتفاع سوى الزيادة الناتجة عن العلاوات الدورية وبعض المنح والمكافآت الموسمية للعاملين بالدولة .

٧ - تبلغ نسبة الزيادة السنوية في قيمة الأجور خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٢/٨٣) نحو ٣٦٫٨ ٪ في المتوسط . بينما تبلغ نسبة الزيادة السنوية في متوسط أجر العامل خلال نفس الفترة نحو ٢٧٫٩ ٪ في المتوسط ، وإذا علمنا أن نسبة الزيادة السنوية في حجم العمالة خلال نفس الفترة قد بلغت نحو

٤ر٣٪ فى المتوسط لأدركنا أن هناك عوامل أخرى خلاف زيادة حجم العمالة تضغط على السلطات الاقتصادية وأصحاب الأعمال فى اتجاه زيادة أجر العامل السنوى وإن كان الأثر ليس على مستوى المؤثر حسبما سنرى فيما بعد .

ثانياً : توزيع الاجور على قطاعات النشاط الاقتصادى :

بعد أن تعرفنا على الصورة الكلية لتطور الاجور وتطور متوسط الاجر السنوى للعامل على المستوى القومى يجدر بنا أن نتعرف على كيفية توزيع الاجور بين قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة من خلال متوسط أجر العامل السنوى فى مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة .

ويشمل الجدول رقم (٢) على تطور متوسط الاجر السنوى للعامل فى القطاعات السلعية ، وقطاعات الخدمات الإنتاجية ، وقطاعات الخدمات الاجتماعية .

ومن الجدول رقم (٢) يمكن استنتاج ما يلى :

١ - خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) يلاحظ ارتفاع متوسط الاجر السنوى للعامل فى قطاعات الخدمات الاجتماعية عنه فى بقية القطاعات الاقتصادية يليه قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تراجع متوسط أجر العامل فى قطاعات الخدمات الاجتماعية بين ٢٩٥ جنيه عام ١٩٧٤ ، ٩ر٥٠٤ جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة نسبتها ١ر٧١٪ عن عام ١٩٧٤ ، بينما تراجع متوسط أجر العامل فى قطاعات الخدمات الإنتاجية بين ٤ر٢٣٠ جنيه عام ١٩٧٤ ، ٨ر٣٩١ جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة نسبتها ٥ر٧٠٪ عن عام ١٩٧٤ .

جدول رقم (٢)

تطور متوسط الأجر السنوى للعامل

فى مختلف القطاعات الاقتصادية

(بالجنيه)

السنوات / القطاعات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
القطاعات السلعية	١٢٧ر١	١٦١ر٧	١٦٧ر٠	١٧٢ر٩	٢٠٢ر٥	٢٤٥ر٧	٣٤٢ر٤	٤٠٩ر٠	٤٣٢ر٥
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٣٠ر٤	٢٧٦ر٠	٣٠٣ر٤	٣٠٤ر١	٣٣٩ر٨	٣٩١ر٨	٨٧١ر٤	١٠٢٢ر٣	١٠٦٠ر٠
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٩٥ر٠	٢١٤ر٨	٣٢٧ر٠	٣٤٠ر٠	٤٣٢ر٠	٥٠٤ر٩	٦٠٠ر٨	٧٤٥ر٢	٧٦٤ر٥

المصدر : وزارة التخطيط - تقارير متابعة تنفيذ خطة التنمية - سنوات مختلفة .

٢ ـ تغير الوضع السابق خلال الفترة (٨٠/٨١ - ٨٢/٨٣) حيث جاء متوسط الأجر السنوى للعامل فى قطاعات الخدمات الإنتاجية فى المرتبة الأولى وتراجع المتوسط بين ٨٧١ر٤ جنيه عام ٨٠/٨١ ، و١٠٦٠ر٥ جنيه عام ٨٢/٨٣ بنسبة زيادة قدرها ٢١ر٦ ٪ ، أما متوسط الأجر فى قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد بلغ ٧٦٤ر٥ جنيه عام ٨٢/٨٣ مقابل ٦٠٠ر٨ جنيه عام ٨٠/٨١ أى بنسبة زيادة قدرها ٢٧ر٢ ٪ خلال تلك الفترة .

ويرجع السبب فى التغير الحادث فى الأهمية النسبية لمتوسط الأجر فى القطاعات السابقة إلى ارتفاع متوسط أجر العامل فى قطاعات قناة السويس ، والتجارة والمال والتأمين والسياحة . إذ ارتفع متوسط أجر العامل فى قناة السويس بنسبة ٢٠ر٧ ٪ عام ٨٢/٨٣ عن عام ٨٠/٨١ ، كما ارتفع متوسط أجر العامل فى قطاعات النقل والمواصلات والتخزين بنسبة ١١٢ر٨ ٪ عام ٨٢/٨٣ عن عام ١٩٧٩ ، وارتفع متوسط أجر العامل فى قطاعات المال والتأمين بنسبة ٦٩٧ر٢ ٪ خلال نفس الفترة .

٣ ـ يبلغ معدل النمو السنوى لمتوسط أجر العامل فى القطاعات السلعية خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٢/٨٣) نحو ٢٦ر٧ ٪ ، بينما يبلغ هذا المعدل نحو ٤٠ر- ٪ فى قطاعات الخدمات الإنتاجية ، ١٧ر٧ ٪ فى قطاعات الخدمات الاجتماعية . ومن ذلك يتضح ارتفاع معدل النمو فى قطاعات الخدمات الإنتاجية عنه فى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وذلك للأسباب المذكورة فى البند السابق ، ويجىء معدل النمو فى القطاعات السلعية فى المرتبة الثانية وذلك لارتفاع متوسط أجر العامل فى قطاعات البترول بنسبة ٨٣ر- ٪ عام ٨٢/٨٣ عن عام ١٩٧٩ ، وفى قطاع التشييد بنسبة ٦٠ر٥ ٪ وفى قطاع الكهرباء بنسبة ٧٨ر٥ ٪ خلال نفس الفترة .

أما فى قطاعات الخدمات الاجتماعية فإن ارتفاع متوسط أجر العامل

كان واضحاً جداً فى قطاعات التأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية والخدمات الاجتماعية والشخصية حيث بلغ معدل النمو السنوى لأجر العامل فى هذه القطاعات نحو ٥٢ر٨ ٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٤ - ٨٢/٨٣) طبقاً لبيانات وزارة التخطيط

وهكذا نستطيع القول بأن هناك تفاوتاً فى المتوسط السنوى لأجر العامل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة مثلما يوجد تفاوت فى معدلات النمو السنوى المتوسط لأجر العامل خلال فترة الدراسة . ويمكن القول بأن هذا التفاوت يرجع فى جانب منه إلى التفاوت فى متوسط انتاجية العامل من قطاع لآخر حيث لوحظ ارتفاع هذا المتوسط فى قطاعات الخدمات الانتاجية عنه فى بقية القطاعات الاقتصادية إذ بلغ نحو ٣٠٦٨ر٥ جنيه عام ٨٢/٨٣ مقابل ١٧٥٧ر٤ جنيهاً فى القطاعات السلعية ، و٩٨١ر٩ جنيهاً فى قطاعات الخدمات الاجتماعية فى نفس العام . ويعنى هذا أن متوسط انتاجية العامل سنوياً ترتفع بنسبة ٨٤ر٦ ٪ فى قطاعات الخدمات الإنتاجية عنها فى القطاعات السلعية ، وبنسبة ٢١٢ر٥ ٪ عنها فى قطاعات الخدمات الاجتماعية .

٤ - فى حالة مقارنة متوسط أجر العامل سنوياً فى قطاعات النشاط الاقتصادى بالمتوسط العام لأجر العامل يلاحظ ارتفاع المتوسط السنوى لأجر العامل عن المتوسط العام فى قطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات الاجتماعية بينما ينخفض المتوسط السنوى لأجر العامل فى القطاعات السلعية بنسبة ٤٥ر٨ ٪ عن المتوسط العام لاجر العامل سنوياً عام ٨٢/٨٣ . يحدث هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن المتوسط السنوى لإنتاجية العامل فى القطاعات السلعية يكاد يتساوى مع المتوسط السنوى لإنتاجية العامل بشكل عام ، وأن متوسط انتاجية العامل فى قطاعات الخدمات الاجتماعية تنخفض عن المتوسط العام لإنتاجية العامل بنسبة ٧٩ر٢ ٪ عام ٨٢/٨٣ أيضاً ، وهو

ما يعنى وجود انفصام بين الاجور والإنتاجية فى بعض قطاعات النشاط الاقتصادى على نحو ما سوف نوضحه فيما بعد تفصيلا .

ثالثاً : الاجور والناتج المحلى الاجمالى :

بإعتبار الناتج المحلى الإجمالى الوعاء الذى تصرف منه الاجور لمن ساهموا فى تكوينه لابد لنا أن نتعرف على مدى تناسب الاجور المدفوعة للعمالة مع الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية خلال سنوات الدراسة . ولذلك نعرض فى الجدول رقم (٣) تطور النصيب النسبى الأجور وعوائد حقوق التملك من الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية .

جدول رقم (٣)

تطور النصيب النسبي للأجور وعوائد حقوق الملك

من الناتج المحلي الإجمالي

(١٩٧٤ - ٨٤/٨٣)

(نسب مئوية)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣ (متوقع)
نصيب الأجور ٪	٤٤ر٨	٤٦ر٧	٤١ر٩	٣٩ر٦	٢٦ر٥	٣٠ر٤	٣٨ر٦	٣٧ر٩	٣٥ر٨	٣٥ر٠
نصيب حقوق الملكية ٪	٥٥ر٢	٥٣ر٣	٥٨ر١	٦٠ر٤	٦٣ر٥	٦٩ر٦	٦١ر٤	٦٢ر١	٦٤ر٢	٦٥ر٠

المصدر : حسبت من بيانات وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - سنوات مختلفة .

يوضح جدول رقم (٣) ما يلى :

١ - انخفاض النصيب النسبي للأجور المدفوعة إلى العمال من الناتج المحلى الإجمالى . إذ يتراوح هذا النصيب بين ٣٠٫٤ ٪ عام ١٩٧٩ ، ٤٦٫٧ ٪ عام ١٩٧٥ . ويعنى ذلك ارتفاع النصيب النسبي لعوائد حقوق الملكية من الناتج المحلى الإجمالى الذى تراوح بين بين ٥٣٫٣ ٪ عام ١٩٧٥و ٦٩٫٦ ٪ عام ١٩٧٩ .

٢ - اتجاه النصيب النسبي للأجور من الناتج المحلى الإجمالى إلى الانخفاض باضطراد حيث انخفض ذلك النصيب من ٤٤٫٨ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٣٠٫٤ ٪ عام ١٩٧٩ . ورغم الزيادة التى حدثت فى ذلك النصيب ابتداء من حقبة الثمانينات حيث كان الرقم ٣٨٫٦ ٪ عام ٨٠/٨١ إلا أنه اتجه بدوره إلى الانخفاض المستمر حتى بلغ نحو ٣٥٫٨ ٪ عام ٨٢/٨٣ ويتوقع أن يكون ٣٥٫٠ ٪ فقط عام ٨٣/٨٤ ويعزى الارتفاع النسبي الحادث ابتداء من عام ٨٠/٨١ إلى اتجاه الدولة إلى زيادة الأجور والمرتبات والحدود الدنيا لبدء التعيين وتقرير بعض العلاوات الدورية ، وزيادة عدد العاملين بالدولة كما سبق ذكر ذلك فى الصفحات السابقة . بيد أن الاتجاه التنازلى لذلك النصيب من الناتج المحلى الإجمالى قد يرجع بدوره إلى قواعد توزيع عوائد الإنتاج واستئثار أصحاب الملكية بالنصيب الأكبر سواء فى ذلك الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص حيث بلغ نصيب عوائد حقوق الملكية من الناتج المحلى الإجمالى نحو ٦٤٫٢ ٪ عام ٨٢/٨٣ مقابل ٥٥٫٢ ٪ عام ١٩٧٤ ، ويتوقع أن يرتفع هذا النصيب إلى ٦٥٫٠ ٪ عام ٨٣/٨٤ .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن تدهور النصيب النسبى للأجور من الناتج المحلى الإجمالى يبلغ مداه فى القطاعات السلعية يليها قطاعات التوزيع ثم القطاعات الخدمية . وبتحديد أكثر يلاحظ أن التدهور المشار إليه يبدو جلياً

فى قطاعات الزراعة ، والنقل والمواصلات ، والخدمات الأخرى وتفسر الدراسة ذلك بما انطوت عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى من زيادة أهمية عوائد حقوق التملك ، وبأثر ارتفاع الأسعار الذى أدى إلى ارتفاع معدلات الأرباح وخلق دخول جانبية لأصحاب الأعمال أو أصحاب وسائل الإنتاج[1].

رابعاً : تطورات الأسعار المحلية :

هناك عدة طرق أو أدوات للتعرف على تطورات المستوى العام للأسعار المحلية أهمها استقراء تغيرات الأرقام القياسية لأسعار الجملة، ولأسعار المستهلكين ولنفقة المعيشة ، وطريقة مكمش الناتج المحلى الإجمالى (Deflation)، وطريقة معامل الاستقرار النقدى ، وطريقة فائض الطلب الإجمالى ، وطريقة المعروض النقدى ، وغيرها .

وسوف نقتصر فى هذا البحث على استخدام كل من الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والأرقام القياسية لنفقة المعيشة ، وطريقة معامل الاستقرار النقدى لمعرفة معدل التضخم فى مصر باعتبارها أكثر الطرق شيوعاً فى مجال البحوث الاقتصادية التطبيقية ، وذلك كما يلى :

ا - الارقام القياسية للأسعار

يحتوى الجدول رقم (٤) على تطورات كل من الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (متوسط عام الجمهورية) والرقم القياسى لنفقة المعيشة (متوسط عام الجمهورية) خلال فترة الدراسة . وذلك على أساس أن عام ٦٦/٦٧=١٠٠

من الجدول رقم (٤) يمكن معرفة ما يلى :

١ - اتجه الرقم القياسى لأسعار المستهلكين إلى الزيادة باضطراد خلال

جدول رقم (٤)

بعض الأرقام القياسية الأسعار (متوسط عام الجمهورية)

(١٩٧٤ — ٨٥/٨٤)

(٦٧/٦٦ = ١٠٠)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	١٤٢ر٦	١٥٨ر٤	١٧١ر٥	١٨٢ر٠	٢٠٦ر٢	٢٣٧ر٤	٢٩٦ر٩	٣١٠ر٤	٤٠٩ر٠	٥٢٦ر٥	٦٠٠ر٤
الرقم القياسي لنفقة المعيشة .	١٤٩ر٦	١٦٧ر٩	١٨٧ر٨	٢٠٦ر٧	٢٣٤ر٢	٢٤٨ر٧	٢٧٨ر١	٣١١ر٢	٣٦٣ر٩	٤٥٣ر٥	٦٥٣ر١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ الكتاب السنوي ـ ونشرات الأسعار ـ أعداد مختلفة.

فترة الدراسة حتى بلغ نحو ٥ر ٥٢٦ عام ٨٣/٨٤ مقابل ٩ر٢٩١ عام ٨٠/٨١ أى بزيادة نسبتها ٤ر٨٠ ٪ ، ومقابل ٦ر١٤٢ عام ١٩٧٤ بزيادة نسبتها ٢ر٢٦٩ ٪ أى بمعدل زيادة سنوى فى المتوسط بلغ نحو ٩ر٢٩ ٪.

٢ - يعتبر الرقم القياسى لأسعار نفقة المعيشة (المأكل والمشرب - السكن - الملابس) أكثر ارتفاعاً من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى معظم سنوات الدراسة باستثناء أعوام ٨٠/٨١ ، ٨٢/٨٣ ، ٨٣/٨٤ . ويرجع ذلك جزئياً إلى حدوث انخفاض طفيف فى الأرقام القياسية لأسعار المساكن ومستلزماتها خلال تلك الأعوام فى حضر الجمهورية مع الثبات النسبى لتلك الأسعار فى الريف ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بقية بنود الرقم القياسى لأسعار المستهلكين مثل الانتقال والمواصلات والمصروفات الشخصية والأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة والنفقات الطبية والثقافية والاجتماعية خلال تلك الأعوام .

وبصفة عامة فإن الرقم القياسى لأسعار نفقات المعيشة خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٣/٨٤) اتجه إلى النمو السنوى بمعدل ٥ر٢٢ ٪ فى المتوسط . وارتفع هذا الرقم إلى ٦٥٣١ عام ٧٤ / ٨٥

ويلاحظ أن هناك كثيراً من العيوب التى تؤثر على دلالة الأرقام القياسية للأسعار بصفة عامة وتجعلها غير معبرة عن حقيقة ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار المحلية أهمها حساب تلك الاسعار على أساس الاسعار الرسمية والأسعار المدعمة وعدم تغير مكونات تلك الارقام تبعاً لتغيرات أنماط الاستهلاك منذ نهاية الستينات وهو مايدعو إلى الاستعانة بالوسائل أو الأدوات الأخرى لمعرفة تغيرات الاسعار أو معدلات التضخم .

ب - معامل الاستقرار النقدى :

طبقاً لهذه الطريقة يتم حساب معدل النمو فى الناتج القومى بالأسعار الثابتة

جدول رقم (٥)

معامل الاستقرار النقدى

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
الناتج القومى بالأسعار الثابتة (مليون جنيه)	٢٧٤٨ر٥	٣٠٠٤ر٣	٢٢٦٤ر٩	٣٦٢٠ر١	٤٠٧٨ر٩	٥٠٥٦ر١	٦١١٦ر٩	٦١٧٣ر٥	٦٢٤٦ر٥	٥٩٣٤ر٥
معدل النمو ٪	—	٩ر٣	٨ر٧	١٠ر٩	١٢ر٧	٢٣ر٩	٢٢ر٤	(-)٠٢ر٠	١ر٢	(-)٥ر٠
المعروض النقدى (مليون جنيه)	٢١١٩ر٦	٢٥٠٥ر٨	٣٢١٣ر٤	٤٦٤٦ر٩	٦٤٠٠ر٨	٨٠٦٩ر٥	١٠٥٩٩ر٣	١١١٤٣ر٠	٢٠٢٤٣ر٤	٢٢٨٤٩ر١
معدل النمو ٪	—	٢١ر٥	٢٥ر٢	٤٤ر٦	٣٧ر٧	٢٦ر٠	٤٣ر٣	٣٩ر٧	٢٥ر٤	١٧ر٨
معامل الاستقرار النقدى	—	١٢ر٢	١٦ر٥	٣٢ر٧	٢٥ر٠	٢ر١	٢٠ر٩	٣٩ر٧	٢٤ر٢	٢٢ر٨

المصدر : بيانات الناتج القومى - وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة ومشروع خطة ٨٤/٨٣ - بيانات المعروض النقدى - البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

ومقارنته بمعدل النمو فى المعروض النقدى . ويعبر الفرق بين المعدلين عن معدل التضخم فى الاقتصاد القومى باعتبار أن معدل نمو الناتج القومى بالأسعار الثابتة يعبر عن معدل نمو الطلب الحقيقى على النقود وبذلك فإن :

معدل التضخم = معدل نمو المعروض النقدى - معدل نمو الطلب الحقيقى على النقود . ويشتمل الجدول رقم (٥) على معامل الاستقرار النقدى خلال فترة الدراسة .

وبالنظر إلى جدول رقم (٥) يلاحظ ما يلى :

١ - يتراوح معدل التضخم خلال فترة الدراسة بين ١ر٢ ٪ عام ١٩٧٩ ، و٧ر٣٩ ٪ عام ٨١/٨٢ . ويلاحظ أنه خلال فترة السبعينات (١٩٧٤-١٩٧٩) بلغ أعلى معدل التضخم نحو ٧ر٣٣ ٪ عام ١٩٧٧ . ويمكن تفسير ذلك بالتوسع الكبير الذى حدث فى المعروض النقدى وبلغ نحو ٦ر٤ بليون جنيه فى ذلك العام بزيادة نسبتها نحو ٦ر٤٤ ٪ على حين لم تحدث زياده فى الناتج القومى بالأسعار الثابتة سوى بنحو ٩ر١٠ ٪ فقط . وكان التوسع فى المعروض النقدى راجعاً بدوره إلى زيادة مديونية الحكومة وشركات القطاع العام للجهاز المصرفى فضلا عن زيادة مديونية كل من القطاع الخاص بنسبة ٣ر٦٨ ٪ والبنوك المتخصصة بنسبة ٧ر١٤ ٪ عن عام ١٩٧٦ [٣]

أما خلال فترة الثمانينات فإن عام ٨١/٨٢ هو العام الذى شهد ارتفاعاً كبيراً فى معدل التضخم كما سبق القول . ويرجع ذلك أيضاً إلى زيادة المعروض النقدى بنسبة ٤ر٢٥ ٪ بينما لم يزد الناتج القومى بالأسعار الثابتة سوى بنحو ٢ر١ ٪ . ويلاحظ أن السبب فى زيادة المعروض النقدى فى ذلك العام هو زيادة التمويل بالعجز الذى يتضح من ارتفاع صافى مديونية الحكومة للبنك

المركزى بنسبة ٣٠٫٢ ٪ عن عام ٨١/٨٠ . كما ارتفعت صافى مديونية شركات القطاع العام بنسبة ٤٠٫ - ٪ خلال نفس الفترة (٤)

٢ - بلغ معدل النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة نحو ٩٫٣ ٪ فى المتوسط . بينما بلغ معدل النمو السنوى للمعروض النقدى خلال نفس الفترة نحو ٣١٫٢ ٪ فى المتوسط مما أدى إلى بلوغ معدل التضخم السنوى فى المتوسط خلال الفترة نحو ٢١٫٩ ٪ . ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً بالنظر إلى ظروف الاقتصاد المصرى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل النتائج السابقة تتفق مع آراء أنصار السياسة النقدية بزعامة (ميلتون فريدمان) الذى يرى أن التضخم ظاهرة نقدية وليست مالية أو أى شىء آخر. وقد أوضحت دراساته أن التضخم الذى يحدث فى مثل هذه الحالات يكون نتيجة لما يحدث فى الدخل القومى الإسمى من تغيرات بسبب أثر المضاعف النقدى، وأن كل ١ ٪ زيادة فى المعروض النقدى، تؤدى إلى حدوث زيادة فى الدخل القومى الإسمى بنسبة ٢ ٪ . ولذلك ينصح النقديون بعدم تجاوز معـــدل نمو المعروض النقـدى ثلاثة أمثال معدل نمو الناتج القومى الحقيقى (٥) .

والهدف من ذلك ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادى الملائم لظروف التنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية .

ويعتبر بعض الاقتصاديين أن زيادة معدل التضخم السنوى يمكن النظر إليها على أنها ضريبة تفرض على الدخل أو على الثروة القومية لمجموع الأفراد (٦) .

ويعنى كل ما سبق أن معدل نمو المعروض النقدى فى مصر يفوق حد الأمان المناسب لظروف التنمية والاستقرار الاقتصادى فى كل من الأجل القصير (سنويا) والأجل الطويل (خلال فترة الدراسة)، وهو ما يتطلب مراجعة السياسات النقدية والإنتاجية فى مصر لتحديد المعدل المناسب لزيادة المعروض النقدى سنويا بما لا يؤدى إلى حدوث أزمة كساد أو بطالة مثلا. وفى نفس الوقت يأخذ بتلابيب الاقتصاد المصرى إلى مجـال الاستقرار والتقدم .

ولعل النتائج الموضحة أعلاه تشير أيضاً إلى أن ما اتخذته الحكومة من اجراءات لضبط الإئتمان المحلى عام ١٩٨١ مثلا لم تكن كافيه أو متناسبة مع معدل نمو الناتج القومى الحقيقى الأمر الذى يتطلب العدول عنها واستخدام أدوات نقدية غير تقليدية .

خامساً : أثر ارتفاع الأسعار على الأجور المحلية:

مما لا شك أن إرتفاع الأسعار المحلية أو اضطراد زيادة معدلات التضخم يؤدى إلى إنخفاض قيمة الأجر الحقيقى الذى يحصل عليه العامل طالما أن القوة الشرائية للجنيه أجر لم تعد كافية لحصول الفرد على نفس كمية وقيمة السلع والخدمات التى كان يحصل عليها قبل إرتفاع الأسعار .

ويشتمل الجدول رقم (٦) على تطور متوسط الأجر الحقيقى للعامل فى مصر خلال فترة الدراسة . وقد قمنا بحسابه عن طريق قسمة قيمة متوسط أجر العامل على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين .

جدول رقم (٦)

تطور متوسط الأجر الحقيقي للعامل

(١٩٧٤ - ٨٤/٨٣)

(القيمة بالجنيه)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣ر٨٢	٨٤/٨٣
متوسط الأجر الحقيقي	١٢٥ر٩	١٣٥ر٨	١٣٢ر٥	١٤٠ر٩	١٣٥ر٥	١٤١ر٦	١٧٠ر٨	١٩٤ر٥	١٥٤ر١	١٢٥ر٤
التغير ٪	—	٧ر٩	(-)٢ر٤	٦ر٣	(-)٣ر٨	٤ر٥	٢٠ر٦	١٣ر٩	(-)٢٠ر٨	(-)١٨ر٦

المصدر : أنظر جدول رقم (١) ، وجدول رقم (٤)

يوضح جدول رقم (٦) ما يلى :

١ - يبلغ معدل النمو السنوى لمتوسط الأجر الحقيقى للعامل خلال فترة الدراسة نحو ٠،٨ ٪ فى المتوسط. أى بنقص قدره ٢٧،١ ٪ عن معدل النمو السنوى لمتوسط الأجر الأسمى للعامل خلال نفس الفترة. وهو ما يعنى إنخفاض قيمة الأجر الحقيقى للعامل بمقدار زيادة معدل التضخم خلال تلك الفترة.

٢ - ترتب على عدم زيادة متوسط أجر العامل فى كثير من السنوات الموضحة بالجدول بما يتناسب مع ما حدث من إرتفاع فى الأسعار أن إنخفض الأجر الحقيقى للعامل بنسب تراوحت بين ٢،٤ ٪ عام ١٩٧٦ عن عام ١٩٧٥، و٢٠،٨ ٪ عام ٨٢ /٨٣ عن عام ٨١/٨٢ وهو إنخفاض لا يمكن الإستهانة به ينتج عنه اختلال توزيع الدخل الحقيقى بين الأفراد. وقد أشارت إلى ذلك إحدى دراسات صندوق النقد الدولى التى أوضحت أن نحو ١٤،١ ٪ من الدخل القومى فى مصر يذهب إلى ٤٠ ٪ من أصحاب الدخول الذين هم فى قاعدة الهرم الاجتماعى خلال حقبة السبعينات (٧).

٣ - أن معدلات زيادة الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط فى معظم السنوات المدرجة بالجدول رقم (٦) كانت متواضعة بإستثناء عام ٨٠/٨١. إذ تراوحت بين ٤،٥ ٪ عام ١٩٧٩، و١٣،٩ ٪ عام ٨١ /٨٢. بل أنه من المتوقع أن ينخفض متوسط الأجر الحقيقى للعامل عام ٨٣ / ٨٤ إلى ما دون متوسط الاجر الحقيقى للعامل فى عام ١٩٧٤ بنحو ٤،٠ ٪ وذلك نتيجة الإرتفاع الكبير فى المستوى العـــام لأسعار الإستهلاك عام ٨٣/٨٤ وإرتفاع معدل التضخم فى ذلك العام إلى نحو ٢٣ ٪ كما سبق بيان ذلك عند تحليلنا لأرقام جدول رقم (٤).

٤ - يرجع الإرتفاع الكبير الذى حدث فى متوسط الأجر الحقيقى للعامل عام ٨١/٨٠ إلى زيادة قيمة الأجور المدفوعة للعاملين بالدولة بمعدل يفوق معدل إرتفاع الأسعار المحلية . إذ إرتفعت قيمة الأجور الكلية فى ذلك العام بنسبة ٤٨٫٣ ٪ عن عام ١٩٧٩ بينما كان إرتفاع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بنسبة ٢٢٫٩ ٪ فقط فى نفس الفترة . كما كان إرتفاع الرقم القياسى لنفقات المعيشة بنسبة ١١٫٨ ٪ فقط خلال نفس الفترة أيضاً . وكان السبب فى إرتفاع قيمة الأجور ما حدث من إصلاح وظيفى ورفع بداية التعيين أو الحد الأدنى للأجور عام ١٩٨١ وهبوط الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور إلى نحو ٨٫٢٧ ٪ مقابل ١٨٫٥ ٪ بالنسبة للكادر الوظيفى عام ١٩٧١ ، و٦٦٫٧٥ ٪ عام ١٩٥١ [٨] .

مؤشر قيمة الذهب :

يعتبر الذهب من المعادن المستخدمة كمخزن للقيمة نظراً لصفة التقلب السعرى لقيمته وإتجاه تلك القيمة إلى التصاعد فى السنوات موضع الدراسة . ومن ثم فإن الأفراد العاملين كثيراً ما يعمدون إلى قياس القوة الشرائية لما يحصلون عليه من أجور على أساس ما يحدث من تغير فى قيمة الذهب .

وإذا علمنا أن قيمة الجنيه الذهب قد إرتفعت من نحو ٢٨ جنيهاً مصرياً عام ١٩٧٤ إلى نحو ١١٢٫٦ جنيها عام ١٩٨٤ [٩] . أى بنسبة ٣٠٢٫١ ٪ فإن قيمة ما حصل عليه العامل من أجر فى المتوسط قد انخفض النسبة خلال نفس الفترة . ومعنى ذلك أن متوسط الأجر الحقيقى للعامل عام ١٩٨٤/٨٣ قد أصبح ٢١٨٫٦ جنيها فقط مقابل ١٢٥٫٩ جنيها عام ١٩٧٤ .

ولاشك أن الذهب كسلعة واحدة لا يمكن الإعتماد على تغيرات

أسعارها للحكم على حقيقة الأجر الحقيقى للعامل وإن كانت تعطى القارىء مجرد فكرة عن تغير القوة الشرائية للجنيه المصرى خلال ما يقرب من عشر سنوات.

مؤشر سعر الدولار :

ويستخدم البعض تغيرات العلاقة بين قيمة الجنيه المصرى والدولار الأمريكى للتدليل على تغيرات القوة الشرائية الجنيه أجر ومن ثم تغيرات الأجر الحقيقى للعامل. ولا يكفى فى هذا الصدد الإعتماد على العلاقة الرسمية بين قيمة الجنيه المصرى وقيمة الدولار الأمريكى بل لابد من تتبع تغيرات تلك العلاقة حسب أسعار السوق الحرة باعتبارها الميدان الفعلى لتغيرات عرض وطلب كل من الجنيه والدولار.

وإذا علمنا أن سعر الدولار فى نهاية عام ١٩٨٤ قد بلغ نحو ١٣٥ قرشاً فى السوق الحرة مقابل ما يقرب من ٨٢ قرشاً فى نهاية عام ١٩٨٠، ونحو ٦٥ قرشاً فى نهاية عام ١٩٧٤ بعد إنشاء السوق الموازية للنقد وانتهاج سياسة الإستيراد بدون تحويل عملة (١٠)، فإن قيمة الجنيه بالنسبة لقيمة الدولار قد انخفضت بنسبة ٦٤،٦ ٪ فى نهاية عام ١٩٨٤ عنها فى نهاية عام ١٩٨٠، وبنسبة ١٠٧،٧ ٪ عنها فى نهاية ١٩٧٤.

ويعنى ما سبق أن متوسط الأجر المدفوع للعامل قد انخفض بذات النسب المذكورة عام ١٩٨٤ نتيجة إنخفاض قيمة الجنيه المصرى، وضعف قوته الشرائية فى الداخل والخارج.

وترد نفس التحفظات السابق ذكرها على إستخدام مؤشر قيمة الذهب

فى حالة إستخدام العلاقة بين الجنيه والدولار أيضاً . وبذلك فإنها تعطى فقط بجرد فكرة عن إنخفاض القوة الشرائية للجنيه بصفة عامة وتأثر الاجر المدفوع للعامل نتيجة لذلك .

مؤشر أسعار اللحوم :

يحلو لبعض الأفراد قياس قيمة ما يحصلون عليه من أجور بكمية ما يمكنهم شراءه من لحوم . ونظراً لعدم توافر الارقام الخاصة بأسعار اللحوم خلال فترة الدراسة فى السوق الحرة فإننا سوف نعتمد فى المقارنة على الارقام القياسية لأسعار اللحوم والأسماك والبيض فى كل مـــن حضر ، وريف الجمهوريه الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمبينة بالجدول رقم (٧) التالى :

جدول رقم (٧)

الأرقام القياسية لأسعار اللحوم والبيض والأسماك

(١٩٧٤ - أغسطس ١٩٨٤)

(٦٦/٦٧ = ١٠٠)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	أغسطس ١٩٨٤
فى حضر الجمهورية	١٧٩ر٥	٢١١ر٥	٢٦٥ر١	٣٠٩ر٦	٣١٩ر٦	٣٤٩ر٧	٤٨٣ر٦	٥٣٨ر٨	٦٥٥ر٤	٨٢٩ر٣
فى ريف الجمهورية	١٨١ر٩	٢١٧ر٤	٢٨٠ر٢	٣١٣ر٣	٣١٣ر٢	٣٥٠ر١	٥٠٦ر٩	٥٩٦ر٠	٧٠٢ر٠	٨٩٦ر٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - نشرات مختلفة .

يشير الجدول رقم (٧) إلى أن الرقم القياسي لاسعار اللحوم والبيض والأسماك قد إرتفع بنسبة ٣٦٧٫٦ ٪ فى أغسطس ١٩٨٤ عنه فى نهاية عام ١٩٧٤ . وذلك فى حضر الجمهورية . وهو ما يعنى هبوط قيمة ما حصل عليه العامل الذى يقطن فى الحضر من أجر بالنسبة لما يمكنه شراءه من لحوم وبيض وأسماك .

أما فى الريف فإن إرتفاع الرقم القياسى لأسعار تلك السلع كان بنسبة ٣٩٢٫٨ ٪ فى نهاية أغسطس ١٩٨٤ عنه فى عام ١٩٧٤ . وهو ما يعنى أن قيمة الجنيه فى الريف قد إنخفضت بنسبة أكبر منها فى الحضر من خلال ما يمكن للجنيه شراؤه من لحوم وبيض وأسماك . وتعتبر هذه الظاهرة سيئة وخطيرة بالنظر إلى أن الريف عرف دائماً بوفرة المواد الغذائية بصفة عامة والبروتينية بصفة خاصة ، ومن ثم لابد أن تخضع أسباب تلك الظاهرة إلى التحليل الدقيق وتدارکها بالحلول العاجلة والعملية حتى تعود إلى الريف خيراته ووفرة موارده كما كان من قبل .

وإذا أخذنا متوسط زيادة أسعار تلك السلع خلال فترة الدراسة فى كل من الريف والحضر (متوسط عام الجمهورية) وحسبنا قيمة الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط نجد أنه ينخفض عام ٨٣ / ٨٤ إلى نحو ١٧٣٫٧ جنيهاً فقط (الأجر الأسمى للعامل فى المتوسط بلغ نحو ٦٦٠٫٣ جنيها فى ذلك العام) . أى أن الرقم انخفض بنسبة ٣٨٠٫٢ ٪ مقارنة بمتوسط الأجر للعامل عام ١٩٧٤ . أو بعبارة أخرى ماحصل عليه العامل فى المتوسط من أجر وهو ٦٦٠٫٣ جنيها عام ١٩٨٤ تعادل ١٧٣٫٧ جنيها بأسعار عام ١٩٧٤ . بل يمكن القول بأن قيمة الجنيه قد هبطت إلى نحو ٢٦٫٣ قرشاً فقط عام ١٩٧٤ فى مجال مشتريات المستهلك من اللحوم والأسماك والبيض .

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن إستخدام مؤشر أسعار اللحوم لمعرفة متوسط الأجر الحقيقى للعامل يعطى فكرة هامة فى هذا الصدد إلا أنه يخضع لعيوب الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار فضلا عن عيوب الإقتصار على عـــدد قليل من السلع ووجود شىء من التحيز فى النتائج .

ومهما يكن من مؤشرات ، وملاحظات فإن حقيقة اتجاه الاجر الحقيقى للعامل إلى الإنخفاض السنوات الأخيرة من فترة الدراسة لا جدال فيها طالما أن كافة المؤشرات والدلائل تؤكد إتجاه المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع وهبوط القوة الشرائية للجنيه خلال تلك الفترة .

المبحث الثانى

أسباب اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار

تمهيد :

لم تكن ظاهرة إختلال العلاقة بين الأجور والأسعار مجرد حدث طارىء أو عارض وضعنا أيدينا عليه فى السنوات الأخيرة ، بل الحقيقة أن الظاهرة تعتبر من الظواهر الإقتصادية طويلة الأجل عانى الإقتصاد المصرى منها فى ظل التطبيق الإشتراكى خلال الستينات مثلما عانى منها خلال السبعينات فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ومايزال يعانى منها رغم انقضاء مايقرب من نصف حقبة الثمانينات ، ولسوف تستمر الظاهرة سبة فى جبين السياسات الإقتصادية فى مصر لفترة طويلة قادمة مالم توضع لها الحلول الجذرية الثورية القائمة على أساس من الدراسة العلمية الجيدة والدقيقة لكافة مسببات هذه الظاهرة .

وفى هذا المبحث نتناول بالشرح العوامل التى أدت إلى نشوء ظاهرة إختلال علاقة الأجور بالأسعار خلال فترة الدراسة ، حيث نتعرض لدراسة أسس تحديد الأجور فى مصر ومدى مساهمتها فى حدوث الاختلال بين الأجور والأسعار كما نتناول دور السياسات الإقتصادية وأثر إنخفاض الدخل القومى فى هذا الشأن .

أولا : أسس تحديد الأجور :

تقضى المبادىء الإقتصاديه بأن يكون ما يتقاضاه العامل من أجر متناسباً مع إنتاجيته الحدية أى مع ما يضيفه من قيمة إلى الناتج الكلى فى الإقتصاديات

التى يتصف سوق العمالة بها بوجود منافسة بين المؤسسات للحصول على أفضل عناصر بشريه ، مع إفتراض سعى تلك المؤسسات إلى تقليل التكلفة ما أمكن لتعظيم أرباحها . وإذا كانت بعض المؤسسات فى الحياة العمليه تقوم بتحديد الأجر على أساس الخبرات السابقه والمؤهلات العلمية ، ومدة الخدمة بالمؤسسه . . . الخ فان ذلك لا يتعارض مع إعتبارات تحديد الأجور وفقاً للانتاجية الحديه على أساس أن تلك الإشتراطات أو الإعتبارات لا تطلب لذاتها وإنما للدلالة على ما يمكن أن يضيفه العامل إلى العمليه الإنتاجية بإعتبار الحكمه القائلة بأن فاقد الشىء لايعطيه. ومع ذلك فقد أشارت إحدى الدراسات القياسية إلى أن إختلافات الأجور من عامل إلى آخر ، أو فروق الأجور بين الافراد على المستوى القومى تعتبر أصغر من إختلافات أو فروق الإنتاجية . ولا ترجع الدراسة ذلك إلى إرتفاع درجة المخاطرة عند أصحاب الاعمال عنها لدى العمال كما يرى البعض بل ترى أن ذلك يرجع الى عدم تأكد أصحاب الأعمال من حقيقه إنتاجية العامل إلا بعد مضى فترة غير قصيرة (١١)

وهكذا نجد أن الإعتبارات الإقتصاديه فى تشغيل العمالة وإدارة الإقتصاد القومى بل واعتبارات التوازن الإقتصادى تتطلب ألا تكون هناك فجوة بين الأجر والإنتاجيه الحديه للعامل

وإذا كان لنا أن نتساءل عن أسس تحديد الأجور فى مصر خلال فترة الدراسة فإن الحقيقه التى تطالعنا تنبىء بأن الإعتبارات الماليه هى المحدد الرئيسى لتحديد الأجور وهو ما يعنى أن تحديد بداية التعيين فى قطاعات الحكومه والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم يخضع لظروف وأوضاع الخزانة العامة وإيرادات القطاع الخاص المنظم بصرف النظر عما تكون عليه أوضاع أو مستويات الانتاجية إلى حد كبير .

وفى بعض الحالات نجد أن إعتبارات التضخم أو إنخفاض القوة الشرائية للنقود تؤدى إلى أن تقوم الدولة بتعديل جداول الأجور والمرتبات على فترات طويلة الأجل . مثال ذلك صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٤ الذى رفع الحد الأدنى لأجر العاملين بالحكومة من ٩ جنيهات إلى ١٢ جنيها ، والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى رفع الحد الأدنى إلى ١٦ جنيها والقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ الذى رفع الحد الأدنى إلى ٢٠ جنيها ثم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ الذى رفع الحد الأدنى إلى ٢٥ جنيها وكذلك القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الذى رفع بداية التعيين فى القطاع الخاص (العمال الصناعية ، والعمال التجارية ، وعمال الخدمات ، وعمال الزراعة) . وفى كافة القوانين المذكورة حدث تعديل فى بداية تعيين مختلف الوظائف والمؤهلات العليا والمتوسطة .

ويلاحظ وجود تفاوت بين معدلات الأجور للعاملين فى القطاع الحكومى الخاضعين للقانون العام ومعدلات أجور العاملين وفقاً لكادرات خاصة كرجال القوات المسلحة والشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسى وأساتذة الجامعات والبحث العلمى . كما تتفاوت الأجور بين العاملين وفقاً للكادر العام والعاملين فى الهيئات العامة كهيئة قناة السويس ، وهيئة الإستثمار ، وهيئة سوق المال ، وبنك الإستثمار القومى ، والبنك المركزى ، والبنوك التجارية . . الخ .

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن هناك العديد من شركات القطاع العام والبنوك التجارية والهيئات العامة الخدميه والاقتصادية قد لجأت إلى زيادة البدلات والحوافز والمكافآت وغيرها من الحوافز التى صارت جزءاً متمماً من الأجر لا يتغير من شهر إلى آخر تبعاً لتغيرات الإنتاج أو الإنتاجية .

وفى ظل ارتفاع الأسعار وتوالى هبوط الأجر الحقيقى للعامل فقد أصبحت نظرة العاملين بالجهاز الحكومى إلى الأجر على أنه إعانة اجتماعية لا تكلفه سوى الحضور اليومى لمدة ثلاثين يوماً أو أقل قليلا دون ارتباط بين تلك الإعانة ومدى ما يبذله من جهده أو ما ينجزه من أعمال . وتعتبر هذه الظاهرة ذات خطورة كبيرة على الإنتاج والإنتاجية وفقاً لما برهنت عليه كثير من الدراسات من أفضلية حصول الفرد على الإعانة دون الذهاب إلى العمل مما لو ذهب الفرد إلى العمل دون أن يضيف شيئاً وانضمامه إلى جبهة البطالة المقنعة (١٢) .

يحدث ما سبق فى الوقت الذى تركت فيه الحرية لشركات الاستثمار المحلى والأجنى والمشتركة فى تحديد أجور العمالة بها وفقاً لما تراه مناسباً لظروف الإنتاج بها وتعظيم أرباحها لحدثت فجوة كبيرة فى معدلات الأجور مما جعل تلك الشركات تشكل عنصر جذب للعمالة الماهرة من القطاع الحكومى والقطاع العام للعمل بها وقد ترتب على هذا بدوره أن قامت بعض الجهات مثل البنك المركزى المصرى بإعادة النظر فى لائحة الأجور والمرتبات للعاملين فى الحقل المصرفى فوضعت بذلك أحد أسس تحديد الأجور فى مصر ، وهو معدلات الأجور فى القطاع الخاص المحلى والأجنبى والمشترك .

وهكذا نرى أن هناك ثلاثة أسس لتحديد الأجور فى الحكومة والقطاع العام هى :

- ظروف الخزانة العامة وإيردات القطاع الخاص المنظم .
- ارتفاع الأسعار أو وطأة التضخم (بعد فترة تأخير زمنى) .
- معدلات الأجور فى القطاع الاستثمارى المحلى والأجنبى والمشترك .

وقد ترتب على ذلك وجود انفصال بين الأجور والأسعار واختلال فى هيا كلها طالما أن تغيرات الأجور والمرتبات فى الحكومة والقطاع العام والخاص المنظم لا تستجيب مباشرة لتغيرات الأسعار المحلية، وإنما بعد مرور فترة تأخير زمنى غير قصيرة. وفى حالة الاستجابة تلك يجىء مقدار الزيادة فى الأجور والمرتبات غير متناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة. بدليل أنه عندما صدر التعديل الأجرى بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ كانت زيادة الحد الادنى للأجور والمرتبات فى القطاع الحكومى مثلا بنسبة ٢٥ ٪ عن عام ١٩٨٠ فى الوقت الذى بلغ معدل التضخم السعرى فيه نحو ٣٩٫٧ ٪. (راجع طريقة معامل الإستقرار النقدى فى حساب التضخم). وفى حالة المقارنة بمعدلات الأجور فى عام ١٩٧٤ نجد أن الزيادة التى حدثت عام ١٩٨١ كانت بنسبة ١٠٨٫٣ ٪ عن عام ١٩٧٤ فى الوقت الذى ارتفع فيه الرقم القياسى لأسعار المستهلك بنسبة ١١٧٫٧ ٪ خلال نفس الفترة. وهو ما يعنى أنه طبقاً للأرقام والبيانات الرسمية لم تكن زيادة الأجور متناسبة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية خلال فترة الدراسة.

وإذا نظرنا إلى متوسط أجر العامل فى مشروعات الإستثمار المنشأة طبقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ نجد أنه قد بلغ نحو ١٥٥٩٫٤ جنيها سنوياً ويمثل نحو ٢٦١ ٪ من متوسط أجر العامل على المستوى القومى عام ٨٠ / ٨١ [١٣]. ويعنى ذلك وجود اختلال حقيقى فى هيكل الأجور فى مصر ليس للعامل ذنب فى حدوثه وإنما مرد ذلك يعود إلى جمود هيكل الإنتاج الحقيقى خصوصا فى القطاع العام والقطاع الحكومى بدليل أن نفس العامل المصرى الذى يترك العمل فى تلك القطاعات ويلتحق بالعمل فى أحد مشروعات الإنفتاح الإقتصادى يساهم مساهمة فعالة بإنتاجية مرتفعة فى زيادة دخول وأرباح تلك المشروعات ويحصل بالتالى على أجر

وحوافز مرتفعة كثيراً عما هو موجود فى المشروعات الحكومية و القطاع العام والمصالح الحكومية. ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى حدوث آثار سلبية على مستوى الإنتاجية فى الأنشطة الحكومية ومن ثم صعوبة زيادة الأجور وهكذا فى حلقة مفرغة .

ثانياً : دور السياسات الاقتصادية فى حدوث ظاهرة الاختلال بين الأجور والأسعار :-

هناك بعض السياسات المتعلقة بالعمالة والتعليم والأسعار ، والإنتاج والاستثمار وغيرها تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على اتساع الفجوة بين الأجور والأسعار واستمرارها لفترة طويلة الأجل على نحو يجعل منها إحدى الظواهر الاقتصادية السيئة التى تترك آثاراً سلبية على الإنتاج والإنتاجية وعلى عدالة توزيع الدخل القومى .

ونتناول فيما يلى باختصار كيفية مساهمة تلك السياسات فى حدوث ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار خلال فترة الدراسة .

أ - سياسة التعليم :

فى إطار سياسة التعليم المطبقة فى مصر والتى اتسمت بعدم ارتباطها باحتياجات العمالة طبقاً للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حدث نوع من الانفصام بين ما تلقاه العامل من علم ودراسة نظرية أو عملية ، وما يؤديه من أعمال يكلف بها لا تمت بصلة من قريب أو بعيد لما درسه فى المدارس أو الجامعات ، وقد حدث ذلك نتيجة لسياسة توزيع الخريجين عن

طريق وزارة القوى العاملة التى سادت لفترة طويلة ويحاول المسئولون حالياً التحرر منها نهائياً بعد أن وصل الأمر إلى مجرد الإلتزام بتعيين فائض الخريجين الذين ظلوا بعد التخرج فى حالة بطالة حقيقية لفترة تزيد عن الثلاث سنوات كما سبق القول .

وقد كانت النظرة الإجتماعية إلى الوظيفة الحكومية المكتبية دافعاً إلى زيادة إقبال الطلاب على الإلتحاق بالتعليم النظرى (الثانوى العام ، وكليات الحقوق والآداب والتجارة والتربية . . . إلخ) بصرف النظر عن توافر فرص عمل حقيقية لهؤلاء الطلاب بعد التخرج ، وبصرف النظر عن انخفاض الأجر أو المرتب الذى يحصل عليه الموظف الحكومى .

ويوضح الجدول رقم (٨) توزيع طلاب الثانوى بين العام والفنى وتوزيع خريجى الجامعات إلى خريجى كليات نظرية وخريجى كليات عملية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات التعليم في مصر

(نسبة مئوية)

السنة / البيان	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
طلاب ثانوي عام ٪	٥١ر١	٤٩ر٧	٤٨/٩	٤٩ر٣	٤٩ر١	٤٧ر٧	٤٦/٣	٤٣ر٩	٤١ر٩	٤١ر٤
طلاب ثانوي فني ٪	٤٨ر٩	٥٠ر٣	٥١ر١	٥٠ر٧	٥٠ر٩	٥٢ر٢	٥٣ر٧	٥٦ر١	٥٨ر١	٥٨ر٦
خريجي كليات نظرية ٪	٥٧ر٤	٥٩ر٩	٥٧ر٤	٦ ر٤	٦٠ر١	٦٣ر٨	٦٠ر١	٦٢ر٢	٦٥ر٣	٦٩ر٩
خريجي كليات عملية ٪	٤٢ر٦	٤٠ر١	٤٢ر٦	٣٨ر٦	٣٩ر٩	٣٦ر٢	٢٩ر٩	٢٧ر٨	٣٤ر٧	٣٠ر١

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٠، والكتاب والإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٠٢

يشير الجدول رقم (٨) إلى ارتفاع نسبة طلاب الثانوى العام خلال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبتهم إلى إجمالى طلاب المرحلة الثانوية بين ٤١ر٤ عام ٨٢/٨٣/١٩٨٢ ، ١ر٥٠ ٪ عام ٧٣/٧٤ . ورغم أن الجدول يشير إلى أن هناك اتجاه تنازلى لتلك النسبة منذ عام ٧٨/٧٩ إلا أن الظروف الاقتصادية لمصر ومتطلبات التنمية الاقتصادية تجعل تلك النسبة مرتفعة عما يجب أن تكون عليه .

وفيما يتعلق بخريجى الجامعات فإن الجدول رقم (٨) يوضح ارتفاع نسبة خريجى الكليات النظرية إلى إجمالى الخريجين فى كافة السنوات وتضاؤل نسبة خريجى الكليات العملية بصفة عامة ليس هذا فحسب بل يشير الجدول إلى اتجاه تلك النسبة فى السنوات الأخيرة إلى الانخفاض حتى بلغت نحو ١ر٣٠ ٪ فقط عام ٨٢/٨٣ مقابل ٤٢ر٥٦ ٪ عام ٧٣/٧٤ . وتعتبر هذه ظاهرة خطيرة ومعوقة للتنمية تؤدى إلى انخفاض العائد الاجتماعى للتعليم الجامعى وعدم تناسبه مع معدلات الأجور فى مصر .

ويجدر الإشارة إلى أن نسبة الحاصلين على تعليم عالى فى مصر تعتبر أيضاً مرتفعة حيث بلغت نسبتهم فى تعداد ١٩٧٦ الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نحو ٤ر- ٪ من إجمالى السكان الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات . بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة نحو ٥ر٩ ٪ ونسبة الحاصلين على مؤهلات فوق المتوسط وأقل من الجامعى نحو ٠ر٣ ٪ فقط

وبالنظر إلى ظروف بعض الدول النامية نجد أنه فى الهند مثلا لا يقبل بالجامعات سوى نحو ٣٤ ٪ من المتقدمين ، وفى البرازيل ٣٣ ٪ ، وفى اليونان ٢٥ ٪ ، ١٥ ٪ فقط فى إيران وذلك فى عام ١٩٨١ ويتجه الباقى إلى سوق العمل (١٤). ويعنى ذلك أن الدول الساعية إلى التقدم تتجه إلى تخطيط

برامجها التعليمية لتخريج العمالة اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية دون التوسع فى التعليم الجامعى طويل الأجل والذى أكدت دراسات البنك الدولى انخفاض عائده الاجتماعى فى الدول النامية عن عائد التعليم الثانوى وعائد التعليم الابتدائى وهو نفس ما لوحظ فى الدول الأقل تقدماً والدول المتقدمة . (١٥)

وهكذا نجد أن هيكل التعليم يلعب دوراً هاماً فى دفع التنمية الاقتصادية ورقى المجتمع طالما أنه يتوافق مع متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك لم يكن غريباً أن تؤدى مساوىء هيكل التعليم وسياساته فى مصر إلى إغراق السوق بخريجين لا حاجة المجتمع إلى خدماتهم فيصبحون عبئاً على التنمية الاقتصادية ومعوقاً لها ومن ثم تواضع الدخل القومى وصعوبة زيادة معدلات الأجر المدفوعة بما يتناسب مع معدلات التضخم فى مصر وهو ما نقصده باختلال العلاقة بين الاجور والأسعار .

ب - سياسة العمالة :-

من الحقائق الاقتصادية الثابتة أن كفاءة توزيع أوتخصيص القوى البشرية بين مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة المناسبة لاحتياجات المجتمع والتنمية الاقتصادية تؤثر بوضوح على إنتاجية العامل وعلى الدخل القومى ككل . ومن ثم إمكانية تحريك الأجور بالزيادة تبعاً لزيادة الدخل والإنتاجية وبما يتناسب مع زيادة الأسعار المحلية وهو ما يعنى وجود تناسب بين الأجور الحقيقية والدخل الحقيقى المتولد داخل مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى القومى ككل .

والجدول رقم (٩) يوضح كيفية توزيع حجم العمالة على القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٩)

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية
(١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣)

القطاعات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
السلعية ٪	٦٣ر٢	٦٤ر٠	٦٠ر١	٥٩ر٣	٥٤ر٥	٥٨ر٨	٥٦،٠	٥٤،٩	٥٤،٤	٥٤،٦
الخدمات الانتاجية ٪	١٤ر٣	١٣ر٠	١٤ر٨	١٥ر١	١٤ر٠	١٥ر٠	١٥،٨	١٥،٣	١٥،٣	١٥،٣
الخدمات الاجتماعية ٪	٢٢ر٥	٢٣ر٠	٢٥ر١	٢٥ر٦	٣١ر٥	٢٦ر٢	٢٨،٢	٢٩،٩	٣٠،٣	٣٠،١

المصدر : حسبت من بيانات وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - سنوات مختلفة .

يستخلص من جدول رقم (٩) ما يلى :ـ

١ ـ إتجاه الأهمية النسبية للعاملين فى القطاعات السلعية إلى الإنخفاض باضطراد من ٦٣٫٢٪ عام ١٩٧٤ إلى ٥٨٫٨ ٪ فى نهاية عام ١٩٧٩ ثم إلى ٥٤٫٤ ٪ عام ٨٢/٨٣ ويتوقع هبوط تلك الأهمية النسبية إلى ٥٤٫٦ عام ٨٣/٨٤.

٢ ـ إرتفاع الأهمية النسبية للعمالة فى قطاعات الخدمات من ٣٦٫٨٪ عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤١٫٢ عام ١٩٧٩ ثم إلى ٤٥٫٦ ٪ عام ٨٢/٨٣والمتوقع أن تكون ٤٥٫٤ ٪ عام ٨٣/٨٤ . ويرجع ذلك إلى إتجاه الأهمية النسبية للعمالة فى القطاعات الإنتاجية إلى الإرتفاع إلى نحو ١٥٫٣ ٪ عام ٨٢/١٩٨٣ـ مقابل ١٤٫٣ ٪ عام ١٩٧٤ ، و ١٤٫٠ ٪ عام ١٩٧٨ ، وإرتفاع أهمية العمالة النسبية فى قطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٢٫٥ ٪ عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢٦٫٢٪ عام١٩٧٩ثم إلى ٣٠٫٣ ٪ عام ٨٢/١٩٨٣. والمتوقع أن تكون نحو ٣٠٫١٪ عام ٨٣/١٩٨٤ . وقد كان إرتفاع الأهمية النسبية أكثر وضوحا فى قطاعات الخدمات الحكومية والتأمينات الاجتماعية والخدمات الشخصية والمرافق العامة والعقارات

وفيما يتعلق بأهمية العمالة فى الخدمات الإنتاجية فقد أمكن حصرها فى قطاعات المطاعم والفنادق والسياحة والتأمين والتجارة وقناة السويس التى تم تطويرها وتحديثها وتوسعتها بعد إعادة فتحها فى عام ١٩٧٥ لتناسب ظروف النقل الحديثه فى مجال الناقلات العملاقة . أما بقية القطاعات المذكورة فإن زيادة أهمية العمالة النسبية بها يرجع إلى المناخ المصاحب لسياسة الإنفتاح الاقتصادى غير الإنتاجى كالتجارة والتخزين والسياحة والفنادق والمطاعم ... الخ .

ولاشك أنه عندما يجيء التوسع فى العمالة فى مجالات الخدمات المختلفة على حساب العمالة فى القطاعات السلعية فإن ذلك معناه أن توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة يعانى من الإختلال وعدم الملاءمة لمتطلبات التنميه الاقتصادية ومن ثم ضآلة حجم الدخل القومى وسوء توزيعه وما يترتب على كل ذلك من صعوبة زيادة الأجور المدفوعة للعاملين بالدولة بما يتناسب مع زيادة الأسعار المحلية وهو مايعنى مرة أخرى إنخفاض الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط سنوياً .

ولتفسير سوء العمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة لابد من التذكرة بالسياسات والإعتبارات التى تحكم هذا التوسع مثل توزيع الخريجين بواسطة القوى العاملة دون وجود عمل حقيقى يتناسب مع دراسة أو مؤهلات الخريجين والتى إنتهت الآن إلى مجرد سياسة لتوزيع فائض الخريجين الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل بجهودهم الذاتية أما لضعف كفاءتهم أو لعدم الحاجة إلى تخصصاتهم وعجزهم عن التدريب التحويلى إلى عمل آخر يفيد التنمية ويوفر أجراً أعلى .

ولا يمكن أن نغفل أثر إلتزام الدولة بتعيين المسرحين من القوات المسلحة بعد إنتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ خاصة من كان منهم من غير المتعلمين أو غير الحاصلين على شهادات دراسية فكان أن تكدست المصالح الحكومية والقطاع العام بالسعاة وعمال الخدمات المعاونه الذين تجاوز عددهم فى كثير من تلك المصالح عدد الموظفين الحاصلين على شهادات مختلفة دون وجود عمل حقيقى لأولئك أو لهؤلاء .

وقد ترتب على ذلك اضطراد إرتفاع إعتمادات الأجور والمرتبات

بالموازنة العامة للدولة كل عام ومن ثم صعوبة زيادة الأجور والمرتبات زيادة ذات قيمة أو مناسبة لزيادة الأسعار المحلية نظراً لعدم زيادة الناتج القومى أو الدخل القومى زيادة حقيقية . وهكذا ساهمت سياسة العمالة فى وجود فجوة بين الأجور والأسعار يتسع مداها سنة بعد أخرى .

(ج) سياسات الأسعار والتسعير :-

يعانى الاقتصاد المصرى من وجود ظاهرة مزمنـــة فى مجال الأسعار والتسعير وهى ظاهرة ازدواج الأسعار ، والمقصود بها عدم وجود أسس ثابتة تتبع فى تحديد الأسعار لكافة المعروض للبيع من سلع وخدمات بغض النظر عن صفة المنتج أو البائع أو المشترى . وبذلك توجد عدة أسعار لبيع السلعة أو الخدمة الواحدة . فالسلع والخدمات التى يعرضها القطاع الخاص فى سوق التعامل فى مصر تتحدد أسعارها بواسطة قوى العرض والطلب دون تحديد بواسطة السلطات الحكومية . وهو ما يعنى حرية القطاع الخاص فى رفع الأسعار سواء نتيجة لنقص المعروض من السلع والخدمات فى السوق المحلى بالنسبة للطلب المحلى الإجمالى أو مسايرة للإتجاه العالمى الذى ينطوى على ضغوط تضخمية من جانب التكلفة المتزايدة أو من جانب الطلب الكلى أو مجرد الرغبة فى الثراء السريع والفاحش واستغلال مكتسبى الأجور والمرتبات المحدودة من العاملين فى الحكومة والقطاع العام .

وهكذا نجد أن كل زيادة ولو ضئيلة فى المرتبات أو الأجور تذهب بأكثر من قيمتها إلى التجار والوسطاء ومنشآت القطاع الخاص المتحرر من القيود والنتيجة المعروفة هى وجود فجوة دائمة بين الأجور والأسعار فى مصر .

ومما يؤسف له أن عدوى تحريك الأسعار دون دراسة لأثرها على توزيع الدخل القومى قد انتقلت إلى بعض المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام التى قامت مؤخراً برفع أسعار بيع بعض منتجاتها كالخبز والبنزين والكهرباء وغيرها . ودون أن تكون فى إطار خطة شاملة محكمة الإعداد والدراسة الأمر الذى أدى إلى انتهاج بعض الحرفيين والقطاع الخاص لما حدث ونقل عبء الزيادة السعرية إلى المستهلكين وخاصة أصحاب الأجور والمرتبات الثابتة من العاملين فى الدولة . بل لقد طالبت كثير من شركات الصناعة والتعدين وغيرها وزارة المالية بزيادة الاعتمادات المخصصة لها فى الموازنة العامة للدولة عام ٨٥/٨٦ ومن ثم زيادة عجز الموازنة بدلا من خفضه .

ولعل عدم وجود جهاز لتخطيط الأسعار أو افتقاد التنسيق بين الجهات التى يناط بها أمور التسعير وتعددها (مثل وزارة التموين ووزارة الزراعة ، ووزارة الصناعة ، ووزارة التجارة والجهات المؤثرة على الأسعار كمصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك ، وبنك الائتمان الزراعى والتعاونى ، وبعض الجهات السياسيه كمجلس الوزراء ، والمجالس المحلية بالمحافظات ... إلخ) يؤدى إلى وجود هيكل أسعار مشوه له من السلبيات على الإنتاج والدخل القومى أكثر من إيجابياته (١٦) .

وهناك بعض السياسات الائتمانية وسياسة سعر الصرف ، والتمويل بالعجز التى تؤدى إلى زيادة معدل التضخم إذ تؤدى السياسات النقدية التوسعية إلى زيادة حجم الطلب الكلى . ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار طالما أن زيادة الإنتاج الحقيقى لا تتناسب مع معدل التوسع النقدى كما تؤدى سياسة تخفيض سعر الجنيه المصرى مقابل أسعار العملات الأجنبية رسمياً وفى السوق السوداء إلى حدوث ضغوط تضخمية هامة يصعب مقاومتها مع تصاعد وزيادة نفوذ أنشطة المضاربة فى العملات الأجنبية ، كما هو حادث الآن فى مصر .

ويلاحظ أن زيادة أسعار الفائدة على الودائع والائتمان بالعملة المحلية قد أدت أيضاً إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج فى بعض المشروعات التى تنتج سلعاً تنخفض مرونة الطلب عليها مما ترتب عليه ارتفاع مستوى الأسعار المحلية فضلا عن عدم نجاح هذه السياسة فى رفع قيمة الجنيه المصرى تجاه العملات الأجنبية .

وساهمت سياسة التمويل بالعجز - ولا تزال - فى معدلات التضخم فى مصر بنسبة أكبر مما تساهم به زيادة الإنفاق العام وحدها فى زيادة تلك المعدلات . وذلك وفقاً لدراسة قام بها الباحث لهذا الموضوع خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤) .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من تدفق قوة شرائية كبيرة وزيادة طلب المشروعات الاستثمارية النقدى على المنتجات المحلية المحدودة . وأثر تدفق جانباً هاماً من مدخرات العاملين بالخارج إلى مصر سواء عن طريق الجهاز المصرفى أو خارجه ، مما أدى إلى زيادة الطلب المحلى الإجمالى على السلع والخدمات بصفة عامة ، وعلى العقارات والمساكن بصفة خاصة لحدث ارتفاع هائل فى أسعار الأراضى الصالحة للبناء وفى معدلات الإيجار للشقق وظهر نمط مامسمى (اشتراكيتنا تمليك لا تجريد) الذى زاد مشكلة الإسكان تعقيداً . وأدى إلى ثراء طائفة كبيرة من الملاك والسماسرة أو المضاربين . وضاع الطريق من قدمى محدودى الدخل وأرباب الأجور والمرتبات الثابتة والمحدودة فلم يستطيعوا حيلة ولم يهتدوا سبيلا لأن اشتراكية التمليك لم تملكهم سوى الأجور والمرتبات التى تبددت مع زيادة معدلات التضخم المضطردة .

وقد ترتب على كل ما سبق انحراف أسعار السلع والخدمات عن أسعار التوازن وحدث مثل ذلك فيما يتعلق بأسعار عوامل الإنتاج التى منها العمل

الذى عائده الأجر. أى أن تشوه هيكل الأسعار المحلية يشمل عوامل الإنتاج وأسعار عوائد تلك العوامل. فضلا عن أسعار ماينتج عن تفاعل تلك العناصر من سلع منتجه أو خدمات معروضة فى السوق المصرى.

وقد قدرت إحدى دراسات صندوق النقد الدولى معدل تشوه هيكل الأسعار فى مصر خلال السبعينات بنحو ٢ر١٤ ٪ وهو معدل مرتفع عن المتوسط العام للتشوه السعرى فى ٣١ دولة نامية والبالغ نحو ٢ر١٠ ٪.(١٧)

وهكذا تضافرت واجتمعت كل القوى المؤثرة على ارتفاع المستوى العام الأسعار لزيادة الفجوة بين الأجور والأسعار والإخلال بعدالة توزيع الدخل القومى وحدوث آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

ثالثاً : انخفاض الدخل القومى :

يعتبر الدخل القومى، ومتوسط نصيب الفرد منه من أهم العوامل المؤثرة على كل من المتغيرين موضع البحث الآن وهما الأجور والأسعار. ذلك أن زيادة الأجور أو نقصانها ترتبط جوهرياً بزيادة أو نقص الدخل القومى باعتباره الوعاء الذى يمكن الإنفاق منه على بند الأجور المدفوعة إلى أولئك المساهمين فى توليد الدخل القومى. وهناك علاقة جوهرية أخرى بين تغيرات الدخل، وتغيرات الأسعار. إذ أن زيادة الدخل القومى بصفة عامة، والمتولد من القطاعات السلعية بصفة خاصة تعنى وجود زيادة فى حجم المعروض من السلع والخدمات فى السوق المحلى والخارجى باعتباره ناتج عن تضافر عوامل الإنتاج المختلفة. وحدوث زيادة ذات قيمة فى حجم الإنتاج المحلى وهو ما ينعكس على استقرار الأسعار المحلية. وبذلك يمارس تغير

الدخل القومى دوراً أكثر فعالية من بقية العوامل التى تؤثر على أحد المتغيرين دون الآخر .

وإذا نظرنا إلى الدخل القومى فى مصر نجد أن متوسط نصيب الفرد منه سنوياً منخفض للغاية ، إذ لا يتجاوز ٤٩٦٫٨ جنيهاً عام ٨٤/٨٣ مقابل ٣٠٤ جنيهاً عام ١٩٧٩ ، ونحو ١٢٢ جنيهاً عام ١٩٧٤ .

وذلك فى الوقت الذى يبلغ فيه المتوسط السنوى لنصيب الفرد من الدخل القومى فى دول شمال إفريقيا بصفة عامة نحو ١١٦٥ دولار عام ١٩٨١ ، وفى دول جنوب غرب آسيا نحو ٣٨٦٥ دولار ، وفى كوريا الجنوبية نحو ١٧٢٠ دولار ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٢٥٧٠ دولار فى نفس العام . (١٨)

ويتضمن الجدول رقم (١٠) التالى تطور الأهمية النسبية للدخل المحلى المتولد فى مختلف القطاعات الاقتصادية إلى إجمالى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (١٠)

الأهمية النسبية للدخل المحلي في مختلف القطاعات

الاقتصادية إلى إجمالي الدخل المحلي

(نسبة مئوية)

القطاعات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٠/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
السلعية	٥٥ر١	٥٥ر٦	٥٨ر٤	٥٤ر٦	٥٤ر٥	٥٥ر٤	٥٦ر١	٥٥ر٦	٥٣ر٦	٥٣ر٨
الخدمات الإنتاجية	٢١ر٧	٢٠ر٥	١٨ر٨	٢٠ر٦	٢٢ر٦	٢١ر٨	٢٦ر٢	٢٥ر٩	٢٨ر-	٢٧ر٦
الخدمات الاجتماعية	٢٣ر٢	١٣ر٩	٢٢ر٨	٢٣ر٨	٢٢ر٩	٢٣ر٨	١٧ر٧	١٨ر٥	١٨ر٤	١٨ر٦

المصدر : حسبت من تقارير وزارة التخطيط عن متابعة الخطة - سنوات مختلفة .

يوضح جدول رقم (١٠) ما يلي : -

١ - اتجاه الأهمية النسبية للدخل المتولد من القطاعات السلعية إلى الانخفاض حتى بلغت نحو ٥٣٫٨ ٪ عام ٨٢/٨٣ ، ٥٣٫٨ ٪ عام ٨٣/٨٤ مقابل ٥٥٫٤ ٪ عام ١٩٧٩ ، و ٥٨٫٤ ٪ عام ١٩٧٦ . وتعتبر هذه النتيجة في غير صالح التنمية الاقتصادية والاستقرار النقدى بصفة خاصة ، إذ تكشف عن تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الدخل المحلى خاصة قطاع الصناعة والتعدين الذى انخفضت أهميته في توليد الدخل المحلى الناتج من القطاعات السلعية إلى نحو ٢٥٫٨ ٪ عام ٨٢/٨٣ مقابل ٣١٫١ ٪ عام ١٩٧٩ . وانخفضت الأهمية النسبية للدخل المتولد من قطاع الزراعة والرى إلى نحو ٣٤٫٤ ٪ عام ٨٢/٨٣ مقابل نحو ٤٢٫٥ ٪ عام ١٩٧٩ وحدث انخفاض مماثل في أهمية الدخل الناتج من قطاع الكهرباء من ٣٫٧ ٪ من إجمالى الدخل المتولد في القطاعات السلعية إلى ٢٫١ ٪ خلال نفس الفترة .

ولم تحدث زيادة في الأهمية النسبية للدخل المتولد في القطاعات السلعية سوى في قطاع التشييد الذى ارتفعت أهميته النسبية من ٨٫٤ ٪ إلى ٩٫٢ ٪ وقطاع البترول ومنتجاته الذى ارتفعت أهميته النسبية من ١٥٫٢ ٪ إلى ٢٩٫٤ ٪ خلال نفس الفترة

٢ - يقابل الصورة السابقة اتجاه الأهمية النسبية للدخل المحلى المتولد في قطاعات الخدمات المختلفة إلى إجمالى الدخل المحلى خلال فترة الدراسة إلى الارتفاع باضطراد . إذ ارتفعت تلك الاهمية من ٤٤٫٩ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٤٥٫٥ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٤٦٫٢ ٪ عام ٨٣/٨٤ ويبدو الارتفاع أكثر وضوحاً في قطاع الخدمات الإنتاجية أو قطاعات التوزيع التى ارتفعت

أهميتها من ٧ر٢١ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٦ر٢٢ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى -ر٢٨ ٪ عام ٨٢/ ٨٣ ونحو ٦ر٢٧ ٪ عام ٨٣/٨٤ .

ويرجع ذلك إلى زيادة أهمية دخل قناة السويس والتجارة والمال والنقل والمواصلات والتخزين فى إطار المناخ المصاحب لسياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ .

٣ - اتجهت أهمية قطاعات الخدمات الاجتماعية فى توليد الدخل المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة الى الانخفاض من ٢ر٢٣ ٪ عام ١٩٧٤ الى ٨ر٢٢ ٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ٦ر١٨ ٪ عام ٨٣/٨٤ . ويلاحظ أن فترة الثمانينات (٨٠/٨١ - ٨٣/٨٤) قد شهدت اتجاها أكثر وضوحا فى الانخفاض المضطرد لتلك الاهمية بالمقارنة بما كان عليه الحال خلال السبعينات ، ويرجع ذلك الى هبوط الاهمية النسبية للدخل المحلى المتولد فى قطاعات المرافق العامة التى شهدت هبوطا من ٧ر١ ٪ عام ١٩٧٩ إلى نحو ١ر١ ٪ فقط عام ٨٢/٨٣ ، وقطاع الخدمات الحكومية الذى هبطت أهمية الدخل المتولد منه إلى ٥ ر ٪ عام ٨٢/٨٣ مقابل ٦ ر ٪ عام ٨٠/٨١ . كما هبطت أهمية الدخل المتولد من قطاع الإسكان إلى ٤ ر١٠ ٪ عام ٨٢/٨٣ مقابل ٧ر١١ ٪ عام ٨٠/٨١ (النسب من إجمالى الدخل المحلى المتولد داخل قطاع الخدمات الاجتماعية فقط) .

وهكذا نجد أن ضآلة أهمية الدخل المحلى المتولد من القطاعات السلعية إلى إجمالى الدخل المحلى فى مصر ، والاتجاه المضطرد لتناقص هذه الأهمية ، والارتفاع المستمر فى أهمية الدخل المتولد فى القطاعات الخدمية بصفة عامة (التوزيع والاجتماعية) تجعل من الصعوبة بمكان على السلطات الاقتصادية زيادة معدلات الأجور المحلية زيادة هامة من ناحيه . كما تحدث آثار سلبية

على استقرار الأسعار المحلية وظهور شبح التضخم من سنة لأخرى طالما أن الدخول المتولدة من القطاعات غير الإنتاجية تلق بأعبائها على حجم محدود من السلع والخدمات التى توفرها القطاعات السلعيه لجمهور المواطنين . ويعنى كل ماسبق استمرار اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار مالم تتخذ خطوات عملية فعالة لزيادة الإنتاج المحلى والدخل القومى الذى لم يتعد معدل نموه السنوى خلال فترة الدراسة نحو ٩٫٣ ٪ فى المتوسط بالأسعار الثابتة ، وذلك فى الوقت الذى ارتفع فيه الإنفاق الاستهلاكى بمقدار ٩٣٧٨٫٥ عام ٨٢/٨٣ عن عام ١٩٧٤ ، أو بنسبة ٤٧٫٣ ٪ سنوياً فى المتوسط خلال نفس الفترة (١٩) .

ويؤدى ذلك إلى صعوبة السيطرة على الأسعار المحلية ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقى للعامل .

المبحث الثالث

أثر اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار على الإنتاج والإنتاجية

تمهيـــد :

أوضحنا فى الجزء السابق من هذه الدراسة كيف أن الأجور لا تتناسب قيمتها أو معدل نموها مع قيمة ومعدل نمو المستوى العام للأسعار المحلية مما يؤدى إلى انخفاض أكثر حدة فى معدلات الأجور الحقيقية التى يحصل عليها الأفراد الذين يشكلون القوة العاملة فى مصر .

وكما تناولنا فى الصفحات السابقة العوامل المؤثرة على حدوث ظاهرة إختلال العلاقة بين الأجور والأسعار فى مصر ، فإننا سوف نتعرض بالشرح والتحليل فى هذا البحث لآثار تلك الظاهرة على حجم الإنتاج المحلى ، وعلى مستوى الإنتاجية خلال فترة الدراسة (١٩٧٤ - ٨٣/٨٤) ولكى يمكن تحديد مدى تأثير هذه الظاهرة على إنتاجية العامل فى المتوسط سوف نستخدم أسلوب تحليل الإرتباط الرياضى لمعرفة معامل التحديد مع استخدام الأسعار الثابتة تفاديا لأثر ارتفاع الأسعار ذاته على زيادة قيمة المتغير التابع . ونوضح ذلك كما يلى :

أولا : الأثر على الإنتاج :

إن المتتبع لتغيرات الإنتاج المحلى الحقيقى ومعدلات نموه خلال فترة الدراسة يدرك حقيقة التأثير السلبى لظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور

سوالأسعار على تلك التغيرات . ليس معنى ذلك أن تلك الظاهرة هى المسئول الوحيد عن الحالة التى وصلت إليها معدلات الإنتاج الحقيقى خلال فترة البحث ، وإنما باعتبارها أحد العوامل المؤثرة فى هذا الشأن طالما أن انخفاض معدل نمو الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط يؤدى إلى فقدان الحافز على زيادة الجهد وإبراز المواهب والقدرات لدى العاملين ، وزيادة معدلات نمو الإنتاج بنسب ذات قيمة . وقد أكدت الدراسات الاقتصادية الحديثة أن هناك علاقة متبادلة بين البطالة أو انخفاض الإنتاج ، ومعدلات الأجور الحقيقية والاسمية على السواء [٢٠] ويعنى ذلك أن انخفاض معدلات الاجور الحقيقية من الممكن أن يؤدى إلى حدوث بطالة أو انخفاض فى مستوى التشغيل مثلما تؤدى البطالة وضعف الإنتاج إلى انخفاض معدلات الاجور .

وخلافا للمبادىء الاقتصادية الكلاسيكية التى كانت تقوم على عدم تزامن كل من التضخم والبطالة (منحنى فيليبس) أكدت الدراسات الاقتصادية القياسية الحديثة إمكانيه التزامن فى حدود معينه لمعدلات البطالة الطبيعيه [٢١] ولذلك يمكننا القول بأن ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب عليها من انخفاض معدلات الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط يمكن أن تؤثر فى هبوط مستوى التشغيل أو انخفاض حجم الإنتاج المحلى فى حدود معدلات البطالة العاديه أو الطبيعيه .

ويشتمل الجدول رقم [١١] على تطور الإنتاج المحلى الحقيقى ومعدلات نموه خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (١١)

تطور الإنتاج الحقيقي ومعدلات نموه

(١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
- الانتاج بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	٨٥٥٣٤	١٠١٧٧	١٢٠٣٤	١٤٠٤٩	١٧٠٠٤	٢٢١٣٠	٢٩٧٩٩	٣١٢٢٦	٤٦٦٨٤	٥٠١٨٥
- الرقم القياسي لأسعار الجملة أساس ٦٥ / ١٩٦٦	١٤٧٫٢	١٥٨٫٣	١٧٠٫٧	١٨٩٫٩	٢١٤٫١	٢٤٩ ٤	٢٩١٫٦	٣١٨٫١	٤٠٥٫٧	—
الانتاج بالأسعار الثابتة	٥٨١٠	٦٤٩٢	٧٠٥٠	٧٥١٩	٧٩٤٢	٨٨٧٣	١٠٢١٩	١٠٧٥٩	١١٥٠٧	١١٤٥٨
معدل النمو ٪	—	١١٫٧	٨٫٦	٦٫٨	٥٫٥	١١٫٧	١٥٫١	٥٫٣	٦٫٩	(-) ٠٫٤

المصدر : وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٣ ، والنشرات الدورية لأسعار الجملة ١٩٨٥

يوضح جدول رقم (١) ما يلى :

١ - يبلغ متوسط معدل النمو السنوى للإنتاج المحلى بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة نحو ٩ ٧ ٪ وهو معدل متواضع بالنظر إلى النمو السنوى فى عدد السكان وفى الطلب الكلى على السلع والخدمات وما استهدفته خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنويه المتعاقبه .

٢ - اتجه معدل الإنتاج المحلى بالأسعار الثابتة إلى الإنخفاض باضطراد من ١١٫٧ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٫٥ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى إنخفاض أو معدل تناقص بلغ نحو (—) ٤٫٠ ٪ عام ١٩٨٤/٨٣ . ويرجع ذلك إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار المحلية خلال تلك السنوات .

٣ - يعتبر معدل النمو فى الإنتاج المحلى بالأسعار الثابتة خلال فترة السبعينات (١٩٧٥ - ١٩٧٩) أفضل من معدل النمو فى ذلك الإنتاج خلال فترة الثمانينات (١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٤/٨٣) إذ بلغ المعدل فى الفترة الأولى نحو ٨٫٩ ٪ فى المتوسط سنوياً مقابل ٦٫٧ ٪ فقط خلال الفترة الثانية .

وإذا رجعنا إلى معدلات نمو الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط خلال تلك الفترات والتى ناقشناها فى الصفحات السابقة ، يتضح لنا أن معدل نمو الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط خلال فترة السبعينات كان أفضل من معدل نموه خلال فترة الثمانينات إذ

بلغ نحو ٢٫٥ ٪ سنوياً خلال الفترة الأولى، (-) ١٫٢ ٪ سنوياً خلال الفترة الثانية ويعنى ذلك وجود إرتباط بين تغيرات معدل نمو كل من الإنتاج المحلى السنوية ومعدل نمو الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط .

توزيع الإنتاج المحلى على القطاعات الاقتصادية :

لمعرفة مزيد من التفاصيل عن عن الأوزان النسبيه لمختلف القطاعات الاقتصاديه فى تولد الانتاج المحلى نورد الجدول رقم (١٢) التالى موضحاً ذلك :

جدول رقم (١٢)

الأهمية النسبية لإنتاج القطاعات الاقتصادية

(١٩٧٤ – ١٩٨٤/٨٣)

(نسب مئوية)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
القطاعات السلعية	٦٣ر٤	٦٣ر٣	٦٢ر٤	٦٢ر٢	٦٢ر٤	٦٤ر١	٦٢ر٩	٦١ر٦	٦٢ر٠	٥٨ر١
الخدمات الانتاجية	١٥ر٠	١٦ر١	١٧ر٦	١٨ر٥	١٩ر٨	٢٠ر٥	٢١ر٩	٢١ر٨	٢٣ر١	٢٣ر٧
الخدمات الاجتماعية	٢١ر٦	٢٠ر٦	٢٠ر٠	١٩ر٣	١٧ر٨	١٥ر٤	١٥ر٢	١٦ر٦	١٤ر٩	١٨ر٣

المصدر : حسبت من تقارير وزارة التخطيط عن متابعة الخطة ـ سنوات مختلفة .

من جدول رقم (١٢) يتبين مايلي :

١ - إتجاه الأهمية بالنسبة للإنتاج المتولد فى القطاعات السلعية إلى الإنخفاض من ٦٣,٤ ./ عام ١٩٧٤ إلى ٦٢,٤ ./ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٥٨,١ ./ فقط عام ٨٣/٨٤ . ويرجع ذلك إلى إنخفاض الأهمية بالنسبه لقطاعات الزراعة والرى إلى نحو ١٤,٩ ./ عام ٨٣/١٩٨٤ مقابل ٢٠,٥ ./ عام ١٩٧٨ ، و ٢١,٦ ./ عام ١٩٧٤ . كما هبطت أهمية قطاع الصناعة من ٣٤,١ ./ عام ١٩٧٤ إلى ٢١,٩ ./ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٥,٦ ./ عام ٨٣ / ١٩٨٤ . وذلك بعكس قطاعات البترول والكهرباء والتشييد التى اتجهت أهميتها النسبية إلى الإرتفاع خلال فترة الدراسه. وإذا رجعنا إلى إحصائيات وزارة التخطيط نجد أن القطاعات المذكورة يرتفع فيها متوسط أجر العامل السنوى عنه فى بقية القطاعات السلعية ، وأن قطاعى الصناعة والزراعة ينخفض فيهما متوسط أجر العامل كثيراً عنه فى بقية القطاعات . وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبه بين الأهمية النسبيه للإنتاج المحلى المتولد فى تلك القطاعات جميعاً ومتوسط أجر العامل سنويا .

٢ - اتجهت الأهمية النسبيه للانتاج المحلى المتولد فى القطاعات الخدميه بصفه عامه إلى الارتفاع من ٣٦,٦ ./ عام ١٩٧٤ إلى ٣٧,٦ ./ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٤١,٩ ./ عام ٨٣/١٩٨٤ وقد كان إرتفاع الأهميه النسبيه للانتاج المتولد فى قطاعات الخدمات الإنتاجية أو قطاعات التوزيع أعلى من

ارتفاع الأهمية النسبية لذلك الإنتاج المتولد فى قطاعات الخدمات الإجتماعيه . إذ تراوحت الأهمية النسبية فى القطاعات الأولى بين ١٥ ٪ عام ١٩٧٤ ، و ٢٣٫٧ ٪ عام ٨٣ / ١٩٨٤ بينما تراوحت الأهمية النسبية فى القطاعات الثانية بين ١٤٫٩ ٪ عام ٨٢/٨٣ ، ٢١٫٦ ٪ عام ١٩٧٤ . وعلى حين يلاحظ وجود إتجاه تصاعدى فى الأهمية النسبية فى قطاعات التوزيع فإن هناك إتجاها تنازليا للأهمية النسبية فى قطاعات الخدمات الاجتماعية التى تنخفض فيها معدلات الأجور. بعكس قطاعات التوزيع التى يرتفع فيها متوسط أجر العامل خاصة فى قطاعات قناة السويس والتجارة والمال والسياحة والفنادق والتأمين فى ظل الانفتاح الإقتصادى وتطوير القناة وإحلال السلام بين مصر واسرائيل وتوفر عنصر الأمان المستثمرين العرب والأجانب

ثانياً : الأثر على عناصر الإنتاج :

يقصد بعناصر الانتاج تلك العوامل التى تشترك مع بعضها البعض بنسب معينة للحصول على حجم معين أو كمية معينة من الانتاج بمعناه الحديث الذى يتضمن الخدمات الانتاجية والاجتماعية بالاضافة إلى السلع المادية . وبذلك فان عناصر الانتاج تشمل العمالة ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية والتنظيم أو مستوى التكنولوجيا المستخدمة .

ومن الطبيعى أن يؤثر الاتجاه نحو انخفاض الأجر الحقيقى للعامل فى المتوسط على كافة تلك العوامل باعتبار ان الأجر لا ينظر إليه فقط على أنه عائد عنصر العمل وانما تتسع النظرة إليه باعتباره أحد عناصر التكلفة الأساسية ، ونوضح ما سبق فيما يلى :

(أ) الأثر على عنصر العمل :

ترتب على الانخفاض المضطرد للأجر الحقيقى للعامل الناتج بدوره عن إنخفاض الأجور المدفوعة وعدم تناسبها مع معدل التضخم خلال فترة الدراسة حدوث هجرة للعاملين داخلياً ، وخارجياً . أما الهجرة الداخلية فقد تمثلت فى هجرة العمال العمل فى المصالح الحكومية وشركات القطاع العام للعمل فى مشروعات الاستثمار المحلى والأجنبى وفروع البنوك الأجنبية والمشتركة التى أنشئت فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتعطى أجور وحوافز أكثر ارتفاعاً عما يحصل عليه العاملين فى غيرها .
أما الهجرة الخارجية فقد تمثلت فى هجرة العمالة المصرية للعمل فى الدول العربية وبعض الدول الأجنبية للحصول على أجور وحوافز مرتفعة جداً تساعدهم على تكوين بعض المدخرات لهم ولذويهم فى مصر .

وتشير تقديرات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلى أن عدد العاملين المصريين بالخارج سوف يصل إلى ٢ مليون عامل فى نهاية عام ١٩٨٥ مقابل مليون عامل فقط عام ١٩٧٦ ، ويمثل العمال المهاجرين من قطاع الإسكان والتشييد ما بين ٦٠ ٪ ، ٧٠ ٪ من إجمالى العمالة المصرية فى هذا القطاع . يليهم مدرسوا وزارة التربية والتعليم ما بين ٣٠ ٪ ، ٤٠ ٪ من اجمالى العاملين فى التربيه والتعليم . وتقدر نسبة أساتذة الجامعات العاملين بالخارج نحو ١٨ ٪ من اجمالى العاملين فى ذلك . القطاع أما المهن الطبيه المهاجرة إلى الخارج فالأرقام المتاحة عن عام ١٩٧٧ فقط تشير إلى أن عدد الأطباء بلغ نحو ٢٠٠ طبيب أما عدد المهاجرين من المهن الطبية المساعدة فقد بلغ عددهم نحو ٤ آلاف فرد فى نفس العام . (٢٢)

وقد ترتب على كل من الهجرة الداخلية والهجرة للخارج حدوث عجز فى

القوى العاملة من بعض المهن الفنية والحرفية عانى منها بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة الذى تأثر مستوى الانتاج فيه كثيراً نتيجة لتلك الهجرة . ومثل قطاع البناء والتشييد وبعض الشركات الصناعية ، وترك ذلك أثاراً سلبية على الإنتاج فى تلك القطاعات وغيرها .

(ب) الأثر على رأس المال والتكنولوجيا :

أدت ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار وما صاحبها من تدهور الأجر الحقيقى للعامل وهجرة العمالة المصرية الى الخارج والى شركات الانفتاح وبنوكه وحدوث ندرة فى الأيدى العاملة الماهرة من بعض التخصصات والحرفيين بشكل عام إلى الاتجاه نحو تعديل التكنولوجيا المستخدمة من الاعتماد على العمالة الكثيفة الى تكثيف رأس المال وتوفير عنصر العمل . (٢٣) وأوضح مثل لذلك ماحدث فى قطاع التشييد من استخدام المبانى السابقة التجهيز والماكينات التى يمكنها القيام بالعمليات الخاصة بالحفر والردم وغيرها والتى كانت تتطلب عدداً كبيراً من العمال اليدويين لانجازها .

(ج) الأثر على عنصر التنظيم :

كان من نتيجة انخفاض الأجر الحقيقى للعامل وما ترتب عليها من هجرة العمالة وانخفاض المعروض من القوه العاملة فى كثير من التخصصات ، والاتجاه نحو استخدام تكنولوجيا التكثيف الرأسمالى ، ارتفاع تكلفة الانتاج للوحدة . ومن ثم التأثير على معدلات الأرباح المحققة أو تضاؤل العائد الذى يحصل عليه المنظمون من إستخدام بقية عناصر الانتاج . ولم يجد هؤلاء المنظمون مفرا من ترك العمل فى مصر للعمل فى الدول العربية وغيرها أو فى

مشروعات الانفتاح الاقتصادى ، وبذلك عانت بعض المصالح الحكوميه وشركات القطاع العام من ندرة المديرين الأكفاء أو المنظمين وهو ما كان له آثار سلبية كذلك على مستويات الإنتاج والتكلفة والعائد وهكذا .

د ـ الأثر على عنصر الأرض والموارد الطبيعية .

تأثر عنصر الأرض والموارد الطبيعيه المستخدمه فى الإنتاج كثيراً بما ترتب على انخفاض الأجر الحقيق من هجرة الفلاحين للريف بصفة عامة والأرض الزراعيه والعمل الزراعى إما بالتحول الى عمل آخر أكثر عائد كالخدمات المعاونه أو قيادة السيارات أو أعمال البناء والتشييد وغيرها أو بالهجرة إلى البلاد العربية للعمل فى زراعة أراضى تلك الدول بأجر أكثر ارتفاعاً . وقد بلغ عدد المهاجرين للعمل بالدول العربية فى قطاع الزراعة نحو ٨٨ ألف عامل عام ١٩٧٨ نسبتهم ١ر٢ ٪ من إجمالى القوى العاملة فى قطاع الزراعة [٢٤] . ولما كان نظام تفتيت الحيازة الزراعيه وصغر حجم المساحات المزروعة من الأرض هو السائد فى مصر ، فقد كان من الصعوبة بمكان التوسع فى إحلال الآلات الميكانيكية محل العمال الزراعيين لعدم ملاءمة ذلك من وجهة نظر اقتصاديات التشغيل . ومن ثم فقد تأثر معدل استخدام الأرض والموارد الطبيعيه فى الإنتاج المحلى تأثيراً سالبا بدرجة تفوق درجة تأثر بقية عناصر الإنتاج .

ثالثاً : الاثر على الإنتاجيه :

تأثرت إنتاجية العامل خلال فترة الدراسة باتجاه الاجر الحقيقى للعامل إلى الإنخفاض المضطرد كما تكشف عن ذلك معدلات النمو السنوى للإنتاجية الموضحة فى الجدول رقم [١٢] .

جدول رقم (١٣)

تطور الانتاجية الحقيقية للعامل بالأسعار الثابتة (١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
المتوسط العام للانتاجية (جنيه)	٢٨٦ر٩	٤٠٦ر٦	٥٦٦ر٦	٦٠٢ر٩	٧٤١ر٢	٨٩٨ر٨	١٤٢٢ر٠	١٦٧٥ر٠	١٧٦٠ر١
الرقم القياسي لأسعار الجملة ٦٦/٦٥ = ١٠٠	١٤٧ر٣	١[illegible]٨ر٣	١٧٠ر٧	١٨٦ر٦	٢١٤ر	٢٤٩ر٤	٢٩١ر٦	٣١٨ر١	٤٠٥ر٧
متوسط الانتاجية الحقيقية	٢٦١ر٨	٢٨٨ر٤	٣٢١ر٩	٣٢٣ر١	٣٤٦ر٢	٣٦٠ر٤	٤٨٧ر٦	٥٢٦ر٦	٤٣٣ر٨
معدل النمو /	—	٩ر٧	١٥ر١	(-)٢ر٦	٧ر١	٤ر١	٣٥ر٣	٨ر٩	(-)١٧ر٦
فى القطاعات السلعية	٢٧٤ر١	٢٩٥ر٨	٣١٠ر٢	٣٠٦ر٧	٣٤٧ر	٣٨٣ر١	٤٨١ر٤	٥١٢ر	٤٣٢ر
معدل النمو /	—	٧ر٩	٦ر٥	(-)٢ر١	١٣ر٤	١ر٠	٢٧ر٠	٥ر٥	(-)١٥ر٦
فى الخدمات الانتاجية	٤٠٠ر٣	٥٧٤ر٧	٤٢١ر٦	٣٧٢ر٨	٤٤٤ر٠	٤٦٠ر٤	٧٠٧ر١	٩٤٨ر	٧٠٦ر٣
معدل النمو /	—	٤٣ر٦	(-)٢٦ر٦	(-)١١ر٦	١٩ر١	٣ر٧	٧١ر٠	٣٠ر٥	(-)٢٠ر٣
فى الخدمات الاجتماعية	٣٠١ر٤	٢٨٧ر٤	٣١٨ر	٢٩٤ر١	٢٨٠ر٤	٢٥١ر٣	٢٢٥ر٥	٢٩٨ر٩	٢٤٢ر٠
معدل النمو /	—	(-)٤ر٦	١٠ر٩	(-)٧ر٧	(-)٤ر٦	(-)١٠ر٤	٩ر٦	٨ر٥	(-)١٩ر٠

المصدر : جمعت من تقارير وزارة التخطيط عن متابعة الخطة - سنوات مختلفة - الرقم القياسى لأسعار الجملة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات الأسعار - سنوات مختلفة .

من جدول رقم (١٣) يلاحظ ما يلي :

١ - يبلغ معدل النمو السنوى للإنتاجية الحقيقية للعامل خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢) ٤ر٧٪ سنوياً. ورغم انخفاض هذا المعدل إلا أنه يعتبر أكثر ارتفاعاً من معدل النمو السنوى الأجر الحقيق كما سبق بيانه فى المبحث السابق.

٢ - يتجه معدل النمو السنوى لإنتاجية العامل بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة إلى الإنخفاض من ٧ر٩٪ عام ١٩٧٥ ، ١٠ر١٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤ر١ عام ١٩٧٩ ثم ٦ر١٧٪ عام ٨٣/٨٢ . ويعكس هذا التطور اختلال هيكل الإنتاجية بصفة عامة.

٣ - يتجه معدل النمو السنوى لإنتاجية العامل فى القطاعات السلعية إلى الانخفاض أيضاً. إذ هبط المعدل إلى نحو ٦ر١٥٪ عام ٨٣/٨٢ مقابل ٩ر٧٪ عام ١٩٧٥ و ٤ر١٣٪ عام ١٩٧٨ . ٢٧٪ عام ٨١/٨٠ . ويبلغ معدل النمو السنوى فى المتوسط لإنتاجية العامل فى هذه القطاعات خلال فترة الدراسة نحو ٤ر٥٪ . وهو معدل يقل عن المعدل السنوى العام لنمو إنتاجية العامل فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى خلال فترة الدراسة.

٤ - يبلغ معدل النمو السنوى لمتوسط إنتاجية العامل بالأسعار الثابتة فى قطاعات التوزيع نحو ٤ر١٢٪ سنوياً. ورغم ارتفاع هذا المعدل إلا أن الاتجاه العام يوضح تناقص معدل النمو السنوى لإنتاجية العامل فى هذه القطاعات حتى بلغ نحو (-) ٣ر٢٠٪ عام ٨٣/٨٢ مقابل ٦ر٤٣٪ عام ١٩٧٥ .

٥ - أما قطاعات الخدمات الاجتماعيه فقد بلغ معدل النمو السنوى

لإنتاجية العامل فيها نحو (ـــ) ٢ر٢ ٪ فى المتوسط . وبذلك يتضح أن الإنتاجية فى هذه القطاعات أقل كثيراً عن المعدل العام للإنتاجية فى كافة القطاعات كما أنها سالبة . ومن ثم فهى أسوأ القطاعات الإنتاجيه ولا غرابة فى ذلك إذ تضم هذه القطاعات المرافق العامة والخدمات الحكوميه والخدمات الشخصيه والاجتماعيه التى يبلغ فيها معدلات الأجور أدنى مستوياتها بالمقارنة بالقطاعات السلعيه وقطاعات التوزيع التى شهدت الأجور فى بعضها شىء من التحسن منذ عام ١٩٧٤ (بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإعادة الملاحة فى القناة عام ١٩٧٥ وتشجيع السياحه والفنادق كما سبق الإشارة إلى ذلك فى الصفحات السابقة) .

ويرى البعض أن انخفاض الأجر الحقيقى للعامل بصفة عامة وما ترتب عليه من هجرة داخليه وهجرة خارجيه للعمل بالدول العربيه والأجنبيه له تأثير سلبى على إنتاجية العامل فى مصر فى مختلف القطاعات الاقتصاديه . إذ يخلق شعوراً لدى العاملين بأنه لا ارتباط بين الأجور المدفوعه والجهد المبذول أو ساعات العمل فى أعمالهم فى منشآت المهجر ، وهو ما يولد نفس الشعور عند العاملين بعد عودتهم إلى أعمالهم فى مصر ، بل وعلى إنتاجية من لم يسافروا مما يؤدى إلى إهدار القيمة الاجتماعيه للعمل المنتج .[٢٥]

وهكذا نرى أن ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار من أهم العوامل التى أثرت على انخفاض معدل نمو الإنتاجيه الحقيقيه للعامل خلال فترة الدراسه . ولتحديد مدى تأثير تلك الظاهرة على الإنتاجيه أو مستوايتها عن انخفاض معدل تغير الإنتاجيه الحقيقيه للعامل نستخدم فيما يلى أسلوب رياضى للوصول إلى معامل الارتباط بين المتغيرين ومعامل التحديد مع اختيار معنوية العلاقه بينهما .

اختبار العلاقة بين اختلال الأجور والأسعار وإنتاجية العامل :ـ

باستخدام طريقة المربعات الصغرى أمكن حساب معامل الارتباط بين المتغيرين المذكورين وتبين أن المعامل يبلغ نحو ٩٥ ٪ . وبذلك فإن معامل التحديد=٩٠ر ، وهو مايعنى أن ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار تعتبر مسئولة عن نسبة ٩٠ ٪ من تدهور مستوى إنتاجية العامل فى المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة . راجع الملحق الإحصائى .

معنوية العلاقة الخطية :ـ

أوضح الاختبار أن مستوى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرين يبلغ نحو ٩٩ر٥ ٪ وهو ما يؤكد معنوية العلاقة الخطية وارتفاع درجة الثقة بها .

معامل الانحدار :ـ

ويبلغ معامل انحدار متوسط الأجر الحقيقى للعامل على متوسط الإنتاجية الحقيقية للعامل خلال فترة الدراسه نحو ٤ر٦ . وهو ما يعزز النتائج السابقة ويؤكد مرة أخرى أهمية العلاقة بين ظاهرة اختلال العلاقة بين الاجور والأسعار . ومستوى إنتاجية العامل فى المتوسط بالأسعار الثابتة .

ومما سبق نستطيع القول أن نتائج التحليل الرياضى تجىء مؤكدة لما أوضحه تحليل أرقام الأجور الحقيقيه وأثرها على الإنتاجية خلال فترة الدراسة

وبعد أن تناولنا بالتحليل أبعاد ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار والعوامل المؤثرة عليها ونتائجها على الإنتاج المحلى وعلى إنتاجية العامل فى مصر لم يعد أمامنا من شىء سوى التساؤل عن كيفية القضاء على تلك الظاهرة وهو ما نتعرض له بالدراسة فى المبحث التالى :

المبحث الرابع

كيفية علاج ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار

تمهيد :-

تبين لنا فى المبحث الثانى أن هناك عوامل تضافرت مع بعضها البعض وأدت إلى حدوث ظاهرة اختلال علاقة الأسعار والأجور فى مصر. وأوضحنا أن تلك العوامل هى أسس تحديد الأجور والمرتبات المطبقة فى القطاع العام والقطاع الحكومى والقطاع الخاص المنظم وسياسات التعليم والعمالة والتسعير وانخفاض الدخل القومى .

وفى ضوء تلك العوامل التى أدت إلى حدوث تلك الظاهرة يمكن البحث عن سبل العلاج وهو ما يتطلب إعادة النظر فى أسس تحديد الأجور فى مصر وفى سياسة التعليم والعمالة والتدريب وفى سياسة الأسعار والتسعير فضلا عن طرق أو وسائل جديدة لزيادة الدخل القومى بصفة عامة وعاجلة . ونتناول فيما يلى توضيح ما سبق :-

أولا : إعادة النظر فى أسس تحديد الأجور :

ونقصد بذلك ألا تكون الاعتبارات المالية هى المحدد الرئيسى لأجور العاملين فى الحكومة والقطاع العام ، وأن يكون لتغيرات الإنتاجية الحقيقية للعامل دور هام فى هذا الشأن ، وهو ما يتطلب الربط بين الأجور والإنتاجية بصفة عامة أو بين زيادة أو نقص الأجور وزيادة أو نقص الإنتاجية الحدية للعامل . ولتطبيق هذا الاقتراح فإنه يتعين تطبيق معايير موضوعية سليمة

ودقيقة لقياس إنتاجية العامل سواء فى القطاعات الاقتصادية السلعية أو فى قطاعات التوزيع أو فى قطاعات الخدمات الاجتماعية. ولكن واضحاً أن الأسس التى طبقت فى الستينات والسبعينات لم تعد تلائم ظروف الثمانينات وما تفرضه سياسة الانفتاح الاقتصادى من متغيرات وتحديات.

لقد آن الأوان لكى تقوم كل جهة حكومية أو قطاع عام بتحديد أهداف واضحة وبرامج أداء كل عام على أسس علمية وفنية وإدارية دقيقة موضحاً بها ما يتطلبه التنفيذ أو الإنجاز من عمالة وما سوف تتقاضاه من أجور ومرتبات ومكافآت أو حوافز بما يتفق واعتبارات اقتصاديات التشغيل وبحيث لا تضار خزانة الدولة أو العاملين الذين يبذلون جهداً ويحققون أهدافاً ولا يتقاضون من أجور ومرتبات ما يتناسب مع جهدهم وإنتاجيتهم. إن الأخذ بمثل هذا الاقتراح - فى رأينا - يؤدى إلى الفصل بين النظرة الاجتماعية للأجور والمرتبات والحوافز والنظرة الاقتصادية إليها وكذلك وضع حدود فاصلة بين الدور الاجتماعى للدولة ودورها الاقتصادى.

أسس تحديد الحدود الدنيا والقصوى للأجور :-

ويجب أن يعاد النظر فى المحددات التى على أساسها تتقرر الحدود الدنيا والحدود القصوى للأجور والمرتبات بحيث يعبر الحد الأدنى للأجور عن حد الكفاية وليس الكفاف للعامل. وهو ما يعنى أن يكفل ذلك الحد الأدنى للعامل معيشة كريمة فى حدود مستواه الاجتماعى وأن يتناسب مع حد أدنى من الالتزامات والواجبات الوظيفية محددة تحديداً دقيقاً بما يتفق مع اعتبارات الإدارة الاقتصادية للمشروع أو المصلحة أو الشركة. وما نقصده من ذلك ألا يرتبط مفهوم الحد الأدنى للأجور بأن يكون العامل عالة على المجتمع ينظر إلى ما يتقاضاه نظرته إلى الإعانة الاجتماعية كما هو حادث الآن فعلا.

أما الحد الأقصى للأجور والمرتبات فيجب أن يتغير مفهومه من مجرد عدم وجود تفاوت اجتماعى أو طبقى إلى مفهوم تكافؤ فرص المشاركة فى عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية . ويعنى ذلك ألا يكون الحد الأقصى محدداً تحديداً ثابتاً وبقانون ملزم كما هو الحال الآن . بل يجب أن يتغير تبعاً لتغير حجم الاعمال المطلوب أداؤها وحجم القوى البشرية المنوطة بالتنفيذ وأن يترك تحديد ذلك للإدارة العليا فى كل مصلحة حكومية أو وزارة أو هيئة قطاع عام أو غيرها . وبذلك فإن حجم العمل المطلوب من العمالة المتاحة هو الذى يحدد أو يحتم رفع الحد الاقصى ، أو خفض الحد الاقصى . أو عدم وجود حد أقصى كلية . وبديهى أن يحدث تفاوت فى الحدود القصوى للأجور والمرتبات من وزارة إلى أخرى أو من مصلحة أو هيئة أو شركة إلى أخرى تبعاً لظروف العمل والعمالة بكل منها .

وحتى لا يساء استخدام مثل هذه التيسيرات فإنه من المقترح أن يطلب الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رجهاز المحاسبات من كل جهة أو مصلحة أو شركة موافاتها بتوزيع تكرارى لفئات الاجور المنصرفة وعدد العمال فى كل فئة للتأكد من عدم وجود تفاوت كبير بين العاملين بتلك الجهات فيما يؤدونه من أعمال وما يتقاضونه من أجور أو مرتبات أو حوافز . ومن الممكن أن تقوم تلك الجهات بإعداد تقدير لذلك التوزيع التكرارى المقترح عند إعداد الميزانية التقديرية قبل بدء العمل وإرساله إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعته واعتماده أو تعديله وبذلك تقتصر مهمة الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية على مراقبة تنفيذ التوزيع التكرارى المعتمد من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

وليكن واضحاً أن أسلوب تقرير الحد الاقصى للأجور والمرتبات

الذى كان متبعاً فى ظل التحول الاشتراكى خلال الستينات لم يعد يتلاءم مع ظروف الثمانينات وسياسة الانفتاح الاقتصادى ودفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام .

ثانياً : ربط تغيرات الأجور بتغيرات الأسعار :(١)

والهدف من ربط تغيرات الأجور بتغيرات الأسعار هو منع قيمة الاجور المدفوعة إلى العاملين من التدهور وانخفاض قوتها الشرائية بفعل ارتفاع الاسعار . ويتطلب ذلك إعادة النظر فى أسس تقرير علاوة غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية بحيث تتناسب مع معدل التضخم السنوى والحد اللائق لمعيشة العاملين فى الدولة .

ويقترح بعض الاقتصاديين أن تحسب علاوة الغلاء فى حدود الحد الادنى المقرر للأجر (٢٦) . ويعنى ذلك أن من يحصل على الحد الأدنى للأجور يزيد مرتبه سنوياً بنسبة ارتفاع الاسعار . أما من يرتفع مرتبه عن الحد الادنى

---

(١) ملحوظة : اتجهت الحكومة إلى زيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام بنسبة ٢٠٪ إبتداء من أول يوليو ١٩٨٧ . وذلك كعلاوة اجتماعية معفاة من الضرائب . وهى نسبة تقترب من نسبة التضخم المعلن حسب البيانات والإحصاءات الرسمية ، وهو إجراء طيب . غير أنه مصحوب بخفض الدعم السلعى إلى نحو ١ر٠١٩٥ مليون جنيه فقط وزيادة ضرائب الاستهلاك وارتفاع الاسعار نتيجة إنشاء السوق الحرة للنقد الاجنبى والاتجاه إلى توحيد سعر الصرف تدريجياً وذلك يقلل من أهمية الزيادة الجديدة المشار إليها ويوجب الاتفاق على مبدأ زيادة المرتبات والاجور سنوياً بنفس نسبة زيادة الاسعار على الاقل .

للأجور فإنه يحصل على علاوة غلاء كنسبة من الحد الأدنى للأجور وليس مما يتقاضاه بالكامل لمراعاة العدالة الاجتماعية . ونحن لا نتفق مع هذا الرأى تماماً لأن ارتفاع الأسعار لا يصيب من يحصلون على الحد الادنى للاجور فقط بل يضار منه كافة العاملين بالدولة . وفى حالة تطبيق ذلك الاقتراح نجد أن قيمة علاوة الغلاء بالنسبة لمن ترتفع مرتباتهم عن الحد الادنى تتضاءل مع التزاماتهم ووضعهم فى السلم الاجتماعى . ومن الممكن أن تقل قيمة العلاوة المحسوبة على أساس تلك الطريقة المقترحة عن ما يحصلون عليه الآن فعلا وهو ما يعنى وضعهم فى وضع أسوأ عما قبل .

وبناء على ما سبق فإننا نفضل أن تكون علاوة غلاء المعيشة محسوبة على أساس نسبة ارتفاع الاسعار مضروبة فى بداية مربوط كل فئة أو مستوى وظيفى أى بعد تجريد المرتب أو الاجر من العلاوات الدورية فقط .

ومن المقترح اتباع نفس الطريقة عند حساب العلاوات الاجتماعية . إذ أنه فى حالة الاخذ بتلك الطريقة تجىء الزيادة متناسبه مع ارتفاع تكاليف المعيشة أو نفقات الإعالة . ولا يجب أن يفهم من ذلك غض النظر عن ظروف الإنتاج والإنتاجية أو الدخل القومى للدولة . إذ من البديهى أن تسمح ظروف الموازنة العامة للدولة أو الإيرادات العامة للدولة بتحمل الاعباء التى تترتب على تطبيق تلك المقترحات . ولن تسمح ظروف الموازنة العامة ما لم تكن هناك إنتاجية حقيقية، وزيادة فى الإنتاج المحلى ويكون تخصيص الموارد البشرية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ملائماً لمتطلبات التنمية الاقتصادية ومحققاً للاستخدام الامثل لتلك الموارد .

ويستفاد مما سبق أيضاً أن اللجوء إلى اتباع سياسة تجميد الاجور والاسعار أمر وارد فى حالة عدم كفاية الإيرادات العامة للانفاق على زيادة

الأجور السنوية ويعتبر أفضل من زيادة الأجور مع استمرار المستوى العام للأسعار فى الإرتفاع بمعدلات أعلى اشرط أن يكون هناك برنامج جاد ومحكم لمحاربة التضخم فى الأجل القصير وفى الأجل الطويل جنباً إلى جنب .

ثالثاً : مراجعة سياسة التعليم والتدريب :

إن تطوير سياسة التعليم والتدريب فى مصر ضرورة هامة تفرضها متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية فى تحقيق الدخل القومى . وتتطلب بذلك استخدام عمالة فنية ماهرة وشبه ماهرة تضيف إلى الناتج القومى لا أن تكون عبئاً عليه . ومن ثم فإن البداية فى هذا السبيل هى تطوير هيكل التعليم وسياساته والتدريب بكافة أنواعه بحيث يتم التوسع فى التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى والتقليل من خريجى الكليات والمدارس النظرية التى تعانى الدولة من وجود فائض من خريجيها ومن إلحاقهم بأعمال لا تتناسب مع تخصصاتهم مما يجعلهم عبء ومعوق لسير العمل وما يترتب على ذلك من انخفاض العائد الاجتماعى لتشغيلهم .

ويجب أن يمتد نطاق المراجعة والتطوير إلى نوعية المناهج التى تدرس بمختلف مراحل التعليم بحيث يتمكن الخريج من التفاعل مع الواقع المصرى وما فيه من مشكلات أو مناخ عملى أو بيئى وبذلك يكون المتخرج قادراً على العطاء وقادراً على المساهمة فى زيادة الإنتاج ، وحسن استخدام عناصر الانتاج وحل مشكلات المجتمع

إن التقدم الهائل الذى طرأ على مناهج التعليم وأساليبه وفلسفته فى الدول المتقدمة يفرض تحدياً كبيراً على التعليم فى مصر ، ويوجب على المسئولين

عن رسم سياسة التعليم والتدريب والبحث العلمى العمل على تقليل الفجوة فى مجال التعليم بين مصر والدول المتقدمة إذا ما أردنا تقليل الفجوة الحضارية والاقتصادية بيننا وبينهم .

رابعاً : مراجعة سياسة العمالة :

ونعنى بتطوير أو مراجعة سياسة العمالة أن يكون توزيع الخريجيين والقوى العاملة بشكل عام على الوزارات والمصالح الحكومية والشركات والبنوك بناء على احتياج فعلى من تلك الجهات لخدمات هؤلاء الخريجين وذلك عن طريق الإعلان فى الصحف واختيار أفضل المتقدمين . واحقاقاً للحق فإن الدولة بدأت بالفعل تطبيق هذا الرأى ولكن ليس هناك ثمة ضوابط تؤكد أن طلب الجهه يصدر عن حاجة حقيقية لظروف وأعباء العمل . ويقع عبء ذلك ومسئوليته على الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذى يجب ألا يعتمد درجات جديدة تزيد عن الحاجة الفعلية للعمل والتخلى عن النظرة التقليدية السائدة إلى تعيين الخريجيين الجدد لمجرد القضاء على البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة والجامعية .

إن النظام أو السياسة المتبعة فى مجال القوى العاملة والتى تستند على التعامل مع جانب المعروض من الأيدى العاملة ومحاولة خلق الطلب عليهم يجب أن يتم العدول عنها فوراً بحيث يكون الطلب على العمالة عدداً أو نوعية وتخصصات أو مهارات هو المحدد الرئيسى عند رسم سياسة العمالة وموجهاً لتوفير المعروض منها وفقا للمبادىء الاقتصادية المعروفة .

وفيما يتعلق بسياسة هجرة العمالة إلى الخارج فإنه نظراً للآثار السلبية التى أشرنا إليها فى المبحث السابق والتى تحدثها تلك الهجرة على الإنتاج والإنتاجية فى مصر يجب وضع ضوابط لتعديل مسار تلك الهجرة على نحو يجعلها متفقة

مع ظروف ومتطلبات خطة التنمية الاقتصادية فى مصر وبحيث لا يسمح بالهجرة إلا فى حدود الفائض من العمالة فى كل تخصص والذى يمكن تنفيذ خطة التنمية بالمعدلات المطلوبة دون وجوده داخل البلاد. مع مراعاة أعداد العائدين كل عام وتخصصاتهم وخبراتهم والأثر على التحويلات النقدية والعينية للعاملين بالخارج ودرجة مساهمتها فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وضرورة مراعاة الأثر على أسعار خدمات الحرفيين والمهنيين داخل مصر ، ومستوى الأسعار بشكل عام .

خامسا : وضع سياسة للتسعير :

إن جاز القول بوجود سياسة أسعار فى مصر فإنه لا يجوز القول وجود سياسة تسعير للسلع والخدمات . وهناك فرق كبير بين سياسة الأسعار وسياسة التسعير التى يقصد بها الأسس والمبادىء التى تراعى عند تحديد سعر كل سلعة أو خدمة على مستوى الوحدة الإنتاجية أو المشروع العام . وذلك خلافا لسياسة الأسعار التى نقصد بها مجموعة القرارات أو الاجراءات المتبعة على المستوى القومى فى مجال الأسعار والعلاقات السعرية بين مختلف السلع والخدمات المعروضة للتداول . وأثرها على الانتاج والاستهلاك والاستثمار ، والادخار ، وسعر الصرف والدخل القومى ، وتوزيعه وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية المختلفة بين مختلف الأنشطة والقطاعات تخصيصا أمثل فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفقا للمبادىء الاقتصادية الراسخة لا تستطيع دولة ما وضع سياسة سعرية دقيقة على المستوى القومى ما لم تكن هناك سياسة تسعير دقيقة ومحددة بناء على أسس علمية ومحاسبية واقتصادية وإدارية غاية فى الاحكام والاتقان على المستوى الجزئى أو مستوى المشروعات والمصالح الحكومية المنتجة .

ولعل من أهم أسباب عدم وجود سياسة تسعير هو عدم وجود نظم تكاليف معيارية وفعلية سليمة وافتقاد نظام المحاسبة المطبقة إلى الدقة والوضوح وسلامة التعبير والدلالة . وذلك فضلا عن تخلف نظم الادارة المطبقة فى تلك المشروعات والمصالح وعدم وجود تنسيق بين السياسات القومية المنفذة للخطة العامة للتنمية . وهو ما فتح المجال أمام المسئولين عن إدارة بعض الوحدات الخاسرة للتعلل بأعباء السياسات القومية ومن ثم صعوبة تحديد المسئولية عن سوء الاستخدام الفنى والادارى للموارد الاقتصادية المتاحة لدى تلك الوحدات . وكان طبيعيا أن تكون التكلفة الفعلية التى تعتبر نقطة البدء بالدراسة عند تحديد سياسة التسعير أعلى بكثير من التكلفة المعيارية أو الاقتصادية ومن ثم لم تحظ مسألة تحديد سياسة للتسعير بالاهتمام الكافى خاصة وأن الأعباء فى النهاية سوف تتحملها الخزانة العامة للدولة .

وفى ضوء ما سبق ننادى بضرورة وضع سياسة لتسعير مختلف السلع والخدمات الضرورية والكمالية النتيجة محليا والمستوردة من الخـــارج ويتطلب ذلك :

— إلزام كافة الوحدات المنتجة ومصالح الخدمات باتباع نظم تكاليف فعلية ومعيارية دقيقة ومراجعتها بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات .

— تطوير النظام المحاسبى الموحد بحيث يتوخى اتساع إنطاق تطبيقه ليشمل قطاعات الخدمات التى تقدمها بعض المصالح الحكومية وقطاعات التوزيع وليس فقط الوحدات الانتاجية . فضلا عن جعل حسابات النتيجة واضحةوصريحه ومعبرة عن حقيقه المركز المالى وسلامه التشغيل الاقتصادى الموارد الماديه والبشريه لدى كافه الوحدات والمصالح .

— تحديد معدلات أداء مناسبه لمختلف العاملين والمسئولين عن إدارة

المشروعات مرتبطه بمدى كفاءة سياسه التسعير المطبقه ودورها فى تحقيق التخصيص الأمثل لموارد المشروع .

- مراعاة وجود تنسيق بين مجموعه السياسات المنفذة لخطه التنميه الاقتصاديه بحيث ينتفى حدوث أيه آثار سلبيه على أداء وحسن إدارة المشروعات وتعويق سياسات التسعير بها

وفيما يتعلق بتسعير الخضر والفواكه وبعض الحاصلات الزراعيه فإن مسئوليه تحديد نظم التكاليف الانتاجيه والتسويقيه تقع على عاتق وزارة الزراعه ووزارة التموين اللاتى يجب أن تنسقا فيما بينهما عند رسم سياسه تسعير تلك السلع لمراعاة مصلحه كل من المنتج والمستهلك معا لمنع الإستغلال أو الإحتكار أو الغبن لأى طرف .

وفى اعتقادنا أنه لو كانت هناك سياسه تسعير واضحه ودقيقه للمعروض من الخضر والفواكه لما حدث تخبط فى مجال السياسه السعرية المطبقة بشأنها من إلغاء للتسعير الجبرى للخضر والفواكه فى مايو ١٩٨٥ ثم العودة إليه فى سبتمبر ١٩٨٥ بعد أن تعرض المستهلك المصرى لإستغلال التجار والوسطاء والإكتواء بنار الغلاء فى ظل وجود تفاوت فى توزيع الدخل القومى ووجود قوة شرائية ومعروض نقدى كبير فى مواجهة حجم محدود من المعروض من الخضر والفواكه وغيرها .

سادساً : وضع برنامج جرىء لمكافحة التضخم :

لا يكفى مجرد العمل على مراجعة سياسات الأجور والتعليم والعمالة والتدريب واتباع سياسة تسعير سليمة للتغلب على ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار . إذ يجب أن تقوم الحكومة الحالية بوضع برنامج جرىء ودقيق لمكافحة التضخم فى إطار السياسة السعرية وظروف الدخل القومى .

ويمكن أن يرتكز مثل هذا البرنامج على ضبط المعروض النقدى بما يتناسب مع معدل نمو الإنتاج المحلى بصفة عامة وانتاج القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية بصفة خاصة . وذلك بالإضافة إلى ضبط معدل التوسع الائتمانى وحسن توزيع الإئتمان المتاح على القطاعات الاقتصادية فى إطار خطة التنمية . وكذلك لابد من التوسع فى انتاج الشركات العامة والحكومية للسلع الضرورية بهدف زيادة المعروض منها بأسعار مناسبة للمستهلك والتأثير على أسعار بيع منتجات القطاع الخاص المثيلة . كما يجب إعادة النظر سنوياً فى النسب التصاعدية للضرائب فى ضوء تغيرات النشاط الاقتصادى والاستثمار وتغيرات الدخل القومى بصفة عامة .

ومن الرأى أن يكون فرض الضرائب غير المباشرة كضرائب الاستهلاك وفروق الأسعار ورسم الوارد والضرائب الجمركية وغيرها فى إطار سياسة سعرية محكمة الإعداد والتنفيذ تأخذ فى اعتبارها مختلف الآثار التى تترتب على تقرير تلك الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والدخل القومى والعدالة الاجتماعية والأجور الحقيقية .. إلخ

والدعم السلعى :

أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الدعم السلعى يعتبر أفضل من الدعم النقدى وهو ما قد يعنى أن زيادة الدعم تغنى عن زيادة الأجور . والحقيقة أنه من الأفضل استخدام كل من الدعم السلعى وزيادة الأجور فى آن واحد لأن رفع الدعم عن السلع يؤدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة وبدرجة تعجز معها الزيادة المقررة نقداً للعامل عن ملاحقتها . وهو ما يعنى انخفاض الدخول الحقيقية للعاملين بالدولة وزيادة التفاوت الاجتماعى بين الطبقات (٢٧) .

وهكذا نستطيع القول بأن استمرار الدعم السلعى للسلع الضرورية والخدمات العامة يعتبر ضرورة هامة لنجاح أى برنامج لمكافحة التضخم فى مصر شريطة أن يوجه الدعم إلى مستحقيه وإلى تشجيع الانتاج المحلى وزيادة عرض المنتجات والحاصلات الزراعية ومختلف السلع والخدمات الضرورية للأغلبية العظمى من الشعب .

وتشديد العقوبة والرقابة على الأسواق :

إذ يجب تشديد عقوبة التلاعب فى الأسعار أو مخالفة التسعيرة المحددة وتجريم مرتكب المخالفة على نحو رادع مع مضاعفة العقوبة على من يعتاد التلاعب فى الأسعار من التجار أو البائعين

ويتطلب ذلك مراقبة دقيقة الأسواق لضبط المتلاعبين والمتاجرين فى السلع المدعمة من بعض العاملين فى منافذ التوزيع وغيرهم من بعض المواطنين . ولذلك يجب الاهتمام بتبسيط إجراءات الرقابة وزيادة فاعليتها باعتبارها أداة معاونة للاجراءات الاقتصادية دون الاعتماد كلية على الإجراءات البوليسية التى لعبت دوراً محدوداً فى حل مشكلة ارتفاع أسعار السلع الضرورية ويكفى أن نعلم أن عدد قضايا المخالفات التموينية بلغ نحو ٥٥ ألف قضية عام ١٩٨٣ [٢٨] . ومع ذلك لم تنته مشكلة الإرتفاع المصطنع لأسعار كثير من السلع الضروريه واستغلال التجار والوسطاء المواطنين .

لا لعودة الجهاز المركزى للأسعار :

وإذا كان البعض اليوم ينادى بالعودة إلى انشاء جهاز مركزى لتخطيط الأسعار وهو الجهاز الذى كان منشئاً عام ١٩٧١ ثم ألغى عام ١٩٧٧ وأعطيت اختصاصاته للادارة المركزيه للأسعار بوزارة التخطيط فإننا لا نتفق مع هذا

الرأى وذلك استناداً على تجربة ذلك الجهاز الملغى الذى لم يلعب أى دور فى مجال التسعير أو السياسه السعريه . إذ لم تكن لدراساته أى عمق فنى ولم يكن هناك تنسيق بين عمل إداراته المختلفه . ولم تكن اقراراته أو توصياته صفة الإلزام . ولم يكن ثمة تعاون بين الجهاز والوزارات المختلفه والشركات والوحدات الإنتاجيه أو الخدميه(٢٩).

إن الطبيعيه المركزيه التى تحكم فلسفه عمل مثل هذا الجهاز المقترح كفيلة بالحيلولة دون فعاليه أو دقة الدراسات أو التوصيات التى تصدر عنه وذلك لبعدها عن الواقع الميدانى والمشاكل الجزئيه ، والإعتبارات المتعلقه بظروف الإنتاج والتسويق والمخزون وتخصيص الموارد وكفاءة التشغيل داخل الوحدات المنتجه والهيئات الاقتصاديه والخدميه وغيرها .

وهكذا يمكن القول بأن لا مركزية التسعير أو لا مركزية رسم السياسة السعرية تعتبر أكثر ملاءمة لظروف وواقع الاقتصاد المصرى خاصة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى والاتجاه إلى زيادة دور القطاع الخاص فى الانتاج والاستثمار والتوزيع أو التسويق ... إلخ

وإذا كانت تجربة جهاز تخطيط الأسعار المركزى خلال السبعينات لم يكتب لها النجاح فى ظل تضاؤل دور أهمية نشاط القطاع الخاص وسيطرة الدولة على معظم أوجه النشاط الاقتصادى فكيف ننتظر من عودة ذلك الجهاز فائدة فى النصف الثانى من حقبة الثمانينات وما يصاحبها من تغيرات جوهرية يصعب التعامل معها مركزياً . وإذا كان المنادون بعودة الجهاز المركزى لتخطيط الأسعار يقترحون وجود مندوبين فى مختلف الوزارات

والشركات ، أو الهيئات أو الوحدات المختلفة لدى الجهاز كحلقة وصل بين تلك الجهات والجهاز فإن تجارب وجود مثل هؤلاء المندوبين لم يحقق نجاحاً يذكر فى أماكن أو مصالح أخرى مثل ممثلى وزارة المالية ووزارة التخطيط الذين لم ينجح وجودهم فى تحقيق ربط الخطة بالموازنة بإحكام . ومثل مندوبى التمثيل التجارى الذين لم يزد ايفادهم إلى مختلف الدول من فاعلية سياسة التصدير ... إلخ .

ومن المقترحات التى تتردد حالياً فى الشارع الاقتصادى المصرى انشاء جهاز مركزى للأجور والأسعار للقضاء على ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار فى مصر . ولعل القائلين بهذا الرأى يرون أن وحدة الجهة المنوطة برسم سياسات الأجور والأسعار كفيلة بمنع حدوث اختلال بينهما . بيد أننا نرى أن المشكلة على النحو الذى أوردناه فى هذه الدراسه ليست مشكله إدارية ولكنها محكومه بإعتبارات فنيه جوهريه . ومن ثم فإن العلاج لتلك الظاهرة يجب أن يكون فنياً بالدرجه الأولى . ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من الاستعانه بالأساليب الاداريه الفعالة بعيداً عن التعقيدات والمركزية العقيمه .

﴿ الهوامش ﴾

(١) د. رمزى زكى - تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية فى مصر - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الثامن للجمعية المصرية للادارة المالية - إبرايل ١٩٨١ ص ١١.

(٢) Sranley Fischer, Rudiger Dornbusch, Economica McGraw-Hill Book Company, 1983, Part, 3, ch. 32, PP. 774-775

(٣) البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - العدد الأول ١٩٨٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) Stanly Fischer. Rudiger Dorubusch, Economics, Op-Cit, PP. 771— 778

(٦) Gail E, Makinen, Mony, Banking, and Economic Activity, Academic Press, 891, P. 351

(٧) Ramgopal Agarwala, Price Distortions and Growth Finance and Devolopment, March 1984. P. 37

(٨) د. محمود مختار محمد منصور - نحو ترشيد سياسات الأجور والمرتبات فى قطاعات الدولة فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين، ١٢ - ١٤ مايو ١٩٨٣.

(٩) مجلة الأهرام الاقتصادى - العدد ٤٦٥ - أول يناير ١٩٧٥ - والعدد ٨٣٣ أول يناير ١٩٨٥.

(١٠) د. رمزى زكى - تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧ - ١٩٨١)، حصاد التجربة واحتمالات المستقبل - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين - ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢ - ص ٥٥.

(١١) R. H. Frank, Are Workers Paid Their Morginal Products ?
The American Economic Review, Sep. 1984, PP. 544-553

(١٢) Coil Makinen, Money, Banking... Op. Cit, PP. 368-369;

(١٣) د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٠٠ إبريل ١٩٨٥ ص ٢٤٣.

(١٤) George PsocharePoulol, Education As An Investment
Finance and Development, Sep, 1982, P. 41

(١٥) Ibid, P. 41

(١٦) د. حمدى عبد العظيم - الإدارة السعرية فى مصر - بحث مقدم إلى جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا - ١٩٨١.

(١٧) Ramgopal Agarwala, Price Distortions, Op-cit, P. 37

(١٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - ١٩٥٢ - ١٩٨٣ يونيو ١٩٨٤.

(١٩) وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - سنوات مختلفة.

(٢٠) Victor Zamouity. Recent Work on Business Cycles In
Historical Perspective, Journal of Economic Litratur, June 1985,
P. 558.

(٢١) J. B. Tauytor, Union Wage Settlemenis During ADis
inflation, The American Economic Review, Dec. 1983, P. 992,

(٢٢) World Bank Interin Report : Assessment of Migration
Situation In 1975 and Preliminary Projections of Labor Importing
Country Manpower Reqiurements To 1985, Dec. 1979

(٢٣) د. رمزى زكى - تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية فى مصر - مرجع سابق - ص ١٧.

(٢٤) البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - ١٩٧٩ .

(٢٥) د . رمزى زكى - المرجع السابق - ص ١٧ .

(٢٦) د . رمزى زكى - المرجع السابق - ص ٣٩ .

(٢٧) د . رمزى زكى - هل تصلح الأجور كبديل للدعم - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٨٤ إبريل ١٩٨١ - ص ٢٤٩ - ٢٥١

(٢٨) د . فوزى حليم رزق - مشاكل الدعم وآثاره السلبية وبعض التوصيات لعلاجها - مجلة المدير العربى - العدد ٨٩ يناير ١٩٨٥ - ص ٩٠ .

(٢٩) حمدى عبد العظيم - سياسة تسعير السلع الغذائية فى مصر - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة الأزهر - ١٩٧٨ - الباب الثانى ، الفصل الثالث - ص ٣٢٨ - ٣٣٧ - (غير منشورة) .

(أ)

ملحق إحصائى

العلاقة بين ظاهرة اختلال الأجور والأسعار

والإنتاجية الحقيقية للعامل فى المتوسط

(١٩٧٤ — ٨٣/٨٢)

السنوات	متوسط الأجر الحقيق للعامل (س)	متوسط الانتاجية الحقيقية للعامل (ص)	س٢	ص٢	س × ص
١٩٧٤	١٢٥ر٩	٢٩٢ر٨	١٥٨٥٠ر٨	٦٩٠٦٣ر٨	٢٣٠٨٦ر٥
١٩٧٥	١٣٥ر٨	٢٨٨ر٤	١٨٤٤١ر٦	٨٣١٧٤ر٦	٣٩١٦٤ر٧
١٩٧٦	١٣٢ر٥	٣٣١ر٦	١٧٥٥٦ر٢	١١٠١٥٧ر٦	٤٣٩٧٦ر٧
١٩٧٧	١٤٠ر٩	٣٢٣ر١	١٩٨٥٢ر٨	١٠٤٣٩٣ر٦	٤٥٥٢٤ر٨
١٩٧٨	١٣٥ر٥	٣٤٦ر٢	١٨٣٦٠ر٢	١١٩٨٥٤ر٤	٤٦٩١٠ر١
١٩٧٩	١٤١ر٦	٣٦٠ر٤	٢٠٠٥٠ر٦	١٢٩٨٨٨ر٢	٥١٠٣٢ر٦
٨١/٨٠	١٧٠ر٨	٤٨٧ر٦	٢٩١٧٢ر٦	٢٣٧٧٥٣ر٨	٨٣٢٨٢ر١
٨٢/٨١	١٩٤ر٥	٥٢٦ر٦	٣٧٨٣٠ر٢	٢٧٧٣٠٧ر٦	١٠٢٤٢٣ر٧
٨٣/٨٢	١٥٤ر١	٤٣٣ر٨	٢٣٧٤٦ر٨	١٨٨١٨٣ر٤	٦٦٨٤٨ر٦
المجموع ن = ٩	١٣٣١ر٦	٣٣٦٠ر٨	٢٠٠٨٦١ر٨	١٣١٩٧٧٦ر٠	٥١٣٢٤٩ر٨

(أ) حساب مامل الارتباط :

$$\text{ر} = \frac{\text{ن}(\text{مج س ص}) - \text{مج س مج ص}}{\sqrt{\left[\text{ن}(\text{مج س}^{2}) - (\text{مج س})^{2}\right] \times \left[\text{ن}(\text{مج ص}^{2}) - (\text{مج ص})^{2}\right]}}$$

$$\text{ر} = \frac{٩ \times ٥١٢٢٤٩٫٨ - ١٣٣١٫٦ \times ٣٣٦٠٫٨}{\sqrt{\left[٩ \times ٢٠٠٨٦١٫٨ - (١٣٣١٫٦)^{2}\right] \times \left[٩ \times ١٣١٩٧٧٦ - (٣٣٦٠٫٨)^{2}\right]}}$$

$$\text{ر} = \frac{٤٦١٠٢٤٨٫٢ - ٤٤٧٥٢٤١٫٢}{\sqrt{\left[١٨٠٧٧٥٦٫٢ - ١٧٧٣١٥٨٫٥\right] \times \left[١١٨٧٧٩٨٤ - ١١٢٩٤٩٧٦\right]}}$$

$$= \frac{١٣٥٠٠٫٧}{\sqrt{٢٤٥٩٧٫٧ \times ٥٨٣٠٠٫٨}} = \frac{١٣٥٠٠٫٧}{١٨٦٫- \times ٧٦٣٫٥}$$

$$= \frac{١٣٥٠٠}{١٤٢٠٢٠} = ٠٫٩٥$$

$$\therefore (\text{ر})^{2} = ٠٫٩٠$$

(ب)

(ب) حساب مستوى المعنوية ودرجة الثقة :

حساب درجات الحرية :

هـ = عدد السنوات — ٢

= ٩ — ٢ = ٧ درجات

تحديد قيمة (ت) المحسوبة كما يلى :

$$\text{ت} = \frac{\text{معامل الارتباط} \times \text{ن - ٢}}{\text{١ - (معامل الارتباط) ٢}} = \frac{\text{٠,٩٥} \times \text{٧}}{\text{١} - \text{٠,٩٠}}$$

$$= \frac{\text{٠,٩٥} \times \text{٢,٦٤}}{\text{٠,٣٢}} = \frac{\text{٢,٥١}}{\text{٠,٣٢}} = \text{٧,٨}$$

بالبحث فى جدول (ت) صف ٧ درجة حرية عن القيمة الجدولية القريبة من (ت) المحسوبة نجدها ٣,٤٩٩ عمود ٠,٠٠٥ وبدرجة ثقة ٩٩,٥ ٪ وهو ما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين معنوية .

(ج) حساب معامل الانحدار :

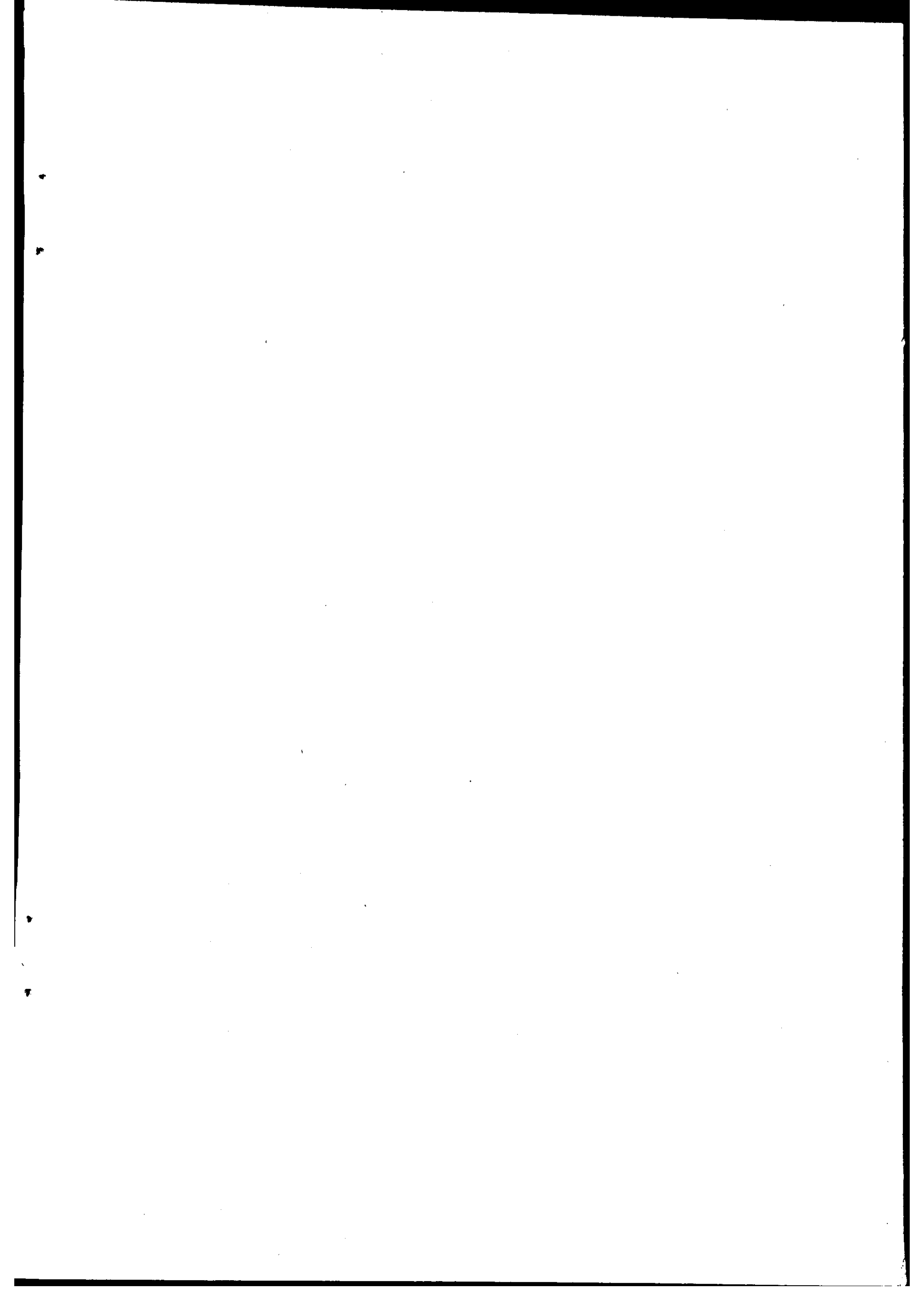
يحسب معامل الانحدار بالمعادلة التالية :

$$\text{معامل الانحدار} = \frac{\text{مج س ص} \times \frac{(\text{مج س}) \times (\text{مج ص})}{\text{ن}}}{\text{مج س}^{٢} \times \frac{(\text{مج س})^{٢}}{\text{ن}}}$$

$$= \frac{٥١٢٢٤٩٫٨ \times \frac{١٣٣١٫٦ \times ٣٣٦٠٫٨}{٩}}{٢٠٠٨٦١٫٨ \times \frac{(١٣٣١٫٦)^{٢}}{٩}}$$

$$= \frac{٥١٢٢٤٩٫٨ \times ٤٩٧٢٤٩}{١٩٧٠١٧٫٩ \times ٢٠٠٨٦١٫٨}$$

$$= \frac{٢٥٤٧١٥٧١٠٠٠٠}{٣٩٥٧٣٣١١٠٠٠} = ٦٫٤$$



الفصل الثاني

ظاهرة تزايد النفقات العامة

(أسبابها ونتائجها)

مقدمة

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التى تقوم السلطات الاقتصاديه بتنفيذها من خلال الموازانة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعيه التى يرمى المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينه. إذ تلعب النفقات العامة دوراً هاماً فى تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة ، وبين المناطق الجغرافية المكونه للدولة . كما تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومى بين الذين يشاركون فى تكوينه وغيرهم ممن يتكفل المجتمع برعايتهم لإعتبارات اجتماعية أو سياسية ، أو اقتصادية وذلك فضلا عن تأثير النفقات العامه على الاسعار والدخل والتوظف والصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل داخلياً وخارجياً . . . إلخ

وقد حظيت أداة الإنفاق العام بإهتمام العديد من الاقتصاديين بإعتبارها أول وأشهر الأدوات الكينزية التى طبقت للخروج من الكساد الكبير الذى ساد العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن الحالى . كما استخدمت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أيضاً فى أوربا وأمريكا . وأشارات إحدى الدراسات التى أجريت حول مدى فعالية الإنفاق العام إلى أن تغيرات الإنفاق العام تعتبر أكثر فعالية من بقيه أدوات السياسة المالية كالضرائب مثلا فى الحد من تقلبات الطلب الخاص . إذ أن مضاعف الإنفاق العام يعتبر أكبر فى قيمته من مضاعف الضرائب . وبذلك فإن الأثر الذى يحدثه زيادة الإنفاق العام بمقدار ١٠ ٪ مثلا على الدخل القومى يزيد عن الأثر الذى يحدثه خفض الضرائب بنفس النسبة . وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى .(١)

وقد تبين من إحدى الدراسات القياسيه الحديثة أن زيادة النفقات العامة تؤدى إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكى الفردى على السلع على المعمرة والخدمات فى حدود تتراوح بين ٢٣ ٪ ، ٤٢ ٪ (٢). وهو ما يعنى وجود علاقة تبادلية بين إنفاق الحكومة وإنفاق الأفراد الاستهلاكى كما يشهد صراحة إلى أن أثر الإنفاق الحكومى على الناتج القومى يتوقف على درجة فعالية مستويات الاستهلاك فى المجتمع وسرعة تغيرها على نحو يقلل من أثر عنصر التأخير الزمنى على فعالية الإنفاق العام فى إعادة تخصيص الموارد وزيادة الدخل القومى ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

وتشهد ساحة الفكر الاقتصادى العالمى اليوم جدلا شيقاً حول أثر الإنفاق العام على سعر الفائدة . إذ ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن الإنفاق العام يؤثر تأثيراً واضحاً على أسعار الفائدة وعلى تدفقات رؤوس الأموال حيث يؤدى زيادة الإنفاق الحكومى مثلا على الاستثمارات إلى زيادة أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب الإجمالى على الاستثمار . كما أنه فى حالة حدوث عجز فى الموازنة عندما يتجاوز الإنفاق العام الإيرادات العامة تلجأ الحكومات غالباً إلى الاقتراض من الجمهور ومن البنوك المحلية والأجنبية أو فى الداخل والخارج . ومن ثم اتجاه أسعار الفائدة إلى الارتفاع . بيد أن هناك بعض الدراسات التى تنكر أو تنفى حدوث أى تأثير الإنفاق العام أو عجز الموازنة على أسعار الفائدة . وذلك استدلالا بالتاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية خلال مائة عام منذ الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) وخلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، وخلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٤) إذ لم تكن زيادة الإنفاق العام الامريكى مصحوبة بأى ارتفاع فى أسعار الفائدة على الإطلاق خلال تلك الفترات (٣) . ومع ذلك فلا يمكن اعتبار التجارب الأمريكية وحدها دليلا كافياً على عدم تأثير الإنفاق العام ، أو

عجز الموازنة على سعر الفائدة . إذ أن ظروف الاقتصاد الامريكى تختلف عن ظروف وهياكل اقتصاديات الدول الاخرى فضلا عن ما يلاحظ من ارتباط تمويل العجز فى التجارب الامريكية المذكورة بزيادة معدلات الضرائب لدرجة تعويق التوسع الإدخارى أو التراكم الرأسمالى (٤) .

وتجدر الإشارة إلى تعاظم دور الإنفاق العام فى الدول النامية فى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادى عنه فى الدول المتقدمة . إذ غالباً ما يلاحظ زيادة حجم القطاع العام وزيادة تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، واتباع أساليب تحكمية لإدارة الاقتصاد القومى فى الدول النامية . وقد أشارت إحدى دراسات صندوق النقد الدولى التى أجريت على ٦٤ دولة نامية و ٢١ دولة متقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى أن نسبة التوظف بالقطاع العام (حكومة ومشروعات عامة) تبلغ نحو ٤٤ ٪ من إجمالى التوظف فى القطاعات الاقتصادية غير الزراعية بالدول النامية . وذلك مقابل ٢ر٢٤ ٪ فقط فى الدول النامية (٥) .

ومن ثم يمكن أن نتوقع وجود اتجاهات مستمرة نحو الازدياد المضطرد للإنفاق العام فى الدول النامية على بنود الاجور ونفقات الرعاية الاجتماعية والاستهلاك الحكومى وإدارة النشاط الاقتصادى وخدمة الدين العام . . إلخ. وذلك بدرجة تفوق ماهو متوقع بالنسبة للدول المتقدمة بصرف النظر عن القيم المطلقة لإجمالى الإنفاق العام فى كل دولة ولا يخفى أن العوامل الداخلية لم تعد وحدها المحدد الهام فى عالم اليوم إذ أن التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية تلعب دوراً هاماً فى تحديد حجم الإنفاق العام . ومن ثم فى تشكيل السياسة المالية للدول النامية والمتقدمة على السواء لدرجة أن بعض الاقتصاديين يقرر أن هذه السياسة لم تعد تتقرر بواسطة السلطات المحلية وإنما تتقرر خارج البلاد . مشيراً إلى أن أكثر من نصف النفقات العامة فى الولايات المتحدة

الأمريكية يتقرر نتيجة أحداث غير سارة خارج الحدود (٦) . وهكذا تجتمع العوامل المحلية والعوامل الخارجية لتحديد حجم الإنفاق العام وإن كان من الصعوبة بمكان اجتماعها إذا ما أريد لها أن تتأثر بتغيرات الإنفاق العام أى فى الاتجاه العكسى. خاصة فى الدول النامية التى تعتبر أكثر تعرضاً لتلقى الصدمات أو الأزمات العالمية دون أن تكون لدى اقتصادياتها القدرة على الرد أو تفادى الآثار المترتبة على تلك الأزمات .

ولما كانت مصر إحدى الدول التى تنتمى إلى مجموعة دول العالم الثالث التى تعرف بالدول النامية ، أو الدول الساعية إلى التقدم ، أو الدول الأقل تقدماً فإن درجة تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية فيها تتصف بالكبر كما أن حجم القطاع العام بها يفوق كثيراً حجم القطاع الخاص . ويعنى كل ذلك زيادة مسئولية الحكومة عن تحقيق التوازن أو الاستقرار الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ويترتب على ذلك زيادة الأعباء المالية التى تتحملها الموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى نتيجة التوسع فى الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة بدورها على الزيادة السكانية المتتالية . كما تتزايد نفقات الدفاع والأمن والعدالة والنفقات التحويلية كإعانات الدعم ورفع مستوى المعيشة التى تتأثر بدورها بارتفاع الأسعار المحلية والعالمية . وذلك فضلا عن أعباء أجور العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وتعيين الخريجين . وأعباء الوحدات الاقتصادية وتحمل أعباءها المالية والمساهمة فى إصلاح هياكلها التمويلية دون تفرقة بين ما هو راجع منها إلى سوء إدارة بعض هذه الوحدات . وما يرجع إلى أسباب اجتماعية وسياسية خارجة عن إرادة تلك الوحدات ، ناهيك عن أعباء الدين العام المحلى والأجنبى .

ومع زيادة النفقات العامة سنة بعد أخرى وزيادة الآثار المترتبة عليها رغم الاتجاه الرسمى فى أعقاب حرب ١٩٧٣ المجيدة إلى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى والإعلان عن إعطاء دور أو وزن أكبر للقطاع الخاص المشاركة فى التنمية بما يخفف العبء عن الحكومة - فإن تلك الزيادة وتوالى حدوثها أصبح يشكل ظاهرة اقتصادية تستوجب الدراسة والتحليل لمعرفه أسبابها ونتائجها وذلك بهدف التوصل إلى أفضل السبل العلمية لترشيد هذه الظاهرة وترشيد آثارها على نحو يجعلها بمنأى عن تعويق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعيه ويكفل نجاح الخطط القومية وتحقيق الإستقرار الإقتصادى والتوازن الإجتماعى أو إعادة توزيع الدخل القومى دون المساس بمتطلبات الدفاع والأمن والعدالة واستيعاب تكنولوجيا العصر الذى نعيشه واللحاق بركب التقدم .

ونتناول ما سبق فى ثلاثة مباحث كما يلى :

المبحث الأول : لدراسة أبعاد ظاهرة تزايد الإنفاق العام خلال فترة الدراسة (١٩٧٤ - ٨٤/٨٥)

والمبحث الثانى : لدراسة أسباب نشوء ظاهرة تزايد النفقات العامة سواء ما هو منها ذو طبيعة اقتصادية ، أوماهوذوطبيعه سياسيه أواستراتيجيه.

أما المبحث الثالث : فنخصصه لدراسه وتحليل نتائج ظاهرة تزايد النفقات العامه خلال فترة الدراسه .

ونختتم الدراسه بإبداء بعض الآراء أو المقترحات التى نرى أن تطبيقها يعتبر من قبيل حسن التعامل مع ظاهرة تزايد النفقات العامه فى (إطار خطه التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه التى يجرى عليها العمل سنويا ضمن الخطة الخمسيه للتنميه الإقتصاديه والإجتماعيه (٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧) .

المبحث الأول

أبعاد ظاهرة تزايد النفقات العامة

تمهيد :

للإلمام بأبعاد ظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة لا بد من التعرف فى هذا المبحث على تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة والعلاقة بينها وبين الإيرادات العامه للدولة . وذلك فضلا عن التعرف على أهم مجالات الإنفاق العام الجارية والرأسمالية سواء ما هو خاص منها بموازنة الحكومة المركزية (الإنفاق الحكومى) أو ما يندرج بموازنة الهيئات الإقتصاديه أو موازنة التحويلات الرأسماليه .

ونود الإشارة بادىء ذى بدء إلى أن التطورات التى حدثت ، والتعديلات المتعددة التى أدخلت على هيكل الموازنة العامة والتى أبرزها أفراد موازنة خاصة بالهيئات الاقتصاديه وموازنة للخزانه العامه لإظهار نتائج تمويل الموازنات وبيان كيفيه تحقيق التوازن المالى للدولة - ترتب عليها أن أصبحت الموازنة العامه للدولة لا تشتمل على نفقات وإيرادات الهيئات الإقتصاديه أو وحدات القطاع العام حيث يؤول الفائض فقط إلى الخزانه العامه كما تتولى الموازنه سد عجز هذه الوحدات أو الهيئات . ومن ثم فإننا لكى نتوصل إلى إجمالى النفقات العامه للدولة لا بد أن تضيف إلى نفقات الحكومه المركزيه والحكم المحلى نفقات الهيئات الإقتصاديه ووحدات القطاع العام التابعه حاليا لهيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . ونوضح ما سبق فيما يلى :

أولا : تطور النفقات العامه للدولة خـــلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥) .

تشير الأرقام المدرجه بالجدول رقم [١] إلى زيادة إجمالى قيمة النفقات العامه خلال فترة الدراسة وإلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومى إلى إجمالى النفقات العامه (للحكومة ولوحدات القطاع العام وهيئاته) .

جدول رقم (١)

تطور النفقات العامه للدولة

(١٩٧٤ - ٨٤/٨٥)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الانفاق العام		الانفاق الحكومى		انفاق القطاع العام		نسبة $\frac{(٢)}{(١)}$	نسبة $\frac{(٣)}{(١)}$
	القيمة	رقم قياسى	القيمة	رقم قياسى	القيمة	رقم قياسى		
	(١)		(٢)		(٣)		٪	٪
١٩٧٤	٤١٠٧ر٧	١٠٠	٢٤٣ر٢	١٠٠	٢٠٧٦ر٥	١٠٠	٥٣ر٩	٤٦ر١
١٩٧٥	٧٥٣٠ر٧	١٣٧ر٢	٢٨١٢ر٧	١٥٥ر٧	٤٦٠٨ر٠	٣٢١ر٠	٣٧ر٩	٦٢ر١
١٩٧٦	١٢٧٩ر١	١٦١ر٥	٣٢٦٢ر٠	١٣٤ر٧	٤٠٠٧ر١	١٩٣ر٥	٥٥ر٢	٤٤ر٨
١٩٧٧	٨٦٨٤ر٠	١٩٢ر٦	٣٤٧٥ر١	١٤٢ر٩	٥٣٠٨ر٩	٢٥٠ر٨	٤٠ر٠	٦٠ر٠
١٩٧٨	١٠٨٨٥ر٠	٢٤١ر٥	٤٨٥٤ر٨	١٩٩ر٧	٦٠٣٠ر٢	٢٩٠ر٤	٤٤ر٦	٤٤ر٤

١٩٧٩	١٢٩٥٩ر٩	٢٨٧ر٥	٦١٢٥ر١	٢٥١ر٩	٦٨٢٤ر٨	٢٢٩ر٢	٤٧ر٣	٥٢ر٧
٨١/٨٠	١٢٠٥٩ر٧	٢٦٧ر٥	٦٣٥٢ر٨	٢١١ر٣	٥٧٠٦ر٩	٢٧٤ر٨	٥٢ر٧	٤٧ر٣
٨٢/٨١	١٢٧٩٥ر٢	٣٠٦ر٠	٩٣٢٩ر٢	٣٨٣ر٧	٤٤٦٦ر٠	٢١٥ر١	٦٣ر٦	٣٣ر٤
٨٣/٨٢	١٤٦١٢ر٣	٣٢٤ر٢	١٠٣٧٧ر٦	٤٦٨ر٠	٣٢٢٥ر٧	١٥٥ر١	٧٧ر٩	٢٢ر١
٨٤/٨٣	١٦٢٢٣ر٥	٣٦٠ر١	١١٥٥٠ر٨	٤٧٥ر١	٤٦٨٠ر٧	٢٢٠ر٤	٧١ر٢	٢٨ر٨
٨٥/٨٤	١٨٢٧٧ر٢	٤٠٥ر٥	١٣١٢١ر٦	٥٣٩ر٧	٥١٥٥ر٣	٢٤٨ر٣	٧١ر٨	٢٨ر٢

المصدر : وزارة المالية ـ الحساب الختامي الموازنة العامة للدولة ـ جهاز إداري هيئات اقتصادية ـ خزانة عامة ـ السنوات ١٩٧٤ ـ ٨٢/٨٢ ، أما السنوات ٨٤/٨٣ ، ٨٠/٧٤ ـ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة المقدم إلى مجلس الشعب ـ ١٩٨٤ .

وبالنظر إلى جدول رقم (١) يمكن ملاحظة ما يلى :

(أ) إتجهت قيمة الإنفاق العام إلى الزيادة باضطراد خلال فترة الدراسة حيث إرتفعت من نحو ٤٫٥ بليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٣ بليون جنيه عام ١٩٧٩ . أى بنسبة زيادة قدرها ١٨٨٫٩ ٪ . واستمرت الزيادة بعد ذلك حتى بلغت قيمة الإنفاق العام الفعلية نحو ١٤٫٦ بليون جنيه عام ٨٣/٨٢ (طبقا لآخر حساب ختامى تم إعداده واعتماده من مجلس الشعب فى مايو ١٩٨٥). أى بنسبه زيادة قدرها ١٢٫٣ ٪ عن عام ١٩٧٩ . وتشير تقديرات الموازنة العامة للدولة إلى أنه من المتوقع أن تكون قيمة النفقات العامة عام ٨٥/٨٤ نحو ١٨٫٢ بليون جنيه . أى بنسبة زيادة قدرها ٢٤٫٧ ٪ عن عام ٨٣/٨٢ .

وتعكس الأرقام القياسية حقيقة تزايد النفقات العامة باضطراد خلال فترة الدراسة . إذ إرتفع الرقم القياسى لها من ١٠٠ عام ١٩٧٤ (سنة الأساس) إلى ٢٨٧٫٥ عام ١٩٧٩ ثم إلى ٣٢٤٫٢ عام ٨٢ / ٨٣ . والمتوقع أن يصل إلى ٤٠٥٫٥ عام ٨٥/٨٤ أى إن قيمة النفقات العامة فى هذا العام يتوقع أن تعادل أكثر من أربعة أمثال قيمتها عام ١٩٧٤ .

(ب) معدل التزايد السنوى للانفاق العام فى المتوسط يبلغ نحو ١٦٫٥ ٪ سنوياً خلال فترة الدراسه . ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً بالنظر إلى إنخفاض معدل نمو الإيرادات الذاتية سنوياً كما سنوضحه فى الصفحات القادمه . كما يعتبر مرتفعا أيضا بالنظر إلى معدل زيادة الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة على النحو الذى سنتعرض له بعد قليل .

وبالنظر إلى معدل زيادة النفقات العامه فى بعض الدول المتقدمة والنامية يتضح أيضا إرتفاع هذا المعدل عنه فى هذه الدول . إذ ـ على سبيل المثال ـ بلغ معدل التزايد السنوى للانفاق العام فى السويد خلال الفترة (١٩٧٠ -

١٩٨٢) نحو ٦ ٪ فقط رغم أن هذا الإنفاق يسام بنسبة ٧٠ ٪ فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة(٧). ويبلغ معدل الزيادة السنوى المتوسط للإنفاق العام خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٩) نحو ٩٫١ ٪ فى تايلاند ، ونحو ٦٫٥ ٪ فى بيرو ، ونحو ٨ ٪ فى جاميكا . وفى كوريا الجنوبيه ٨٫٧ ٪ ، ١٣٫٥ ٪ فى موريشس ، و ٥ ٪ فى اليابان(٨).

(ح) إتجهت قيمة الإنفاق الحكومى إلى الزيادة باضطراد أيضا خلال فترة الدراسة . ويوضح ذلك إرتفاع الرقم القياسى له من ١٠٠ عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢٠٠ عام ١٩٧٨ ، وإلى ٤٦٨ عام ٨٣/٨٢ ، والمتوقع أن يصل الرقم إلى ٥٣٩٫٧ عام ٨٥/٨٤ ويبلغ معدل زيادة الإنفاق الحكومى السنوى فى المتوسط ١٩٫٢ ٪ خلال فترة الدراسة . وهى أيضا نسبة مرتفعه إذا أخذنا فى الحسبان ضآلة المعدل السنوى المتوسط لنمو الإيرادات السيادية كما سنرى فيما بعد . وهى مرتفعة أيضا بالنظر إلى النسب المثيلة فى كثير من دول العالم النامية والمتقدمة.

(د) يوضح الجدول إرتفاع نسبة الإنفاق الحكومى إلى إجمالى النفقات العامة للدولة باستثناء بعض السنوات . إذ إرتفعت هذه النسبه من نحو ٥٤ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٦٧٫٦ ٪ عام ٨٢/٧١ وإلى نحو ٧٨ ٪ عام ٨٣/٨٢ . وتقدر فى موازنة ٨٥/٨٤ بنحو ٧٢ ٪ . وفى المقابل تتجه نسبة إنفاق القطاع العام إلى الإنخفاض حتى بلغت نحو ٢٢٫١ ٪ فقط عام ٨٣/٨٢ وينتظر أن تكون ٢٨٫٢ ٪ عام ٨٥/٨٤ .

وينطوى هذا الإتجاه على خطورة كبيرة نظراً لأن الانفاق الحكومى على خلاف إنفاق القطاع العام يكون معظمه إنفاقا إستهلاكياً وعلى خدمات التنمية والبنية الأساسية التى لاتعطى عائداً سريعاً فى الأجل القصير. والجدول رقم (٢) يوضح حقيقة إرتفاع نسبة الانفاق الحكومى الجارى إلى الإنفاق الحكومى الكلى .

جدول رقم (٢)

مكونات الانفاق الحكومى

(١٩٧٤ — ٨٤/٨٥)

(نسبة مئوية)

القطاعات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨	٨١/ ٨	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
جـارى	٧٤ر٣	٧٣ر٩	٧٥ر٤	٧٣ر٣	٧١ر٦	٧٣ر٢	٨٦ر٢	٨٧ر٤	٨٧-٩	٨٦ر٧	٨٦ر٥
رأسمـالى	٢٥ر٧	٢٦ر١	٢٤ر٦	٢٦-٧	٢٨ر٤	٢٦ر٨	١٣ر٨	١٢ر٦	١٢ر١	١٣ر٣	١٣ر٥
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١ ٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

المصدر : حسبت من أرقام الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة - موازنة الجهاز الادارى والحكم المحلى - وزارة المالية - عدا نسب عام ٨٤/٨٥ فهى محسوبة من تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة طبقاً للبيان المالى المقدم الى مجلس الشعب عن مشروع الموازنة لعام ٨٤/٨٥ .

من الجدول رقم (٢) يتضح أن نسبة الإنفاق الحكومى الجارى فضلا عن كونها مرتفعة إلى إجمالى الإنفاق الحكومى فهى أيضاً تتجه إلى الارتفاع خلال فترة الدراسة . حيث إرتفعت من ٧٤٫٣ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٧٥٫٤ ٪ عام ١٩٧٦ ورغم ثبات النسبة تقريباً بعد ذلك حتى عام ١٩٧٩ فإنها ابتداء من عام ٨١/٨٠ عاودت الاتجاه الصعودى حتى بلغت نحو ٨٨ ٪ عام ٨٣/٨٢ ، ويقدر أن تبلغ النسبة نحو ٨٦٫٥ ٪ عام ٨٥/٨٤ .

الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى :

يشتمل الجدول رقم (٣) على العلاقة بين الانفاق العام بصفة عامة والانفاق الحكومى بصفة خاصة والناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٥/٨٤) كما يلى :

جدول رقم (٣)

العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلى الإجمالى

(١٩٧٤ – ٨٥/٨٤)

(نسب مئوية)

السنوات / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
الانفاق العام إلى الناتج المحلى	١٠١ر٥	١٤١ر٤	١٠٨ر٦	١٠٥ر٨	١١١ر٢	١٠٣ر٩	٧٦ر٢	٧٠ر٢	٦٥ر٨	٦٨ر٩	٧١ر٧
الانفاق الحكومى إلى الناتج المحلى	٥٤ر٧	٥٢ر٦	٤٨ر٧	٤٠ر٢	٤٩ر٦	٤٩ر١	٤٠ر٢	٤٧ر٠	٥١ر٢	٤٩ر٠	٥١ر٥

المصدر : جمعت من بيانات الحساب الختامى المشار إليها أسفل الجداول السابقة ، وبيانات تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية – وزارة التخطيط – سنوات مختلفة .

من جدول رقم (٣) نستنتج ما يلى : -

١ - تعدت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالى ١٠٠ ٪ خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) وهو ما يعنى أن قيمة الانفاق العام تجاوزت بكثير قيمة الناتج المحلى الاجمالى وهى ظاهرة خطيرة تكشف عن ضعف معدل النمو الاقتصادى فى مصر خلال تلك الفترة . ولعل ذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة إنفاق القطاع العام الحكومى إلى إجمالى الانفاق العام ، فى الوقت الذى نلاحظ فيه ارتفاع نسبة الانفاق الجارى منه وانخفاض نسبة الانفاق الاستثمارى فى كل من القطاع الحكومى والقطاع العام على النحو السابق الاشارة إليه فى الصفحات السابقة .

٢ - اتجهت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالى إلى الانخفاض ابتداء من عام ٨٠/ ٨١ حتى بلغت نحو ٦٥،٨ ٪ ٨٢/ ٨٣ ، وتقدر بنحو ٧١،٧ ٪ عام ٨٤/ ٨٥ . ومع ذلك لا تزال تلك النسبة مرتفعة بالمقارنة بالنسب المماثلة فى الدول الأكثر تقدماً من مصر وفى بعض الدول النامية أيضاً . إذ بلغت هذه النسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٤ ٪ عام ١٩٨٣ (٩) . وفى اليابان نحو ١١،٧ ٪ عام ١٩٨١ ، وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوربية ٢٠ ٪ عام ١٩٨١ . وفى المملكة المغربية بلغت النسبة ٤٧،٣ ٪ عام ١٩٨١ (١٠) .

٣ - تراوحت نسبة الانفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى بين ٤٢،٣ ٪ عام ١٩٧٧ ، و ٥٤،٧ ٪ عام ١٩٧٤ . والمتوقع أن تكون النسبة ٥١،٥ ٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥ . وتعتبر هذه النسب مرتفعة كذلك بالنظر إلى ظروف النمو الاقتصادى فى مصر ، وإلى النسب المماثلة بالدول المتقدمة وغيرها (١١) .

ويزيد من سوء ارتفاع هذه النسب ما سبق أن ذكرناه من ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومى الجارى إلى إجمالى الإنفاق الحكومى خلال سنوات الدراسة .

ونجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الناتج المحلى بالأسعار الثابتة فى المتوسط خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٦ر٧٪ سنوياً [١٢] . بينما كان المعدل السنوى لنمو الإنفاق العام ٤ر١٦٪ ولنمو الإنفاق الحكومى ١٩٦٢٪ كما سبق القول ، وهو ما يعطينا صورة عن عدم تناسب تلك المعدلات مع ظروف الاقتصاد المصرى ويحذرنا من خطورة الاستمرار فى هذا الاتجاه خاصة فى ظل ضآلة معدلات زيادة الموارد الذاتية للموازنة العامة وهو ما نتعرض له فيما يلى :-

ثانياً : العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤) :

تعتبر الإيرادات العامة أحد محددات الإنفاق العام للدولة ، كما يعتبر الحفاظ على معدلات متوازنة لتغير كل منها أداة هامة لحدوث التغيرات المرغوبة فى الناتج المحلى الإجمالى ولدفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام . وفى نفس الوقت فإن تغيرات الإيرادات العامة تعتبر من التغيرات التلقائية التى تترتب على تغيرات الناتج المحلى الإجمالى باعتباره الوعاء الذى تحصل منه السلطات المالية على إيرادات تمويل الموازنة العامة للدولة [١٣] .

وقد تعرفنا فيما سبق على حقيقة معدلات نمو كل من الانفاق العام والانفاق الحكومى والناتج المحلى الاجمالى والعلاقات المتبادلة بينهما . ونتعرض فى السطور القادمة لحقيقة العلاقة بين الايرادات العامة (حكومة وقطاع عام) والانفاق العام بشقيه أيضاً . وذلك من استقرائنا الاتجاهات المبينة فى جدول رقم (٤) التالى :-

جدول رقم (٤)

العلاقة بين الانفاق العام والإيرادات العامة الذاتية (٧٤-٨٤/٨٥)

(نسب مئوية)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
الانفاق العام/ الايرادات العامة الذاتية .	١٠٧،٧	١٤٠،٩	١٢١،٨	١٢١،٥	١٢٤،٩	١٢٦،٧	١٢٢،٦	١٤٨،٣	١٤٩،٦	١٤٤،٧	١٤١،٩
الانفاق الحكومى / الايرادات الذاتية الحكومية .	١٧٨،١	١٢٠،٥	١١٩،١	١٠٦،٩	١٧٠،٨	١٦٥،١	٩١،٢	١١٨،١	١٠٤،٠	١٠٩،١	١٠٢،٠
- جارى	٢٠٧،١	١١٧،٨	١٢٣،٧	١٠٢،٨	١٤٤،٣	١٣٠،٥	٨٥،٦	١١٦،٣	١٠١،٤	١٠٣،٧	٩٨،٤
- رأسمالى	١٢٦،٨	١٢٨،٨	١٠٦،٧	١٠٧،٠	٣١٧،٠	٦٠٠،٤	١٥٤،٨	١٢٢،٤	١١٧،٥	١١٤،٩	١٣٢،٠
الانفاق الحكومى الجارى إلى الايرادات السيادية	٢٦٤،٢	٢١١،١	١٦١،٥	١٣٤،١	١٨٥،٩	١٨١،٢	١٣٠،٦	١٧٢،٢	١٨٦،٢	١١٩،١	١٤٨،٥

المصدر : وزارة المالية - الختامى الموازنة العامة للدولة - سنوات مختلفة - أرقام ٨٣/٨٤ ختامى مبدأى - أرقام ٨٤/٨٥ تقديرات الموازنة العامة للدولة - البيان المالى عن مشروع موازنة ٨٤/٨٥ المقدم إلى مجلس الشعب عام ١٩٨٤ .

من جدول رقم (٤) يتضح ما يلى :

أ ـ توالى ارتفاع نسبة الانفاق العام إلى الايرادات العامة من ١٠٧ر٧ ٪ عام ١٩٧٤ حتى بلغ أقصاه عام ٨٣/٨٢ عندما سجلت النسبة نحو ١٥٠ ٪ . أى أن الايرادات العامة لم تسهم فى تغطية النفقات العامة سوى بنحو ٦٦ر٨ ٪ فى هذا العام مقابل ٩٢ر٩ ٪ عام ١٩٧٤ . وقد أخذت النسبة بعد ذلك فى الانخفاض حتى بلغت نحو ١٤٤ر٧ ٪ عام ٨٤/٨٣ . والمتوقع أن تكون ١٤١ر٩ عام ٨٥/٨٤ وهو ما يعنى أن نسبة مساهمة الايرادات العامة فى تغطية النفقات العامة تبلغ نحو ٧٠ر٥ ٪ . وتعتبر هذه النسبة أيضاً متواضعة بالنظر إلى الاتجاه المتزايد فى الانفاق العام وكذلك بالنظر إلى ما هو علية الحال فى الدول المتقدمة ، إذ بلغت نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ١٢١ر٥ ٪ عام ١٩٨١ (١٤) .

ب ـ فيما يتعلق بالعلاقة بين الانفاق الحكومى والايرادات الحكومية نجد أن نسبة الأول إلى الثانية قد بلغت نحو ١٧٨ر١ ٪ عام ١٩٧٤ وهو ما يكشف عن فجوة كبيرة بين المتغيرين . ويلاحظ أن النسبة اتجهت بعد ذلك إلى الانخفاض حتى بلغت نحو ٩١ر٢ ٪ عام ٨١/٨٠ نتيجة التوسع فى تحصيل الايرادات الجارية خاصة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وزيادة الايرادات الرأسمالية الذاتية . إذ بينما كانت زيادة النفقات الحكومية عام ٨١/٨٠ بنسبة ٥١ر٦ ٪ عن عام ١٩٧٩ فإن نسبة زيادة الايرادات الذاتية كانت حوالى ٨٧ر٧ ٪ خلال نفس الفترة وفقاً لبيانات الحساب الختامى للموازنة العامة .

جـ ـ تعتبر نسبة الانفاق الحكومى الجارى إلى الايرادات الحكومية الذاتية الجارية أقل ارتفاعاً من نسبة الانفاق الحكومى الرأسمالى إلى الايرادات الحكومية الذاتية الرأسمالية خلال فترة الدراسة . وهو ما يكشف عن الاتجاه

المتزايد إلى زيادة العجز الرأسمالى للموازنة العامة والناتج عن انعدام تحقيق فائض بالموازنة الجارية لتوجيهه نحو الاستثمار فضلا عن قصور بقية بنود الإيرادات الرأسمالية الذاتية .

د ـ تتراوح نسبة الإنفاق الحكومى الجارى إلى الإيرادات السيادية بالموازنة العامة للدولة بين ٦ر١٣٠ ٪ عام ٨٠/٨١ ، و ٢ر٢٦٤ ٪ عام ١٩٧٤ . كما تعتبر جميع النسب الموضحة بالجدول مرتفعة جداً . إذ أنها تعكس ضآلة مساهمة الإيرادات السيادية فى تغطية بنود الإنفاق الحكومى الجارى فقط . وبذلك فإن نسبة الإيرادات السيادية إلى الانفاق الجارى الحكومى قد بلغت نحو ١ر٢٨ ٪ عام ١٩٧٤ ، و ـ ر٦٦ ٪ عام ٨٠/٨١ ، والمتوقع أن تكون ٣ر٥٨ ٪ عام ٨٤/٨٥ وهى نسب متواضعة أيضاً . وإذا ما نظرنا إلى حصيلة الضرائب المباشرة فقط كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية نجد أنها قد بلغت نحو ٨ر٢٣ ٪ عام ٨٠/٨١ ، و ـ ر٢٢ ٪ عام ٨٣/٨٤ ، والمتوقع أن تكون هذه النسبة نحو ٨ر٢٨ عام ٨٤/٨٥ . وتعتبر هذه النسب ضئيلة بالمقارنة لما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية فقد بلغت النسبة المماثلة فى السويد مثلا ١ر٣١ ٪ عام ١٩٧٩ ، وفى بريطانيا ٤ر٣٠ ٪ فى نفس العام . (١٥)

هـ ـ فيما يتعلق ببنود الايرادات الجارية غير السيادية يلاحظ اتجاه فائض البترول إلى الانخفاض من ١٣٤٠ مليون جنيه عام ٨٠/٨١ إلى ١١١٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٢ ثم إلى ٢ر١٠٦٦ مليون جنيه فقط عام ٨٣/٨٤ . والمتوقع أن يكون ٥ر١٢٢٩ مليون جنيه عام ٨٤/٨٥ أى بنسبة نقص قدرها ٢ر٨ ٪ عن عام ٨٠/٨١ . ويرجع ذلك إلى اتجاه أسعار البترول إلى الانخفاض من ٣٢ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٩ دولار للبرميل عام ١٩٨٣ وإلى نحو ٢٠ دولار حالياً .

وقد انعكس ذلك أيضا على فائض قناة السويس الذى انخفض من ٣٢١ر١ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ إلى ٢٨٤ر٠٧ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ والمتوقع أن يكون ٢٨٥ر٦ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ أى بنسبة نقص قدرها ١١ر١٪ عن عام ٨٣/٨٢ ، وفقاً لبيانات الحساب الختامى ومشروع موازنة ٨٥/٨٤. وقد ساعد على حدوث هذا الانخفاض أيضاً ارتفاع نسبة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ٣٢٪ إلى ٤٠٪ بالقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٨٣ . وتشير البيانات الفعلية للحساب الختامى للموازنة العامة عن اتجاه فائض البنك المركزى وفائض الهيئات الاقتصادية ونصيب الحكومة فى أرباح الشركات إلى الانخفاض أيضا عام ١٩٨٤/٨٣ بالمقارنة بما كانت عليه عام ٨٣/٨٢ وإن كان من المتوقع ارتفاع المتحصلات من كافة هذه المصادر فى مشروع موازنة عام ٨٥/٨٤

ثالثاً : مجالات الإنفاق العام (١٩٧٤ - ٨٥/٨٤) :

أشرنا فيما سبق إلى أن الإنفاق العام ينقسم إلى انفاق عام جارى ، وإنفاق عام استثمارى لكل من القطاع الحكومى والقطاع العام . وقد تعرضنا بالتحليل كذلك لتطور الانفاق العام ، لكل من القطاعين بصفة عامة ، ويبقى أن نتعرف على توزيع الإنفاق العام بين الجارى والاستثمارى فيما يلى مع الاشارة بعد ذلك إلى أهم بنود كل منهما خلال فترة الدراسة . والجدول رقم (٥) يشتمل على نسب كل من الانفاق العام الجارى والانفاق العام الاستثمارى إلى إجمالى الانفاق العام للدولة .

جدول رقم (٥)

الانفاق العام الجارى والإستثمارى

(نسب مئوية)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
الانفاق العام الجارى	٨٧ر٣	٨٧ر٨	٨٨ر٩	٦٩ر٤	٦٨ر١	٦٥ر٦	٦٦ر٢	٧٣ر٤
الانفاق العام الاستثمارى	١٢ر٧	١٢ر٢	١١ر١	٣٠ر٦	٣١ر٩	٣٤ر٤	٣٢ر٨	٢٦ر٦
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : أنظر مصدر جدول رقم (٤)

من جدول رقم (٥) يتضح ما يلى : -

١ - تعتبر نسبة الإنفاق العام الجارى إلى إجمالى النفقات العامة للدولة مرتفعة حيث بلغت نحو ٨٩ ٪ عام ١٩٧٦ . وقد اتجهت هذه النسبة بعد ذلك إلى الانخفاض حتى بلغت نحو ٦٥٫٦ ٪ عام ٨٣/٨٢ إلا أنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حيث بلغت نحو ٦٦٫٢ ٪ عام ١٩٨٤/٨٣ والمتوقع أن ترتفع النسبة إلى ٧٣٫٤ ٪ عام ٨٥/٨٤ . ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن ذلك اتجاه غير مرغوب فيه من وجهة نظر التنمية الاقتصادية وينعكس على الوزن النسبى للإنفاق الاستثمارى إلى إجمالى الإنفاق العام .

٢ - يشير الجدول إلى ضآلة نسب الإنفاق الاستثمارى إلى إجمالى الإنفاق العام والتى بلغت أدنى معدلاتها عام ١٩٧٦ حيث كانت ١١٫١ ٪ فقط . ومع بداية حقبة الثمانينات بدأت النسبة فى التحسن حتى بلغت نحو ٣٤٫٤ ٪ عام ٨٣/٨٢ . والمتوقع أن تنخفض مرة أخرى إلى ٢٦٫٦ ٪ عام ٨٥/٨٤ . ورغم التحسن الذى طرأ على نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالى الإنفاق العام منذ عام ٨١/٨٠ إلا أنها لا تزال دون المستوى المرغوب فيه أو الملائم لظروف الاقتصاد المصرى وبالنظر إلى ما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية . إذ تبلغ هذه النسبة فى المملكة السعودية مثلا نحو ٥٣٫٤ ٪ عام ٨٤/٨٣ . وفى الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وسيريلانكا وكوريا الجنوبية أشارت إحدى الدراسات إلى أن هذه الدول تنفق على الاستثمارات العامة مبالغ كبيرة تفوق ضعفى ما يجب أن يكون . بينما تنفق بعض الدول الأخرى ومنها مصر ودول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية أقل ما يجب بالنظر إلى ظروفها الاقتصادية (١٦) .

أهم مجالات الإنفاق العام الجارى :

يمكن التمييز بين نمطين مختلفين للإنفاق العام الجارى خلال كل من فترة السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ، والفترة المنصرمة من الثمانينات (١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٥/١٩٨٤) .

أ - الإنفاق العام الجارى (١٩٧٤-١٩٧٩) :

وهى الفترة التى أعقبت حرب ١٩٧٣ المجيدة وقبل اتجاه مصر إلى حل النزاع العربى الإسرائيلى بالوسائل السلمية . وفى هذه الفترة اتجه الإنفاق العام الجارى إلى دعم متطلبات الأمن القومى وإزالة آثار العدوان و تعيين المسرحين من القوات المسلحة ، وتعويض المواطنين عن الحرمان من قصور بعض الخدمات وحمايتهم من موجة ارتفاع الأسعار العالمية التى صاحبت موجة ارتفاع أسعار البترول عالمياً فأصبح الدعم السلعى من أهم بنود الانفاق الجارى منذ ذلك الوقت . و تشير مؤشرات الحساب الختامى للموازنة العامه إلى أن نسبة الانفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الاجمالى قد بلغت نحو ١١٫٧ ٪ عام ١٩٧٤ ، ثم هبطت إلى ٦٫١ ٪ فقط عام ١٩٧٩ (أول سنوات مرحلة السلام) . أما إعانات الدعم السلعى فقد ارتفعت من ١٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٤٢٠٫٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ أى بنسبة ٢٨٩ ٪ . كما ارتفعت إعانات الخدمات السيادية الجارية لقطاعات الخدمات الاجتماعية المختلفة من ٢٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٢٩٠٫٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ثم إلى ٤٢٣٫٦ مليون جنيه عام ١٩٧٦ . وقد حظى قطاع التعليم والبحوث والشباب يليه قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية بالنصيب الأكبر من تلك الاعانات . إذ خص القطاع الأول نحو ٦٨٫٦ ٪ ، وخص الثانى نحو ٢٥٫٠ ٪ من إجمالى الاعانات السيادية الجارية عام ١٩٧٦ .

ونتيجة لإلتزام الدولة بتعيين المسرحين من القوات المسلحة وتعيين خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة وغيرها فقد ارتفعت قيمة الأجور المدفوعة إلى ٥٤٧٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ وإلى ١٠٦٤٫٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨ . وذلك مقابل ٥٠٥٫٠ مليون جنيه عام ١٩٧٣ .

وإذا كان لنا أن نصف نمط الإنفاق العام الجارى فى تلك الفترة فإننا نستطيع القول بأنه نمط الإنفاق الجـــارى فى اقتصاد الحرب حيث كان الإنفاق العسكرى الجارى وحده يلتهم أكثر من ثلث الإنفاق العام الجارى. وبذلك فإن الاهتمام بما سواه من بنود إنفاق كان اهتماماً مشوبا بالحذر وفى إطار إزالة آثار العدوان المادية والمعنوية بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى.

(ب) الانفاق العام الجارى (٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥) :

يتميز نمط الانفاق العام الجارى خلال هذه الفترة بإعطاء وزن نسبى أكبر لنفقات الدعم والمعاشات والاصلاح الوظيفى ، وخدمة الدين العام المحلى والأجنبى ، وإصلاح الهياكل المالية والتمويلية لشركات القطاع العام . ولا يعنى ذلك إغفال أو التقليل من أعباء الانفاق العسكرى . بل لقد ارتفع رقم الانفاق على هذا البند حتى بلغت نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية نحو ١٥ ٪ عام ٨٢/٨٣ والمتوقع أن تكون النسبة ٩٫٤ ٪ عام ٨٤/٨٥ . وهو ما يعنى أن ثمن السلام أيضاً مرتفع . إذ تلتزم مصر بسداد حصة من نفقات قوات حفظ السلام فى سيناء. فضلا عن أهمية دوام استعداد القوات المسلحة للدفاع عن الوطن والمساهمة فى مشروعات الخدمة المدنية المختلفة.

وفى مجال الدعم السلعى فقد بلغ أقصى ارتفاع المبالغ المنفقة عليه عام

٨٢/٨١ حيث كانت ٢٩٠٩ مليون جنيه بنسبة ٣٥٫٧ ٪ من إجمالى الانفاق الجارى فى ذلك العام . والمتوقع أن تكون نفقات الدعم السلعى نحو ٢٠٥٨٫٤ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ .

أما نفقات الأجور فقد ارتفعت بنسبة ٤٦٫٣ ٪ عام ٨١/٨٠ عن عام ١٩٧٩ ثم توالى إرتفاعها حتى بلغت نحو ٢٩٣٥ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ بزيادة نسبتها حوالى ١٠٢٫٠ ٪ عن عام ٨١/٨٠ . إذ قامت الحكومة برفع الحد الأدنى الأجور مرتين خلال هذه الفترة عام ٨١/٨٠ وعام ٨٢/٨١ . وذلك فضلا عن تقرير إعانات غلاء المعيشة وزيادة الأجور والمرتبات بتقرير علاوات إضافية فى مناسبة الاحتفال بعيد العمال عدة مرات

وفى مجال المعاشات شهدت هذه الفترة تقرير معاش السادات ورفع المعاشات بنسب تتراوح بين ١٠ ٪ ، و ٣٠ ٪ ، وتقرير حد أدنى المعاشات شهريا أسوة بالأجور والمرتبات . وصدر قانون للتأمين الشامل . فضلا عن معاشات الضمان الاجتماعى التى يستفيد منها نحو ١٤٠ آلف مواطن حالياً . كما يقدر إجمالى عدد المستفدين من نظم التأمينات الاجتماعية المختلفة بنحو ١٢ مليون مواطن بنسبة ٢٦٫٧ ٪ من عدد السكان عام ٨٥/٨٤ . (١٧)

وتعتبر زيادة أعباء خدمة الدين العام المحلى والأجنبى أهم العلامات المميزة لنمط الانفاق الجارى السائد خلال الفترة (٨١/٨٠ - ٨٥/٨٤) والذى لم يكن ذو أهمية كبيرة خلال الفترة السابقة . فقد بلغت قيمة الفوائد التى تحملتها الخزانة العامة للدين المحلى والأجنبى نحو ١١١٢٫٠ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ بزيادة قدرها نحو ٤٠٤٫٨ ٪ عن عام ١٩٧٩ وفقا لبيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة .

وإذا اعتبرنا أعباء خدمة الدين العام هى السمة الأولى لنمط الانفاق

الجارى خلال الفترة المذكورة أعلاه فإن الاهتمام بإصلاح ودعم الهياكل المالية لشركات القطاع العام يمكن إعتبارها السمه الثانية فى الترتيب لذلك النمط، حيث أنفقت الخزانة العامة على هذا الغرض نحو ١٨٨٨٫٤ مليون جنيه خلال الفترة (٨١/٨٠ - ٨٤/٨٣) . والمتوقع أن يصل رقم الانفاق على هذا البند نحو ٤٣٩٫٤ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ وفقا لمؤشرات الموازنة العامه الدولة .

أهم مجالات الإنفاق الرأسمالى :

(أ) الإنفاق العام الرأسمالى خلال الفترة (١٩٧٤ — ١٩٧٩) :

يتصف نمط الإنفاق العام الرأسمالى خلال هذه الفترة بالتركيز على الاستثمارات فى مجال تعمير مدن القناة وسيناء وإعادة تشغيل مصانع السويس المختلفه . وقد اشتملت موازنه صندوق الطوارىء عام ١٩٧٩ على نحو ٦١٫٣ مليون جنيه لمواجهه أعباء التهجير والأمن الداخلى بنسبة ٥٠٫ ٪ من جملة استخدامات الصندوق . وفى نفس الوقت فقد أولت الموازنة العامه الدولة عنايه هامة لتدعيم البنية الأساسيه التى حرمت من العنايه أو الإحلال والتجديد والدعم منذ عام ١٩٦٧ نتيجه توقف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تماما وظروف معارك الإستنزاف . وقد بلغت جملة الإعانات الرأسماليه لقطاعات الخدمات الاجتماعية نحو ٣٩٢٫ مليون جنيه خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٦) فقد خص منها قطاع الإسكان والتشييد نحو ٢٥٧٫٢ مليون جنيه بنسبة ٦٥٫٦ ٪ .

ونظراً للظروف الاقتصادية العصيبه التى عاشتها مصر طوال سنوات الحرب العجاف التى تميزت بإنخفاض معدل نمو الدخل القومى وانخفاض معدل نمو المدخرات المحلية وارتفاع نفقات الحرب وما صاحبها من تدمير وخراب فقد اضطرت

مصر إلى الإستدانة من الداخل والخارج . ومن ثم فإنه فى عام ١٩٧٤ وما تلاه من أعوام كان على مصر أن تسدد أقساط القروض المحلية والأجنبية المستحقة والتى بلغت نحو ١٧٦٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، ثم توالى ارتفاعها حتى بلغت نحو ٦٠٠٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة نسبتها نحو ٢٤٠ ٪ عن عام ١٩٧٤ .

وقد بدأت السلطات الاقتصادية بعد حرب ١٩٧٣ الاهتمام بالاستثمارات النوعية فى قطاعات الزراعة والرى والإنتاج الحيوانى لتوفير الأمن الغذائى للمواطنين مع إعطاء دفعة مماثلة فى قطاعات الصناعة والبترول والثروة المعدنية والكهرباء والنقل والمواصلات والطيران ... إلخ .

وتعتبر موازنة عام ١٩٧٨ أول موازنة أدرجت بها اعتمادات مالية لإنشاء المدن الجديدة بلغت نحو   مليون جنيه . (١٨)

(ب) الإنفاق العام الرأسمالى خلال الفترة (٨٠/٨١ - ٨٤/ ٨٥) :

اهتمت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة بزيادة الإنفاق الاستثمارى الموجه إلى المدن الجديدة وما تتطلبه من مرافق وبنية أساسية فظهرت مدينة ١٥ مايو ، ومدينة السادات ، والعاشر من رمضان ، و ٦ أكتوبر ، مع الاهتمام بتعمير الساحل الشمالى ، ومنطقة التكامل جنوبى أسوان . واهتمت الحكومات أيضاً بتطوير قناة السويس حيث تمت توسعتها وأنشئت تفريعة جديدة لجعل القناة متناسبة مع التطور الذى حدث فى حجوم الناقلات العابرة وأولت الدولة كذلك عناية مماثلة لإستثمارات قطاعات البترول والتعدين .

وأنشأت الدولة بنك الاستثمار القومى لإدارة وتوفير المتطلبات المالية اللازمة لاستثمارات القطاع الحكومى وشركات القطاع العام وضمان استمرار

تدفقها دون ارتباط بظروف تحصيل الايرادات بالموازنه العامة . ويبلغ نسبة ما تحصل عليه شركات القطاع العام من استثمارات نحو ٣٣ ٪ وتحصل والهيئات الاقتصادية على ٣١،٠ ٪ . بينما يحصل الجهاز الادارى على ١٩،٠ ٪ والهيئات الخدمية على ١١،٠ ٪ ، ووحدات الحكم المحلى على ٦،٠ ٪ . أما بنك الاستثمار فقد تخصص نحو ١٠٧ مليون جنيه لاستثماراته عام ٨٤/٨٥ . (١٩)

وقد شهدت الموازنه العامة وسجل حسابها الختامى ارتفاعا غير مسبوق فى أقساط سداد الدين المحلى والأجنبى خلال هذه الفترة حيث بلغت جملتها عام ٨٠/٨١ ٧٥٧ مليون جنيه بزيادة نسبتها ٢٦٠،٠ ٪ عن عام ١٩٧٩ ، ثم توالى ارتفاع الأقساط المستحقه بعد ذلك والتى بلغت نحو ٦٦٩،٦ مليون جنيه عام ٨٤/٨٥ بزيادة نسبتها ٢٧،٤ ٪ عن عام ٨٣/٨٤. وقد كان الارتفاع أكثر وضوحا فى أقساط الدين الأجنبى المستحقة منذ عام ٨٠/٨١ . ويرجع ذلك إلى حلول موعد استحقاق كثير من القروض التى نجحت السلطات المالية والاقتصادية فى إعادة جدولتها عام ١٩٧٧ وعام ١٩٧٨، وحلول موعد استحقاق بعض القروض التى حصلت عليها مصر فى فترة السبعينات عقب اتجاه بعض الدول العربية إلى تقليل الدعم العربى السنوى لمصر ثم توقفه الدعم كلية منذ عام ١٩٧٧ عندما اتجهت مصر إلى الحل السلمى للصراع العربى الاسرائيلى

وهكذا أمكننا التمييز بين نمطين مختلفين للإنفاق العام الجارى والرأسمالى خلال فترة السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ، وفترة الثمانينات المنصرمة (٨٠/ ٨١ - ٨٤/٨٥) وسوف نتعرض بالمزيد من التفصيل والتحليل لأهم بنود تلك الأنواع من الانفاق عند بحثنا لأسباب تزايد النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة (١٩٧٤- ٨٤/٨٥)، وهو موضوع المبحث التالى .

المبحث الثانى

أسباب تزايد النفقات العامة للدولة

تمهيـــد :

هناك أسباب متعددة لتزايد الإنفاق العام فى مصر منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو اجتماعى ، وهناك الأسباب السياسية أو الاستراتيجية وما يترتب عليها من انفاق عسكرى أو مساعدات مالية وعينية لدول صديقة ... إلخ .

ويمكن تقسيم أسباب تزايد الإنفاق العام إلى أسباب داخلية أو محلية ، وأسباب خارجية ناتجة عن انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى وتأثره بأزماته المختلفة . ومع ذلك فإننا نفضل طريقة التقسيم الأولى بإعتبارها أداة مباشرة تيسر لنا مهمة التعرف على نتائج ظاهرة تزايد النفقات العامة فى مصر وتقييمها فى حدود ماهو مستهدف منها طبقاً لطبيعتها الوظيفية . وهو ماتتناوله فيما يلى :

أولا : أسباب ذات طبيعة اقتصادية :

ويمكن حصر هذه الأسباب فى ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية للسلع المستوردة الهامة وزيادة متطلبات الدين العام المحلى والأجنبى ، وتخفيض وسعر الصرف ، وحاجة البنية الأساسية إلى التجديد والدعم ، وضعف المدخرات الخاصة المحلية بالمقارنة باحتياجات الاستثمار أو ما يعرف باتساع الفجوة التمويلية ، يضاف إلى ما سبق سوء إدارة شركات القطاع العام والسياسات الاقتصادية والمالية الحاكمة لأنشطتها وما نتج عنها من اختلال فى هياكلها التمويلية .

ونقدم فيما يلى تحليلا لكل سبب على حدة :

١ - ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية :

(أ) الأسعار المحلية :

يؤدى ارتفاع الأسعار المحلية إلى زيادة الإنفاق العام بصفة عامة بفرض عدم تغير الكميات المطلوبة من مشتريات الحكومة والقطاع العام من المستلزمات السلعية والخدمية والنفقات الاستثمارية الأخرى . ولما كان ارتفاع الأسعار المحلية يعنى ارتفاع تكلفة انتاج السلع الهامة لأغلبية المواطنين والتى تحرص الحكومة على توفيرها بأسعار منخفضة لهم ، فإن التزامات الحكومة لدعم تلك السلع تتجه إلى الإرتفاع مباشرة .

وفى اعتقادنا أن الرقم القياسى لأسعار الجملة يعتبر أكثر تعبيراً عن مدى ارتفاع الأسعار بالنسبه لمستلزمات السلعية ومتطلبات الاستثمارات المختلفة فى حين أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين يعطى صورة واضحة عن مدى ارتفاع تكاليف الدعم السلعى واضطرار الدولة إلى زيادة الأجور أيضاً حيث يترتب على ارتفاع الأسعار انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات .

والجدول رقم (٦) التالى يشتمل على بعض مؤشرات ارتفاع الأسعار المحليه خلال فترة الدراسه .

جدول رقم (٥)
بعض مؤشرات ارتفاع الأسعار المحلية
(١٩٨٤ - ٨٤/٨٣)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
الرقم القياسى لأسعار الجملة (٦٦/٦٥ = ١٠٠)	١٥٢ر٧	١٦١ر٨	١٧٨ر٥	١٩٦ر٩	١٢٧ر١	٢٤٩ر٤	٢٦١ر٦	٢١٨ر١	٣٥٥ر٨	٣٩٧ر٠
الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ٦٧/٦٦ = ١٠٠)(متوسط عام الجمهورية)	١٤٢ر٦	١٥٨ر٤	١٧١ر٥	١٨٢ر٥	٢٠٦ر٢	٢٣٧ر٤	٢٩١ر٩	٢١٠ر٤	٤٠٩ر٠	٥٢٦ر٥
الرقم القياسى لنفقة المعيشة(٦٧/٦٦= ١٠٠)	١٤٩ر٦	١٦٧ر٩	١٨٧ر٨	٢٠٦ر٧	٢٣٤ر٢	٢٤٨ر٧	٢٧٨ر١	٢١١ر٢	٣٦٢ر٩	٤٥٢ر٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب والاحصائى السنوى ١٩٨٤

يوضح جدول رقم (٦) ما يلى :

١ - اتجه الرقم القياسى لأسعار الجملة إلى الارتفاع من ١٥٢٫٧ عام ١٩٧٤ إلى ٢٤٩٫٤ عام ١٩٧٩ ، أى بزيادة نسبتها ٦٣٫٣ ٪ . ثم توالى ارتفاع هذا الرقم حتى بلغ نحو ٣٩٧ عام ٨٤/٨٣ بنسبة زيادة قدرها ٣٦٫١ ٪ عن عام ٨١/٨٠ .

٢ - سجل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى كل من الريف والحضر ارتفاعاً كبيراً . إذ بلغ الرقم نحو ٢٣٧٫٤ عام ١٩٧٩ مقابل ١٤٢٫٦ عام ١٩٧٤ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٦٦٫٥ ٪ . وواصل الرقم ارتفاعه حتى بلغ نحو ٥٢٦٫٥ عام ٨٤/٨٣ بزيادة نسبتها ٨٠٫٠ ٪ عن عام ٨١/٨٠ . ومن ذلك يتضح لنا أن الارتفاع الذى حدث فى أسعار المستهلكين يفوق كثيراً ماحدث فى أسعار الجملة من ارتفاع خلال فترة الدراسة .

٣ - شهد الرقم القياسى لأسعار نفقات المعيشة ارتفاعاً مماثلا خلال الفترة موضع الدراسة حيث قفز هذا الرقم من ١٤٩٫٦ عام ١٩٧٤ إلى ٢٤٨٫٧ عام ١٩٧٩ بزيادة نسبتها ٦٦٫٢ ٪ . أما فى عام ٨٤/٨٣ فقد بلغ الرقم ٤٥٢٫٥ مقابل ٢٧٨٫١ عام ٨١/٨٠ بزيادة نسبتها ٦٢٫٧ ٪ خلال تلك الفترة .

ويجدر الإشارة إلى أن الأرقام القياسية المذكورة تعطى فكرة فقط عن الاتجاه العام للأسعار ولا تسجل نسب ارتفاع الأسعار الفعلية نظراً لبنائها على أساس الأسعار الرسمية والأسعار المدعمة وعدم أخذها التطورات التى حدثت فى أنماط الإنفاق للأسرة المصرية منذ الستينات من القرن الحالى . وهو مايتطلب إعادة النظر فى أوزان الترجيح لبنود الانفاق المختلفة [٢] .

(ب) الأسعار العالمية :

يؤثر ارتفاع الأسعار العالمية على الانفاق العام من خلال زيادة أسعار واردات الحكومة والقطاع العام من السلع والخدمات وزياده أعباء الدعم السلعى للسلع الضرورية المستوردة من الخارج وتطرحها الدولة للبيع بأسعار منخفضة للشعب .

ويشتمل الجدول رقم (٧) التالى على تطور الأرقام القياسية لأسعار أهم السلع الغذائية المستوردة خلال الفترة من ١٩٧٤ - ٨٣/٨٤ .

جدول رقم (٧)

تطور الأرقام القياسية لأسعار أهم السلع الغذائية المستوردة (١٩٧٤ - ٨٣/١٩٨٤)

السلعة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
القمح	١٠٠	٧٨ر٠	٦١ر٧	٤٦ر٤	٥٢ر٤	١٢٥ر٥	١٤٢ر١	١٣١ر٧	١١٠ر٧	١٥٤ر٤
دقيق القمح	١٠٠	٧٢ر٥	٨٣ر٩	٦ر٨	٦٦ر٦	١٥٧ر٤	٢ ٧ر٦	١٧٩ر٥	١٦٩ر٠	٢٢٩ر٩
الذرة	١٠٠	٨٣ر١	٧٥ر٤	٥٩ر٧	٢٨ر١	١٩٠ر٣	٢٠٤ر٢	١٨٤ر١	١٥٩ر١	٢١٦ر٥
ربع الطعام	١٠٠	٩٩ر٦	٦٣ر٩	٨٠ر٥	٧٥ر٣	١٩ ر٣	١٤١ر٥	١٣٤ر٢	١٢٤ر٢	١٥٢ر٢
الشاي	١٠٠	١٣٥ر٥	١٤٧ر٨	٢٤٦ر٣	٢٢٤ر١	١٩٥ر٦	١٤٨ ٣	٣٣٠ر٥	٣٥٠ر٧	٣٥٢ر٦
البن	١٠٠	٩١ر٠	١٩٤ر٦	٥٠٠ر٧	٢٦٩ر٩	٤٧٠ . ٥	٥٧٣ر٧	٥٤٤ر٤	٥٠٢ر٦	٥٨٩ر٠
شحوم	١٠٠	٩٥ر٢	٨٨ر٣	٩٧ر٢	١١٩ر٦	٢٤١ر٥	١٨١ر٥	١٩٩ر٥	٢٠٤ر٠	٢٠٠ر٣
لحوم مجمدة	١٠٠	٧٢ر١	٧٣ر٣	١٢٤ر٥	١٠٤ر٨	٢٨٢ر٠	٣٢٦ر١	٣٢٦ر١	٢٢١ر٦	٢٣٦ر٨
سكر	١٠٠	٧٢ر٨	٥١ر٦	٣٣ر٨	٣٠ر١	٦٥ر٠	١٨٠ر٤	١٧١ر٢	١٨٢ر٤	١٩٥ر٧

المصدر : جمعت من الأسعار الواردة بتقرير البنك الدولي عن استراتيجية التجارة والتخطيط الاستثماري في مصر ١٩٨٣ وتقارير البنك المركزي المصري .

من جدول رقم (٧) يتضح ما يلي:

١ - اتجهت أسعار واردات مصر من السلع الغذائية بصفة عامة إلى الإرتفاع خلال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاضاً في الطلب العالمي على هذه السلع كالقمح ودقيق القمح والذرة وزيت الطعام واللحوم المجمدة والسكر. أما الشاي والبن فقد اتجهت أسعارهما إلى الارتفاع باضطراد وبمعدلات كبيرة خصوصاً خلال فترة الثمانينات (٨٠/٨١ - ٨٣/٨٤).

٢ - ارتفع الرقم القياسي لأسعار القمح من ١٠٠ عام ١٩٧١، إلى ٥ر١٢٥ عام ١٩٧٩ ثم إلى ١ر١٤٢ عام ٨٠/٨١ بنسبة زيادة قدرها ٢ر١٣ ٪ ثم واصل ارتفاعه حتى بلغ نحو ٤ر١٥٤ عام ٨٣/٨٤ بزيادة نسبتها ٧ر٨ ٪ عن عام ٨٠/٨١ كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار دقيق القمح من ١٠٠ عام ١٩٧٤ إلى ٤ر١٥٧ عام ١٩٧٩ ، أي بنسبة ٤ر٥٧ عن عام ١٩٧٤ ، ثم ارتفع بعد ذلك حتى بلغ الرقم القياسي لأسعار استيرادها نحو ٤ر٢١٦ عام ٨٣/٨٤ بنسبة زيادة قدرها ١ر٣٥ ٪ عن عام ١٩٧٩ .

٣ - بلغ الرقم القياسي لأسعار الشاي نحو ٦ر٣٥٣ عام ٨٣/٨٤ بنسبة زيادة ٦ر١٩ ٪ عن عام ٩٧٩ كما سجل الرقم القياسي لأسعار البن نحو ٥٨٩ عام ٨٣/٨٤ بزيادة نسبتها ٢ر٢٥ ٪ عن عام ١٩٧١ .

وسجل الرقم القياسي لأسعار استيراد السكر نحو ٧ر١٥٩ عام ٨٣/٨٤ بنسبة زيادة قدرها ١ر٢٠ ٪ عن عام ١٩٧٩ .

٤ - أما اللحوم المجمدة والشحوم وزيت الطعام فقد سجل الرقم القياسي لأسعار استيراد كل منهم نحو ٨ر٣٣٦ ، ٢ر٢٠٠ ، ٣ر١٥٢ على الترتيب

عام ٨٣/٨٤ بنسب زيادة قدرها ٥ر٦ ٪ ، ٥ر٦ ٪ ، ٦ر٧ ٪ على الترتيب عن عام ٨٠/١٩٨١ .

وهكذا نجد أن ارتفاع أسعار الواردات المصرية من السلع الضروريه للشعب حقيقة واقعة تلق بأعبائها على الموازنة العامة للدولة . ولذلك نجد أن اعتمادات الدعم السلعى تتجه إلى الإرتفاع خلال سنوات ارتفاع أسعار الواردات كما تتجه إلى الإنخفاض خلال سنوات انخفاض هذه الأسعار . إذ ارتفعت نفقات الدعم السلعى من ٢ر٢٠٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٢٣٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ثم إلى ٢٩٠٩ مليون جنيه عام ٨١/٨٢ . إلا أنها اتجهت بعد ذلك إلى الانخفاض إلى ٢٠٥٤ مليون جنيه عام ٨٢/٨٣ ، وإلى ١٩٨٧ مليون جنيه عام ٨٣/٨٤ . ولما حدث نوع من الإنتعاش فى أسواق السلع الزراعية والغذائية والمواد الأولية المستوردة واتجهت أسعارها العالمية إلى الإرتفاع تبعاً لذلك فإنه من المتوقع أن يرتفع الإنفاق على دعم السلع إلى نحو ٤ر٢٠٥٨ مليون جنيه عام ٨٤/٨٥ بزياده نسبتها ٣ر٦٧ ٪ عن عام ١٩٧٩ ، و ٣ر٦ ٪ عن عام ٨٣/٨٤ .

ويعتبر ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية وما يتبعها من ضغوط تضخمية فى الداخل من أقوى الأسباب التى حتمت على الدولة زيادة الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة والقطاع العام بصرف النظر عن زيادة انتاجية العاملين أو الدخل القومى . وبذلك نجد أن هناك ارتباط قوى بين الأجور والأسعار وانفصال أقوى بين الأجور والإنتاجية وهى ظاهرة اقتصادية سيئة . إذ أن نسبة الأجور المدفوعة من الخزانة العامة إلى إجمالى الإنفاق الجارى قد بلغت

نحو ٢٩٫٣ ٪ عام ٨٤/٨٣ . بل لقد بلغت نسبة هذه الأجور إلى الايرادات السيادية فى ذلك العام نحو ٥٢٫٥ ٪ أى أنها التهمت أكثر من نصف قيمة ايرادات الدولة السيادية . كما حصل الدعم السلعى على ٢٥٫٥ ٪ من قيمة تلك الايرادات فى نفس العام .

وقد بلغت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين بالحكومة والقطاع العام إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو ١٢٫٥ ٪ عام ٨٤/٨٣ فى حين أن هذه النسبة تبلغ نحو ٤٫٠ ٪ فقط فى الهند ، ونحو ٥٫٠ ٪ فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ونحو ٨ ٪ فقط فى المتوسط فى ٦٤ دولة نامية[٢١].

٢ — أعباء الدين العام :

يقصد بأعباء الدين العام أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية التى تسدد بمعرفة وزارة المالية . وتسعى السلطات الاقتصادية إلى سداد الأقساط والفوائد المستحقة فى مواعيدها حفاظاً على السمعة الدولية لمصر فى أسواق المال العالمية ولدى مؤسسات التمويل الدولية ودعم الثقة فى الاقتصاد المصرى ، وهو ما يلقى أعباء هامة على الموازنة العامة للدولة كل عام .

وقد سارت مصر شوطاً طويلا فى طريق المديونية بعد عام ١٩٧٣ حتى أنه عام ١٩٧٥ بلغ ما حصلت عليه مصر من الديون من الدول العربية البترولية نحو ٤٢ ٪ من إجمالى ما منحته تلك الدول من قروض وساهمت تلك القروض الميسرة فى تغطية نحو ٨٥ ٪ من كل من عجز الموازنة العامة للدولة ، وعجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات[٢٢]. وفى دراسة حديثة صادرة عن

صندوق النقد الدولى تبين أن ديون مصر وماليزيا تشكل حوالى ٢٥ ٪ من اجمالى ديون الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء فى منظمة الأوبك عام ١٩٨٤ [٢٣] كما أشارت دراسة أخرى إلى أن مجموع ما حصلت عليه مصر خلال الفترة (يناير ٧٤ - سبتمبر ١٩٧٩) من قروض وتسهيلات أو معونات أجنبية ٦٦٧٣ مليون دولار منها ٢٤٨٩ مليون دولار من الدول العربية ومنظمة الأوبك بنسبة ٣٧٫٣ ٪ ، و ٣٥٩ مليون دولار من المؤسسات الدولية بنسبة ٥٫٤ ٪ والباقى يمثل ٥٧٫٣ ٪ من الحكومات المختلفة [٢٤].

ويوضح الجدول رقم (٨) التالى أعباء الدين العام (المحلى والأجنبى) على الموازنة العامة خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٨)

أعباء الدين العام على الموازنة العامة للدولة

(نسب مئوية)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
فوائد الدين المحلى / الإنفاق الجارى	٢ر٣	١ر٤	٢ر١	١ر٤	٠ر٦	٠ر٥	٦ر٣	٤ر٤	٧ر٦	١٠ر٢	١٠ر٩
فوائد الدين الأجنبى / الإنفاق الجارى	١ر١	١ر٤	١ر٦	١ر٩	١ر٨	٤ر٤	٢ر٢	١ر٨	١ر٣	٠ر٩	٣ر٠
أقساط الدين المحلى / الانفاق الرأسمالى	٢٧ر٤	٢٤ر٧	١٠ر٦	٩ر٧	٢٠ر٤	١٨ر٣	٥٦ر٦	٢٧ر٤	٣٩ر٣	٢٣ر٥	٢٩ر١
أقساط الدين الأجنبى / الانفاق الرأسمالى	٠ر٩	٩ر٤	٢ر٠	٢ر٤	٦ر١	١٨٣	٢٩ر٩	٢٤ر٩	٢٥ر٣	١٠ر٦	٨ر١

المصدر : حسبت من بيانات الحساب الختامى - مرجع سابق - ومشروع موازنة ٨٥/٨٤ - مرجع سابق أيضاً .

يشير جدول رقم (٨) إلى ما يلى :-

١ - بلغت نسبة فوائد الدين العام المحلى والأجنبى إلى الإنفاق الجارى بالموازنة العامة نحو ٣ر٤ ٪ عام ١٩٧٤ ثم اتجهت إلى الزيادة باضطراد حتى بلغت نحو ٥ ٪ عام ١٩٧٩ . وبحلول عام ٨٠/٨١ بلغت هذه النسبة ٥ر٨ ٪ ثم ارتفعت إلى ١ر١١ ٪ عام ٨٣/٨٤ . والمتوقع أن تكون نحو ١٣ ٪ عام ٨٤/٨٥. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالنظر لما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة . إذ تبلغ نسبة فوائد الدين العام إلى الإنفاق الجارى بالموازنة الأمريكية عام ١٩٨٠ نحو ـــ ر ٣ ٪ فقط . (٢٥)

٢ - أما أقساط سداد الديون المحلية فقد تراوحت نسبتها إلى إجمالى الإنفاق الرأسمالى بالموازنة العامة بين ٧ر٩ ٪ عام ١٩٧٧ ، و ٦ر٥٦ ٪ عام ٨٠/٨١ . وبالنسبة لأقساط سداد الديون الأجنبية فقد ارتفعت نسبتها إلى إجمالى الإنفاق الرأسمالى بالموازنة العامة من ٩ ر ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٣ر١٨ ٪ عام ١٩٧٩ وإلى نحو ٣٠ ٪ عام ٨٠/٨١ . ويتوقع أن تنخفض النسبة إلى ٨ر٨ ٪ عام ٨٤/٨٥ وذلك لانخفاض قيمة الأقساط المستحقة السداد إلى ٤ر١٥٥ مليون جنيه فى هذا العام مقابل ٨ر٣٤٦ مليون جنيه عام ٨٢/٨٣ أى بنقص نسبته ٢ر٥٥ ٪ وفقاً لبيانات الحساب الختامى للموازنة العامة . ومع ذلك فإنه بإضافة أقساط سداد الديون المحليه إلى أقساط سداد الديون الأجنبية ترتفع نسبة هذه الأقساط جميعاً إلى نحو ٣٨ ٪ من إجمالى الإنفاق الرأسمالى بالموازنة العامة عام ٨٤/٨٥ وهى ولا شك نسبة مرتفعة تؤثر على الموارد الرأسمالية المتاحة لتمويل الاستثمارات الحكومية .

ويجدر الاشارة إلى أن نسبة فوائد الدين العام المحلى والأجنبى إلى الايرادات السيادية بالموازنة العامة قد ارتفعت من ٢ر٩ ٪ عام ١٩٧٤ إلى

حوالى ٢٠ ٪ عام ٨٤/٨٣ ويتوقع أن تبلغ النسبة ٢ر١٩ ٪ عام ٨٥/٨٤ . وهو ما يعنى أن نحو خمس إيرادات الدولة السيادية يوجه إلى سداد فوائد ديونها المحلية والخارجية . وهى بلا شك نسبة مرتفعة تؤثر على الموارد المالية المتاحة لتمويل بقية بنود الانفاق الجارى وعلى فائض الموازنة الجارية الذى يمكن توجيهه إلى مجالات الاستثمار المتعددة .

٣ - تخفيض سعر الصرف :-

شهدت فترة الدراسة تخفيضين لسعر صرف الجنيه المصرى أولهما التخفيض الذى ترتب على إنشاء السوق الموازية للنقد بقرار وزير المالية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ حيث حددت بموجبه علاوة تضاف إلى سعر الصرف الرسمى المعلن لدى البنك المركزى المصرى قدرها ٥٠ ٪ فى حالة الشراء و ٥٥ ٪ فى حالة البيع ثم رؤى زيادة هذه العلاوة فى ١٩ فبراير ١٩٦٧ لتصبح ٦٥ ٪ كما زيدت مرة أخرى إلى ٧٤ ٪ فى مايو ١٩٧٦ . وفى نوفمبر ١٩٧٦ قام البنك المركزى برفع نسبة العلاوة التشجيعية للعملة فبلغت ٨٨ ر ٨٠ ٪ بالنسبة لاستخداماتها . وفى عام ١٩٧٨ تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على توحيد سعر الصرف وإلغاء السوق الموازية . وبذلك حدث تخفيض فى السعر الرسمى للجنيه المصرى ليصبح ٧٠ قرشا للدولار بدلا من ٤٠ قرشا ابتداء من عام ١٩٧٩ .

وفى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى فقد تقرر العودة إلى إباحة الاستيراد بدون تحويل عملة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الذى أدى بدوره إلى تحديد أسعار صرف متغيرة يومياً لقيمة الجنيه تجاه العملات الأجنبية بناء على العرض والطلب على تلك العملات وهو ما ترتب

عليه اتجاه قيمة الجنيه المصرى إلى الانخفاض فى السوق الحرة للنقد . وقد ساعد على ذلك التغيرات التى حدثت نتيجة إصدار قانون النقد رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والذى أعطى تيسيرات هامة فى مجال حيازة النقد الأجنبى والتعامل به فى تسوية المدفوعات الخارجية والداخلية .

أما التخفيض الثانى الذى حدث فى قيمة الجنيه المصرى فقد حدث فى يوليو عام ١٩٨١ عندما أصبح سعر التحويل للدولار ٨٤ قرشاً بدلا من ٧٠ قرشا أى أن نسبة التخفيض هذه المرة كانت ٢٠٪ مقابل ٧٥٪ فى المرة السابقة . وهى بلا شك نسب مرتفعة تؤدى الى ارتفاع الأسعار المحلية ومن ثم زيادة نفقات الحكومة على المستلزمات السلعية والخدمية وتؤدى إلى ارتفاع تكاليف الواردات بصفة عامة والواردات من السلع الوسيطة وهو ما يؤدى إلى زيادة الانفاق العام أيضاً :

وفى دراسة أجراها الباحث حول أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) تبين أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة ١٪ يؤدى إلى ارتفاع الانفاق العام بالموازنة بنسبة حوالى ٥ر٪ ، وزيادة الأجور بنحو ٠٠٠٢٪ وارتفاع قيمة أقساط وفوائد سداد القروض الخارجية بالموازنة العامة بنسبة ٢ ر ٢٪ خلال فترة الدراسة .[٢٦]

٤ - خسائر القطاع العام :-

يؤدى سوء إدارة بعض شركات القطاع العام والسياسات المالية والاقتصادية الحاكمة لأنشطته والتى قد تستهدف تحقيق أغراض اجتماعية مما يؤثر على الأداء الاقتصادى لهذه الشركات . ولذلك ارتفعت خسائر القطاع العام من ٦٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٤٨ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠

أى بنسبة ١٤٦٫٧ ٪ . ومن المنتظر أن ترتفع اعتمادات مواجهة خسائر هذه الشركات إلى ٢٤٦٫٤ مليون جنيه عام ٨٤/٨٥ بنسبة زيادة قدرها ٦٦٫٥ ٪ عن عام ٨٠/٨١ . (٢٧)

وبالإضافة إلى تلك الخسائر تتحمل الخزانه العامة بأعباء الهياكل التمويليه لشركات القطاع العام وعجز الهيئات الاقتصادية ، وعجز التحويلات الرأسمالية لتلك الهيئات . وذلك فضلا عن تحمل أية أعباء غير عادية تنشأ عن الإصلاح الوظيفى للعاملين بالقطاع العام . مثال ذلك تحمل الخزانة العامة لأعباء تنفيذ قانون عمال المناجم والمحاجر بشركات التعدين والشركات المنتجه لمواد البناء . ولذلك كله فقد بلغ إجمالى دعم القطاع العام عام ٨٢/٨٣ نحو ٥٨٧٫٤ مليون جنيه مقابل ١٨٢٫١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ . أى بزيادة نسبتها ٢٢٢٫٦ ٪ خلال تلك الفترة .

ومن المتوقع أن تكون أعباء دعم القطاع العام نحو ٤٣٩٫٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ وتمثل نحو ٤ ٪ من إجمالى الإنفاق الجارى بالموازنة العامة ، ونسبته ٥٫٧ ٪ من إجمالى الايرادات السياديه للدوله مقابل نحو ١١ ٪ عام ٨٢/٨٣ وفقا لبيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عن تلك السنوات .

٥ - ضعف المداخرات الخاصه : -

يعتبر أحد أسباب تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ضعف قدرة الأفراد على الانفاق على المشروعات التى تتطلب رؤوس أموال كبيره وتلك التى لا تعطى عائداً سريعاً فى الأجل القصير مثل مشروعات البنيه الأساسيه ومشروعات التنمية الاجتماعيه . ويرجع ذلك الضعف إلى عدم كفاية

المدخرات الفردية الذى يرجع بدوره إلى إنخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى فى المتوسط ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى خلال فترة الدراسة بين ١٢٢،٧ جنيه سنوياً عام ١٩٧٤ ، ٤٩٦،٨ جنيه سنوياً عام ٨٣/٨٤ ، وهو معدل لايخفى تواضعه. أما معدل الادخار المحلى إلى الناتج المحلى الاجمالى فيتراوح بين ٩،٧٪ عام ١٩٧٤ ، ١٢،٨٪ عام ٨٣/١٩٨٤.

وواضح أن هذه المعدلات لا تفى باحتياجات الاستثمارات العامة وهو ما يعنى وجود فجوة تمويلية يتعين على الحكومة سنوياً البحث عن وسائل متعددة للتغلب عليها.

ويوضح الجدول رقم (٩) تطور مدخرات القطاع العائلى خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨٤).

جدول رقم (٩)

تطور مدخرات القطاع العائلي بالجهاز المصرفي وتوفير البريد

(نسب مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مدخرات القطاع العائلي / الناتج المحلي الإجمالي .	١٨٫١	١٩٫٠	١٧٫٥	١٧٫١	١٨٫٢	١٨٫٦	١٩٫٨	٢٣٫٣	٢٧٫٢	٢٩٫٣	٣٨٫٥

المصدر : حسبت من بيانات البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية وبيانات الناتج المحلي

– تقارير متابعة الخطة – وزارة التخطيط .

– المدخرات تشتمل على الودائع الآجلة وصندوق توفير البريد وصافي مبيعات شهادات الاستثمار .

ويوضح الجدول رقم (٩) أن نسبة مدخرات القطاع العائلى إلى الناتج المحلى الإجمالى تتراوح بين ١ر١٧ ٪ عام ١٩٧٧ ، ٥ر٣٨ ٪ عام ١٩٨٤ . ورغم أن هذه النسبة تبدو مقبولة إلا أنها لا تتناسب مع احتياجات الاستثمار المتزايدة سنوياً والتى لا تقل نسبتها فى المتوسط عن ـ ر٢٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة . بل أنه بينما بلغت نسبة زيادة مدخرات القطاع العائلى عام ٨٣/٨٢ عن عام ٨٢/٨١ نحو ٧ر٧ ٪ فإن نسبة زيادة استثمارات القطاع الحكومى والقطاع العام بلغت نحو ـ ر١٤ ٪ خلال نفس الفترة . وهو مايعنى أيضاً زيادة العبء على الموازنة العامة لتمويل تلك الاستثمارات . ويكفى أن نعلم أنه رغم مرور فترة غير قصيرة على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص المشاركة فى التنمية الاقتصادية فإن استثمارات هذا القطاع لم تتعد ٣ر١٣ ٪ من الاستثمارات القومية خلال الفترة (١٩٧٧ - ٨٢/٨١) وتستهدف الخطة الخمسية (٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦) الوصول بهذه النسبة إلى ٢٣ ٪ خلال فترة الخطة (٢٨) .

٦ - حاجة البنية الأساسية إلى التجديد والدعم :-

سبق أن أشرنا إلى حرمان مشروعات البنية الأساسية من التجديد والدعم منذ عدوان ١٩٦٧ حتى انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ نظراً لتوقف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تماماً وتوجيه كافة الموارد إلى الدفاع والأمن الخارجى : وذلك فضلا عن خسائر الحرب التى قدرت بنحو ١٦١٤١ مليون جنيه خلال الفترة (يونيو ١٩٦٧ — أكتوبر ١٩٧٥) طبقا للحصر النهائى للجنة العامة لتعويضات الحرب التى شكلت بالقرار الجمهورى ٥٧٥ لسنة ١٩٧٣ .

ولذلك ما أن انتهت حرب ١٩٧٣ حتى بدأت السلطات توجه عنايتها إلى تجديد وإحلال مشروعات البنية الأساسية وإعادة بناء مدن القناه وتعمير سيناء. وذلك فضلا عن الاتجاه إلى إنشاء المدن أو المجتمعات العمرانية الجديدة والاهتمام بمشروعات استصلاح الأراضى والأمن الغذائى وما تطلبه ذلك من إنشاء مرافق جديدة تخدم تلك المدن والمشروعات .

والجدول رقم (١٠) يشتمل على نصيب قطاعات البنية الأساسية من إجمالى الاستثمارات الحكومية خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥/٨٤) .

جدول رقم (١٠)

توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاعات البنية الأساسية (١٩٧٨ - ١٩٨٥/٨٤)

(نسب مئوية من الإجمالى)

القطاعات	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
النقل والمواصلات	٢٧ر٨	٢٤ر٠	٤ر٠	٤ر٤	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٥
الإسكان والتشييد	١٤ر٦	١٩ر٤	٢٣ر٩	٢٨ر٧	٢١ر٦	١٥ر٦	٢٥ر٤
الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية	٢ر٢	١ر٨	٢ر٨	٤ر٢	٤ر٧	٤ر٣	٣ر٧
التعليم والبحوث والشباب	٥ر٩	٥ر٠	١١ر٩	١٤ر٩	١٥ر٢	١٥ر٦	١٤ر٧
الكهرباء والطاقة	١٥ر٣	١٢ر٦	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢

المصدر : وزارة المالية - مرجع سابق .

يوضح جدول رقم (١٠) ما يلى :

١ - قبل عام ٨١/٨٠ كان قطاع النقل والمواصلات يستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات الحكومية يليه قطاع الإسكان والتشييد وقطاع الكهرباء والطاقة. أما قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية فقد حصل على أدنى النسب وهى ٢ر٢ ٪ عام ١٩٧٨ ، ٨ر١ ٪ عام ١٩٧٩ وذلك تأثراً بظروف ما بعد الحرب .

٢ - ابتداء من عام ٨١/٨٠ تغيرت الأهمية النسبية لاستثمارات الحكومة فى قطاعات البنية الأساسية بحيث جاء قطاع الإسكان والتشييد فى المرتبة الأولى حيث حصل على نحو ٧ر٢٨ ٪ فى تلك الاستثمارات عام ٨٢/٨١ ونحو ٦ر٢٥ ٪ عام ٨٤/٨٣ ويتوقع أن يحصل على ٤ر٢٥ ٪ عام ١٩٨٥/٨٤ .

كما جاء قطاع التعليم والبحوث والشباب فى المرتبة الثانية حيث حصل على نحو ١٢ ٪ عام ٨١/٨٠ ، و٢ر١٥ ٪ فى كل من عام ٨٣/٨٢ ، وعام ٨٤/٨٣ . أما قطاع الكهرباء والطاقة فقد جاء فى أدنى المعدلات حيث حصل على ٢ر٠ ٪ فقط فى كل من عامى ٨١/٨٠ و ٨٢/٨١ ، وحصل على نحو ٣ر٠ ٪ فى كل من عامى ٨٣/٨٢ ، و ٨٤/٨٣ .

ويرجع التحول الذى حدث فى الأوزان النسبية السابقة إلى زيادة الاعتماد فى تنفيذ الاستثمارات بصفة عامة على القطاع العام والهيئات الاقتصاديه التى يفرد لها موازنة خاصة بها مستقلة عن الموازنه العامة للدولة . ومن ثم يتركز الإنفاق الاستثمارى الحكومى فى قطاعات الخدمات السيادية كالدفاع والأمن والعدالة والتعليم والبحوث والشباب والإسكان والتشييد والدواوين العامة الحكم المحلى .

ويلاحظ زيادة الأهمية النسبية لما يوجه من الاستثمارات الحكومية إلى الدواوين العامة للحكم المحلى ابتداء من عام ٨١/٨٠ أيضاً حيث حصلت على نحو ٣١ ٪ من الاستثمارات الحكومية فى ذلك العام وذلك تدعيماً لدور المحليات فى التنمية الاقتصادية والإنفاق على مشروعات الخدمات بها . ويتوقع أن يكون الوزن النسبي لاستثمارات المحليات نحو ١٧ ٪ من إجمالى الاستثمارات الحكومية عام ٨٥/٨٤ وذلك نتيجة لزيادة الاتجاه نحو المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

ثانياً : أسباب ذات طبيعة اجتماعية :

من أهم الأسباب التى تؤدى إلى زيادة النفقات العامة للدولة كل عام ما هو اجتماعى الطابع وذلك مثل زيادة السكان ، والحاجة إلى حفظ التوازن الاجتماعى ورفع المعاناة عن محدودى الدخل من الموظفين وأصحاب المعاشات والفقراء بصفة عامة ، والتوسع فى الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية . . إلخ . . .

وفيما يلى نوضح دور كل هذه العوامل فى تزايد النفقات العامه للدوله خلال فترة الدراسة .

١ - زيادة السكان : -

مما لا شك فيه أن زيادة السكان تؤدى إلى زيادة الضغط على الموازنة العامة للتوسع فى الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والمواصلات والإسكان والتعليم وتوفير الغذاء المنتج محلياً أو المستورد من الخارج بكميات متزايدة تبعاً لتزايد أعداد المستهلكين . ومن ثم زيادة عجز هيئة السلع التموينية وزيادة نفقات الدعم وخفض نفقات المعيشة . ولما كانت

الدولة تلتزم بتعيين فائض الخريجين سنوياً فإن ذلك يتطلب التوسع الاستثمارى لتوفير فرص العمل فضلاً عن زيادة المرتبات والأجور والمعاشات بمعدلات تتناسب مع معدلات الزيادة السكانية السنوية .

وتشير الإحصائيات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل نمو السكان فى مصر بلغ نحو ٢ر٣ ٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٦) وأن عدد السكان بلغ نحو ٩ر٤٥ مليون نسمة عام ٨٤/٨٣ بمعدل نمو سنوى نحو ٧ر٢ سنوياً .

وقد أوضح تعداد السكان الذى حدث ليلة ٢٢/٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ إلى أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة تبلغ ٤٠ ٪ من إجمالى عدد السكان وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الإعالة . ومن ثم زيادة الاستهلاك والضغط على الموازنة العامة للدولة . وفى نفس الوقت تبلغ نسبة من هم فوق سن الستين نحو ٦ ٪ . وإذا أضيف إليهم النساء والفتيات غير العاملات فإن نسبة الإعالة ترتفع إلى نحو ٠ر٥٢ ٪ من مجموع السكان . وهذه كلها مؤشرات تؤكد اتجاهات التوسع الاستهلاكى والخدمات المختلفة مما يؤدى إلى اضطرار الدولة إلى لعب دور العائل الأخير ومن ثم تزايد الإنفاق العام باضطراد مع كل توسع سكانى وقد سبقت الإشارة إلى أن الإنفاق العام الجارى يمثل نحو ٨٩ ٪ من إجمالى الإنفاق العام عام ١٩٧٦ ، ونحو ٤ر٧٣ ٪ فى مشروع موازنة ٨٥/٨٤ . كما سبق أن بينا اتجاهات التوسع الاستثمارى فى مشروعات المرافق العامة والخدمات الصحية والاجتماعية والدينية والتعليم والبحوث .. إلخ

٢ - حفظ التوازن الاجتماعى : -

شهدت فترة الدراسة (١٩٧٤ - ٨٥/٨٤) عدة تغيرات جاءت بها تطبيقات سياسة الانفتاح الاقتصادى وزيادة تعرض الاقتصاد المصرى

لتقلبات الأسعار العالمية وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. وترتب على ذلك حدوث ضغوط تضخمية فى الاقتصاد المصرى نتيجة وجود قوة شرائية كبيرة تطارد سلع وخدمات تزداد بمعدلات صغيرة وارتفاع أسعار بعض الواردات الضرورية. وسخاء الحوافز المقدمة إلى مشروعات الاستثمار الأجنبى والمشترك ومشروعات المناطق الحرة وهو ماترتب عليه - ضمن أشياء أخرى - زيادة قدرة هذه المشروعات على دفع مرتبات وأجور مرتفعة وحريتها فى تحديد أسعار منتجاتها دون تدخل من السلطات المحلية. ومن ثم فقد ارتفعت معدلات العائد على رؤوس أموال هذه المشروعات وبقدر ثرائها بقدر ما كانت زيادة معاناة محدودى الدخل والفقراء بصفة عامة.

ولما كانت الدولة حريصة على تحقيق نوع من السلام الاجتماعى أو حفظ التوازن الاجتماعى وإعادة توزيع الدخل القومى فقد كان لزاماً عليها أن تتحمل الأعباء المتزايدة لنفقات الإصلاح الوظيفى وتحسين المعاشات والتأمينات ونفقات الدعم السلعى أو خفض تكاليف المعيشة، ونفقات الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية... إلخ.

ويشتمل الجدول رقم (١١) على أعباء كافة تلك البنود من الإنفاق العام على الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١١)

أعباء النفقات الاجتماعية على الموازنة العامة
(١٩٧٤ - ٨٥/٨٤)
(نسب مئوية من اجمالي الإنفاق الجاري)

السنة / البيـــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
الدعم	٢٣ر٣	٣٠ر٠	١٧ر٦	١٨ر٢	١٩ر٦	٢٧ر٤	٢٨ر٧	٣٥ر٧	٢٠ر٥	٢٠ر٠	١٨ر١
المعاشات	٧ر٤	٦ر٨	٦ر٧	٨ر٥	٧ر٦	٦ر١	٥ر٢	٥ر٨	٥ر٥	٧ر٠	٦ر٦
الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية	١٦ر١	١٦ر٤	١٧ر٢	١٧ر٥	١٥ر٥	١٤ر٥	١٥ر١	١٣ر٨	١٥ر٣	١٧ر٧	١٨ر٦

المصدر : حسبت من بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة ومشروع موازنة ٨٥/٨٤ - مرجع سابق .

من جدول رقم (١١) يمكن ملاحظة مايلى :

(أ) تمثل أعباء النفقات الاجتماعية ككل نحو ٤٦ر٨ ٪ من اجمالى الانفاق الجارى بالموازنة العامة عام ١٩٧٤ ، ونحو ٤٨ر٠ ٪ عام ١٩٧٩ ، وفى ٨٢/٨١ بلغت هذه النسبة نحو ٥٥ر٣ ٪ . ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى نحو ٤٣ر٢ ٪ عام ٨٥/٨٤ . ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الانفاق الجارى بالموازنة العامة بنسبة أكبر من نسبة زيادة قيمة النفقات الاجتماعية . إذ بينما كانت زيادة الانفاق الجارى المتوقعة نحو ٣٩ر٣ ٪ عام ٨٥/٨٤ عن عام ٨٢/٨١ فإن نسبة زيادة قيمة النفقات الاجتماعية بلغت نحو ٢٥ر٧ ٪ خلال نفس الفترة (وفقاً لبيانات الحساب الختامى للموازنة العامة ومشروع موازنة ٨٥/٨٤) .

(ب) يرجع ارتفاع نسبة نفقات الدعم عام ٨٢/٨١ إلى نحو ٣٥ر٧ ٪ من اجمالى الانفاق الجارى بالموازنة إلى ارتفاع نفقات الدعم إلى ٢٩٠٩ر- مليون جنيه نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الضرورية المستوردة وزيادة أسعار تسليم بعض الحاصلات الزراعية الهامة وزيادة التكاليف الانتاجية لبعض السلع المنتجة محلياً .

(ج) رغم اتجاه الأوزان النسبية لكل من نفقات المعاشات والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المختلفة إلى الإنخفاض إلا أن أرقام الانفاق على هذه البنود قد اتجهت إلى الارتفاع بإضطراد ، حيث بلغت نفقات المعاشات مثلا عام ٨٤/٨٣ نحو ٧٠١ر- مليون جنيه مقابل ٢٨٧ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ ، أى بنسبة زيادة ١٤٤ر٢ ٪ . أما الانفاق على الخدمات الاجتماعية المختلفة فقد ارتفع خلال نفس الفترة بنسبة ١٠٢ر٦ ٪ وترجع الزيادة فى نفقات المعاشات إلى التوسع فى التأمين الاجتماعى الشامل وتقرير

معاش السادات ومعاشات الضمان الاجتماعى ورفع الحدود الدنيا للمعاشات كما سبق الإشارة إلى ذلك فى المبحث السابق .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هامة من زيادة اعتمادات الأجور للعاملين بالدولة كل عام تتقرر دون نظر إلى زيادة الانتاجية ، وإنما لتخفيف أعباء ارتفاع الأسعار عن العاملين بالدولة ومنع الأجر الحقيقى للعامل من الانخفاض بسبب التضخم مثال ذلك صدور قوانين الإصلاح الوظيفى المتعددة عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٨ والقانون ٨٣ ، واعانات غلاء المعيشه المختلفه ، وأخيراً القانون رقم (٥٣) الصادر فى أبريل ١٩٨٤ والذى يقضى بزيادة مرتبات العاملين بالدولة بواقع ٦٠ جنيهاً سنوياً يبدأ منحها للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة له ولو تجاوز بها ربط درجته الوظيفية وذلك فضلا عن القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٤ الذى أوجب اضافة عنصر الأجر المتغير إلى الأجر الأساسى عند حساب المعاشات وفقاً لقرارات وزارة التأمينات فى هذا الشأن .

إذ ترتب على هذا القانون زيادة حصة الحكومة فى التأمينات والمعاشات ورصدت وزارة المالية لهذا الغرض نحو ١٦٩٫٦ مليون جنيه فى مشروع موازنة ٨٤/٨٥[٢٩] .

ثالثاً : أسباب استراتيجية :

ونقصد بالأسباب الإستراتيجية تلك الأسباب التى يكون لها طابع سياسى أو عسكرى مثل نفقات الدفاع الجارية والنفقات الاستثمارية لقطاع الدفاع والأمن والعدالة . ومن ذلك أيضاً التبرعات الحكومية لضحايا الحروب والمجاعات والأوبئة فى الداخل والخارج ونوضح أهم هذه الأسباب ودورها فى تزايد الانفاق العام للدولة .

(أ) **الانفاق العسكرى :**

يعتبر الانفاق العسكرى من أهم أسباب تزايد النفقات العامة خلال فترة الدراسة . إذ بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ لم تستطع الدولة المساس بالاعتمادات المالية المقررة للانفاق العسكرى طالما أن جزءاً من سيناء كان تحت الاحتلال حتى توقيع معاهدة السلام التى انسحبت اسرائيل بموجبها على مراحل آخرها ٢٥ أبريل ١٩٨٢ . وبعد ذلك اتجهت القوات المسلحة التى تحديث أسلحتها وتطوير منشآتها وأساليب تسليحها وتدريب أفرادها على أحدث الأسلحة وعلى استخدام أحدث فنون العسكرية الحديثة والإلمام بأحدث منجزات العلوم العسكرية الحديثة فى الداخل والخارج . ويعنى كل ذلك ضرورة زيادة الانفاق العسكرى عاماً بعد عام لتكون قواتنا المسلحة على أهبة الاستعداد دائماً للتصدى لأى عدوان وردع من يلجأ إلى التهديد بالحرب .

والجدول رقم (١٢) يوضح أعباء الانفاق العسكرى الجارى على الموازنه العامة للدولة خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٤/٨٥) وأعباءه على الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة .

جدول رقم (١٢)

أعباء الانفاق العسكرى الجارى

(١٩٧٤ — ٨٤/٨٥)

(نسبة مئوية)

السنة / البيـــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥
الانفاق العسكرى الجارى / النفقات الجارية بالموازنة	٢٨ر٠	٣٥ر١	١٥ر٧	١٨ر٥	١٢ر٦	١٦ر٩	١٩ر٤	١٨ر١	٢٣ر٣	٢٤ر٤	٢١ر١
الانفاق العسكرى الجارى / الايرادات السيادية	٧٤ر١	٧٤ر١	٢٥ر٣	٢٤ر٨	٢٣ر٣	٣٠ر٦	٢٥ر٤	٣١ر٢	٦٢ر٠	٤٣ر٧	٣١ر٣
الانفاق العسكرى الجارى / الناتج المحلى الاجمالى	١١ر٤	١٣ر٩	٥ر٨	٥ر٧	٤ر٥	٦ر١	٦ر٧	٧ر٥	١٥ر٠	١٠ر٤	٩ر٤

المصدر : وزارة المالية ـ حسبت من بيانات الحساب الختامى ومشروع موازنة ٨٤/٨٥ ـ مرجع سابق .

يوضح جدول رقم (١٢) ما يلى :

١ - تراوحت نسبة الانفاق العسكرى الجارى إلى النفقات الحكومية الجارية بين ١٢ر٦ ٪ عام ١٩٧٨ ، ١ر٣٥ ٪ عام ١٩٧٥ . ورغم اتجاه النسبة إلى الإنخفاض بعد عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٩ إلا أنها عاودت الزيادة بعد ذلك لتبلغ نحو ٣ر٣٣ ٪ عام ٨٢/٨٣ ، ونحو ٤ر٢٤ ٪ عام ٨٣/٨٤ . ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة التى حدثت فى قيمة الانفاق العسكرى فى تلك الأعوام نتيجة تكاليف القوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام بسيناء التى بلغت نحو ٥ر٣١ مليون جنيه ، وتكاليف الإحتياجات العسكرية لإستلام سيناء والبالغة نحو ٤٥ مليون جنيه فضلا عن ٥٤ مليون جنيه متطلبات إضافية للقوات المسلحة عام ١٩٨٣/٨٢ .

٢ - تتراوح نسبة الانفاق العسكرى الجارى إلى الايرادات السيادية بين ٣ر٢٣ ٪ عام ١٩٧٨ و١ر٧٤ ٪ فى كل من عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . كما بلغت هذه النسبة نحو ٠ر٦٢ ٪ عام ١٩٨٣/٨٢ وهو مايعنى زيادة العبء على الموازنة العامة ويؤثر على المبالغ المتاحة للانفاق على بنود الانفاق الأخرى .

٣ - تراوحت نسبة الانفاق العسكرى الجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى بين ٥ر٤ ٪ عام ١٩٧٨ ، ونحو ١٤ ٪ عام ١٩٧٥ . ويلاحظ اتجاه النسبة إلى الزيادة مع بداية فترة الثمانينات بعد أن كانت قد اتجهت إلى الإنخفاض بعد عام ١٩٧٥ . إذ بلغت هذه النسبة نحو ١٥ ٪ عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، و٤ر١٠ ٪ عام ٨٣ / ١٩٨٤ . وتعتبر هذه النسب مرتفعة بالمقارنة إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ أوضحت دراسة حديثة عن أثر الانفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية أن زيادة قدرها ١ ٪ فى نسبة الانفاق العسكرى إلى

الناتج المحلى الاجمالى تؤدى إلى نقص نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٢٣ ٪ ، ونقص نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٨ ٪ (٣٠).

(ب) استثمارات الدفاع والأمن والعدالة :

لم يعد دور القوات المسلحة مقتصراً على الدفاع عن الوطن ضد أعدائه بل لقد أصبحت تشارك فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجديد البنية الأساسية . وبذلك اتجهت القوات المسلحة إلى المساهمة فى إنشاء الكبارى وتجديد الطرق وتجديد شبكة التليفونات وغيرها من المرافق العامة ، وإنشاء المساكن للعاملين فى القوات المسلحه والمساهمة فى مشروعات الأمن الغذائى واستصلاح الأراضى . . . إلخ . والجدول رقم (١٣) يوضح تطور الانفاق الاستثمارى لقطاع الدفاع والأمن والعدالة خلال الفترة (١٩٧٨ - ٨٤ / ١٩٨٥) .

جدول رقم (١٣)

تطور استثمارات قطاع الدفاع والأمن والعدالة

(١٩٧٨ - ٨٥/٨٤)

السنة / البيـــان	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤ (موازنة)
قيمة الاستثمارات (مليون جنيه)	١٧ر٣	٢٠ر٢	٢١ر٠	٢٤ر٢	٢٨ ٨	٤٢ر٦	٥٢ر١
النسبة (٪) من استثمارات الحكومة	١ر٢	١ر٢	٢ر٤	٢ر٩	٢ر١	٢ر٨	٢ر٩

المصدر : وزارة المالية - الحساب الختامي للموازنة العامة ومشروع موازنة ٨٥/٨٤ - مرجع سابق .

يوضح الجدول رقم (١٣) اتجاه قيمة استثمارات قطاع الدفاع والأمن القومى والعدالة إلى الزيادة باضطراد حيث ارتفعت القيمة من ١٧٫٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ إلى ٣٤٫٢ مليون جنيه عام ٨١ / ٨٢ وإلى ٤٢٫٦ مليون جنيه عام ٨٣ / ٨٤ . ويعزى الخفض الحادث عام ٨٢ / ٨٣ فى قيمة تلك الاستثمارات إلى ما سبق الإشارة إليه من زيادة متطلبات الانفاق العسكرى الجارى فى ذلك العام وما تطلبه من اعتمادات إضافية أقرها مجلس الشعب بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٢ . ويتوقع أن تكون قيمة استثمارات هذا القطاع عام ٨٤ / ٨٥ نحو ٥٢٫١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٨٫١ ٪ عن عام ٨٠ / ١٩٨١ .

وقد اتجهت نسبة استثارات القطاع إلى اجمالى استثمارات كافة القطاعات الاقتصادية إلى الزيادة من ١٫٢ ٪ عام ١٩٧٨ إلى ٢٫٩ ٪ عام ٨٤ / ٨٥ . وهو ما يعنى أن تزايد الانفاق العام بصفة عامة لا يمكن فصله عن تزايد استثمارات قطاع الدفاع والأمن والعدالة مثلما لا ينفصل عن زيادة الانفاق العسكرى الجارى سنوياً .

وهكذا أمكننا الوقوف على مختلف الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التى أدت إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة . ويبقى التساؤل عن مدى جدوى كل تلك النفقات المتزايدة أو النتائج المختلفة التى ترتبت عليها ، وهو ما نتناوله فى المبحث التالى :

المبحث الثالث

نتائج ظاهرة تزايد النفقات العامة

تمهيـــد :-

ترتب على ظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة عدة نتائج بعضها سلبي كاضطراد زيادة عجز الموازنة العامة وما تبعه من تمويل بالعجز لا يتناسب مع هيكل الاقتصاد المصرى ، وماصاحب ذلك كله من ضغوط تضخمية واقتراض وعجز فى ميزان المدفوعات . أما النتائج الايجابية لتلك الظاهرة فهى تعديل الهياكل التمويلية لبعض شركات القطاع العام ، وظهور بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وعودة الحياة إلى مدن القناة وسيناء ، وتحسين أداء بعض مرافق الخدمات العـــامة كالمواصلات والصرف الصحى والتليفونات . . . إلخ . وذلك فضلا عن تحسين دخول بعض الفئات كالعاملين بالدولة والقطاع العام والمزارعين وزيادة دخولهم الحقيقية . ومن الايجابيات فى هذا الشأن أيضاً ارتفاع كفاءة القوات المسلحة وزيادة قدرتها الدفاعية ومشاركتها فى مشروعات الخدمة المدنية .

ونتناول فى هذا المبحث توضيحاً لكافة النتائج السابقة كما يلى :

أولا : النتائج السلبية لظاهرة تزايد النفقات العامة :

١ - زيادة عجز الموازنة العامة :

نظراً لعدم تزايد معدل نمو الايرادات العامة على نحو يتناسب مع معدل نمو النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة فقد ترتب على ذلك اضطراد زيادة كل من العجز الكلى والعجز الصافى للموازنة العامة للدولة . والجدول رقم (١٤) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٤)

تطور عجز الموازنة العامة للدولة

(نسب مئوية)

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٢/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
معدل نمو العجز الكلى للموازنة	-	٣٩٫٣	١٠٫٨	١٧٫٧	٤٠٫٠	٢٦٫٨	(-)١٨٫٣	١٠٢٫٠	٧٫٨	٣٫٥	٧٫٧
معدل نمو العجز الصافى للموازنة	-	١٥٤٫٨	١٠٫٨	(-)٦٤٫٨	٢١٫٥	٢٤٢٫٠	(-)١٨٫٥	٢٣٫٦	(-)٦٫٩	٧٫١	(-)٧٫٧
معدل العجز الكلى/للناتج المحلى الاجمالى	٢٠٫٧	٢٤٫٤	١٩٫٥	١٨٫٧	٢٢٫٠	٢١٫٨	١٤٫١	٢٢٫٩	١١٫٨	٢١٫٣	٢١٫٢
معدل العجز الصافى / العجز الكلى	٣٤٫١	٦٢٫٤	٦٢٫٤	١٨٫٨	١٦٫٣	٤٣٫٣	٤٣٫٨	٣٩٫٠	٢٥٫١	٢٥٫٩	٢٢٫٢

المصدر : وزارة المالية ـ الحساب الختامى ومشروع موازنة ٨٥/٨٤ ـ وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة الخطة ـ مرجع سابق .

من جدول رقم (١٤) يتضح مايلى :-

أ - يبلغ معدل نمو العجز الكلى للموزانة العامة خلال فترة الدراسة نحو ٢٢ر٨ ٪ سنوياً فى المتوسط كما يبلغ معدل النمو السنوى فى المتوسط للعجز الصافى للموازنة العامة نحو ٣ر٣٦ ٪ .

وتتراوح نسب التغير السنوى للعجز الكلى للموزانة العامة بين (—) ١٨ر٣ ٪ عام ٨٠/٨١ ، و ١٠٢ ٪ عام ٨١/٨٢ ويرجع الخفض الحادث عام ٨٠/٨١ فى العجز الكلى للموازنة العامة إلى تحقيق فائض بالموازنة الجارية قدره ـر٩٢١ مليون جنيه نتيجة زيادة الإيرادات السيادية فى أعقاب جهود الحصر الضريبى الشامل وتطوير نظم العمل بجهازى الضرائب العامة والجمارك عام ١٩٧٩ . ولذلك ارتفعت هذه الإيردات السيادية من ٩ر٢٤٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى نحو ـ ر ٤١٩٣ مليون جنيه عام ٨٠/٨١ . أى بنسبة زيادة قدرها ٣ر٦٩ ٪ بينما تعزى الزيادة غير العادية فى معدل نمو العجز الكلى الحادثة عام ٨١/٨٢ إلى زيادة العجز الرأسمالى للموازنة من ٨ر١٤٨٧ مليون جنيه عام ٨٠/٨١ إلى ـ ر ٣٣٥٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٢ أى بنسبة ٢ر١٢٥ ٪ . فضلا عن زيادة العجز الجارى بنسبة ٧ ر ٢٠ ٪ مع زيادة النفقات الجارية بنسبة ٨ ر٤٨ ٪ خلال نفس الفترة أيضاً .

ب - تتراوح نسبة العجز الصافى إلى العجز الكلى للموازنة العامة بين ٣ر١٦ ٪ عام ١٩٧٨ ، و٤ر٦٢ ٪ فى كل من عامى ١٩٧٥و١٩٧٦ . وبصفة عامة تتميز فترة السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٧٩) بارتفاع هذه النسبة . كما يبلغ معدل النمو السنوى فى المتوسط للعجز الصافى للموازنة خلال هذه الفترة نحو ١ر٧١ ٪

وهو أعلى من معدل النمو السنوى لهذا العجز خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٤/٨٥) وأعلى من معدل النمو السنوى لهذا العجز خلال فترة الثمانينات (٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥) حيث يبلغ نحو ٥ر١ ٪ خلال هذه الفترة .

وقد اتجه معدل العجز الصافى إلى العجز الكلى إلى الانخفاض ابتداء من عام ٨١/٨٢ عندما بلغ نحو ٢٩ ٪ وإلى ٩ر٢٥ ٪ عام ٨٣/٨٤ وينتظر أن يصل هذا المعدل إلى نحو ٢ر٢٢ ٪ عام ٨٤/٨٥ . ومع ذلك فإن القيمة المطلقة للعجز الصافى قد ارتفعت بنسبة ٦ر٣٣ ٪ عام ٨١/٨٢ عن عام ٨٠/٨١ وبنسبة ٣ر٣٣ ٪ عام ٨٣/٨٤ عن عام ٨٠/٨١ أيضاً (وفقاً للبيانات الفعلية للحساب الختامى الموازنة العامة) .

ج - يتراوح معدل العجز الكلى / الناتج المحلى الإجمالى بين ١ر١٤ ٪ عام ٨١/٨٢ ، ٤ر٢٤ ٪ عام ١٩٧٥ . وتعتبر هذه النسب مرتفعة بالمقارنة للوضع فى بعض الدول المتقدمة والنامية . إذ يبلغ هذا المعدل نحو ٦ر٠ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ ، ونحو ٦ر٠ ٪ فى المتوسط فى مالاوى ، و ١ ٪ فى المتوسط فى السنغال خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٨) [٣١] . وقد أوضحت دراسة لصندوق النقد الدولى أن معدل العجز الكلى للموازنة / الناتج المحلى الإجمالى فى ٧٧ دولة حصلت على التمويل الفورى (Stand - By) من الصندوق خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨١) يتراوح فى المتوسط بين ٧ر٢ ٪ و ٣ر٦ ٪ خلال الفترة المذكورة [٣٢] . أما فى السويد فيتراوح المعدل المذكور بين ٢ر٠ ٪ عام ١٩٧٦ و ١٤ ٪ عام ١٩٨٣ [٣٣] .

وهكذا يتضح لنا كيف أن زيادة النفقات العامة بمعدلات كبيرة أدى إلى تزايد مناظر فى عجز الموازنة العامة الكلى والصافى وارتفاع معدله إلى الناتج

المحلى الإجمالى على نحو يفوق كثيراً المعدلات المحققة فى بعض الدول النامية والمتقدمة على السواء .

٢ - ارتفاع الأسعار المحلية : -

ترتب على ظاهرة تزايد الإنفاق العام وما صاحبها من عجز كلى فى الموازنة العامة بصفة عامة ، وما ارتبط بها من اضطراد زيادة العجز الصافى بصفة خاصة إلى ارتفاع الأسعار المحلية خلال فترة الدراسة . وقد أسفرت دراستنا للعلاقة بين الإنفاق العام وارتفاع الأسعار المحلية باستخدام معامل الارتباط وفقاً لطريقة المربعات الصغرى عن معامل تحديد قدره ١١ و وهو ما يعنى أن زيادة الإنفاق العام تساهم بنسبة ١١ر./ فى ارتفاع الأسعار المحلية خلال فترة الدراسة (١٩٧٤ - ١٩٨٤) معبراً عنها بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (متوسط عام الجمهورية) . أما معامل الانحدار فقد بلغ نحو ٢ر٤٣ . وقد تبين معنويه العلاقة الخطية بدرجة ثقة ٨٥ ./ .

وهكذا أوضحت الدراسة الرياضية وجود علاقة ارتباط بين تغيرات الإنفاق العام وتغيرات الأرقام القياسية للأسعار خلال الفترة المذكورة . ويمكن تفسير ضآلة نسبة التأثير المذكورة للإنفاق العام على الأسعار المحلية بالعيوب المشار إليها فى المبحث السابق والخاصة بمدى دلالة الأرقام القياسية الأسعار فى التعبير عن الواقع .

وفى حالة استخدام ذات الأسلوب الرياضى لمعرفة العلاقة بين العجز الصافى الموازنة العامة وتغيرات الأسعار المحلية نجد أن معامل الارتباط نحو ٧ ر . ويكون معامل التحديد ٥٠ ر . وهو ما يعنى أن العجز الصافى للموازنة العامة يساهم فى ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة ٥ر./ خلال فترة الدراسة . كما يبلغ

معامل انحدار العجز الصافى للموازنة العامة على الأسعار المحلية نحو ٩ر٠ .
وقد لوحظ أن درجة المعنوية فى هذه الحالة تبلغ ٩٩ ٪ وهو ما يعنى أن تأثير العجز الصافى على الأسعار المحلية خلال فترة الدراسة يفوق كثيراً أثر إجمالى الإنفاق العام على الأسعار المحلية خلال نفس الفترة .

٣ - زيادة المديونيـــة الداخلية والخارجية :-

تؤكد تقارير وإحصائيات البنك المركزى المصرى أن هناك اتجاهاً متزايداً للاعتماد على الجهاز المصرفى المحلى فى تغطية العجز الكلى بالموازنة العامة يتضح من الزيادة المضطردة فى صافى المطلوبات من القطاع الحكومى خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٣/٨٢) . إذ تشير الإحصائيات إلى أن صافى المطلوبات قد ارتفعت من ٣ر١٦٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ (تمثل ٧ر١٧٢ ٪ من العجز الكلى للموازنة العامة) إلى نحو ٩ر٧٣٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (وتمثل ٤ر٢٦٨ ٪ من العجز الكلى للموازنة العامة) أى بنسبة ٧ر٣٣٣ ٪ عن عام ١٩٧٤ . كما ارتفعت إلى ٩ر١٣٤٠٣ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٨٣ . أى بزيادة نسبتها نحو ٧ر ٪ عن عام ٨١/٨٠ . وتوضح المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى أن نحو ٤١ ٪ من زيادة صافى الائتمان المحلى خلال الفترة (٧٩/٨٠ - ٨٣/٨٢) ترجع إلى زيادة صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الحكومى . وأن نسبة الزيادة فى صافى مديونية الحكومة للجهاز المصرفى إلى العجز الكلى للموازنة العامة تبلغ نحو ٨ر٥٠ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ١ر٣٦ ٪ عام ٨٣/٨٢ . (٢٤)

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية فإن تزايد الإنفاق العام كان أحد أسباب

زيادتها خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت نسبة مساهمة القروض الخارجية فى تمويل الموازنة العامة من ٢١٫٩ ٪ من إجمالى الموارد الرأسمالية عام ١٩٧٤ إلى ٣٧٫٥ ٪ عام ١٩٧٩ ، ثم إلى ٥٦٫٥ ٪ عام ٨٣/٨٢ (وفقاً للبيانات الفعلية الختامية المنشورة وغير المنشورة) . أما فى عام ٨٤/٨٣ فإن المتابعة الأولية تشير إلى هبوط النسبة إلى نحو ٢٢٫٢ ٪ .

ويجدر الإشارة إلى أن نسبة القروض الخارجية المستخدمة فى تمويل الموازنة العامة إلى إجمالى القروض الخارجية المستخدمة على المستوى القومى ككل قد ارتفعت من ٢٩٫٤ ٪ عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٣ ٪ عام ١٩٧٩ ثم إلى ٧٧٫١ ٪ عام ٨٤/٨٣ (٢٥) . وهو ما يعنى أن زيادة الإنفاق العام من أهم أسباب المديونية الخارجية لمصر .

٤ – عجز ميزان المدفوعات : –

صاحب ظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة عجز فى ميزان المدفوعات نظراً لزيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات المستوردة إما لتوفير المكون الأجنبى للاستثمارات العامة للدولة أو لاستيراد سلع ضرورية لغالبية الشعب ، أو لاستيراد مستلزمات سلعية وخدمية للنشاط الجارى للحكومة والقطاع العام .

ويلاحظ أنه قبل عام ١٩٧٤ لم يكن مسموحاً للقطاع الخاص بالاستيراد الحر المباشر وبذلك كانت الواردات القومية كلها تخضع لاحتكار الحكومة والقطاع العام . وعندما أنشئت السوق الموازية للنقد عام ١٩٧٤ سمح للقطاع الخاص بالاستيراد باستثناء نحو ٩٨ سلعة استراتيجية اقتصر استيرادها على

القطاع العام فقط . وفى عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى أباح القطاع الخاص التجارة الخارجية أسوة بالقطاع العام سواء بسواء . وقد بلغ وزن التجارة الخارجية للقطاع العام بعد ذلك نحو ٨٠٪ من إجمالى الواردات القومية عام ١٩٧٨ قبل إلغاء السوق الموازية وإنشاء مجمعى النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ولدى البنوك التجارية . وتشير إحصائيات البنك المركزى المصرى إلى أن الحكومة والقطاع العام تستورد مانسبته نحو ٧٢ر٢٪ من إجمالى الواردات القومية عام ٨٣/٨٤ وهو ما يعنى أنه لا يمكن أن نعفى الإنفاق الحكومى وإنفاق القطاع العام على الواردات من سلع وخدمات من المسئولية عن تزايد عجز ميزان المدفوعات .

والجدول رقم (١٥) يوضح نسبة الإنفاق العام إلى عجز ميزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٣/٨٤) .

جدول رقم (١٥)

العلاقة بين تزايد الانفاق العام وتزايد عجز المعاملات الجارية (١٩٧٤ – ٨٣/٨٤)

(نسب مئوية)

السنة / البيـان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤
نسبة الانفاق العام الى عجز المعاملات الجارية ٪	٨٤٦ر٢	٧٦٦ر١	١٢٢٧	٢٤٢١	١٢٢١	١١٥٣	١٠٦٥	٦٣٧ر٥	١٣٥٢ر٣	١٤٨٢ر٢

المصدر : حسبت من بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة - مرجع سابق - وبيانات البنك المركزي المصرى - المجلة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

ويتضح من جدول رقم (١٥) أن نسبه الإنفاق العام إلى عجز المعاملات الجاريه بميزان المدفوعات تتراوح بين ٦٤٧ر٥ ./ عام ٨٢/٨١ ، ٢٤٢١ ./ عام ١٩٧٧ . وقد اتجهت النسبة المذكورة بصفة عامة إلى الإرتفاع بعد عام ١٩٧٥ إلا أنها عاودت الإنخفاض مرة أخرى عام ٨٢/٨١ حيث بلغت نحو ٦٣٧ر٥ ./ نتيجة زيادة إجمالى الإنفاق العام بنسبة ١٤ر٤ ./ عام ٨٢/٨١ عن عام ٨١/٨٠ فى الوقت الذى كانت فيه زيادة العجز فى ميزان المعاملات الجارية بنسبة ٩١ر١ ./ خلال نفس الفترة .

وفى عام ٨٤/٨٣ نجد أن قيمة العجز الجارى بميزان المدفوعات ارتفعت بنسبة ١ر٣ ./ عن عام ٨٣/٨٢ بينما كانت نسبة زيادة الإنفاق العام خلال نفس الفترة ١١ر١ ./ مما أدى إلى إرتفاع نسبة الإنفاق العام إلى العجز الجارى الخارجى إلى ١٤٨٢ر٢ ./ عام ٨٤/٨٣ . وهكذا نستطيع أن ندرك أن كل زيادة فى الإنفاق العام خلال فترة الدراسة قد صاحبها عجز جارى فى ميزان المدفوعات

ثانياً : ـ النتائج الإيجابيه لظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة : ـ

(أ) تحسين دخول بعض الفئات : ـ

مما لاشك فيه أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترتب عليها تحسين دخول بعض فئات المجتمع فى اطار دور السياسة المالية فى إعادة توزيع الدخل القومى . ومن هذه الفئات العاملين بالحكومة والقطاع العام وأرباب المعاشات ومنتجى الحاصلات الزراعية التى تسوق تعاونيا وغيرهم من المستفيدين من الدعم السلعى بصفة عامة .

وفى مجال دخول العاملين بالدولة (حكومة وقطاع عام) فقد سبق أن

أشرنا إلى أن فترة الدراسة قد شهدت العديد من التطورات فى مجال الإصلاح الوظيفى وعلاوات غلاء المعيشة والعلاوات الدورية والتشجيعية . وكان آخر هذه التطورات القانون (٥٣) لسنة ١٩٨٤ الذى قضى بزيادة مرتبات العاملين بواقع ستون جنيهاً سنوياً . والهدف من كل ذلك بالطبع هو زيادة قدرة العاملين بالدولة على مسايرة التضخم وهو نفس هدف زيادة المعاشات والتأمينات الاجتماعية التى يستفيد منها حوالى ١٢ مليون مواطن طبقاً لاحصائيات عام ٨٤/٨٥ .

ويلاحظ أنه رغم انخفاض نسبة أجور العاملين بالحكومة والقطاع العام إلى إجمالى الأجور من ٦٢٫٢ ٪ عام ١٩٧٧ إلى ٤٢٫٨ ٪ عام ٨٣/٨٤ إلا أنه بدون ما حدث من إصلاح وظيفى وارتفاع عام فى الأجور التى حصل عليها العاملون بالدولة كان يمكن أن يكون الانخفاض أكثر حدة نظراً لعدم زيادة إنتاجية العامل بنفس معدلات الزيادة فى الأجور التى حصلوا عليها . إذ تشير إحصائيات وزارة التخطيط إلى أنه بينما ارتفع متوسط الأجر السنوى للعامل فى قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٢٤٫٨ ٪ عام ٨٢/٨٣ عن عام ١٩٧٧ فإن نسبة زيادة المتوسط السنوى لانتاجية العامل فى تلك القطاعات بلغت نحو ٧٨٫٩ ٪ فقط خلال نفس الفترة المذكورة .

ورغم مايثار بشأن قضية الدعم السلعى فإن كثيراً من الاقتصاديين الذين بحثوا مسألة توزيع الدخل القومى فى مصر قد انتهوا إلى أهمية الدور الذى ساهم به الدعم فى مجال إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء ومحدودى الدخل وقرروا بأنه لولا وجود الدعم لحدث اختلال كبير فى عدالة توزيع الدخل القومى لما حدث فى ظل وجود الدعم . ونورد فيما يلى بياناً رقميا لتطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بعد إضافة الدعم السلعى خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٣/٨٤) .

جدول رقم (١٦)

متوسط دخل الفرد فى ظل سياسة الدعم السلعى

(١٩٧٤ — ٨٣/ ١٩٨٤)

(بالجنيه)

السنة / البيـــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/ ٨١	٨١/ ٨٢	٨٢/ ٨٣	٨٣/ ٨٤
متوسط دخل الفرد قبل إضافة الدعم	١٢٣ر٠	١٤٢ر٠	١٧٧ر٠	٢١٢ر٠	٢٤٦ر٠	٣٠٤ر٠	٣٣٢ر٠	٣٥٣ر٠	٤٧٣ر١	٤٩٦ر٨
متوسط دخل الفرد بعد إضافة الدعم	١٣٤ر٦	١٥٨ر٥	١٨٨ر٢	٢٢٤ر٠	٢٦٣ر٠	٣٢٣ر٠	٣٢٩ر٤	٣٩٨ر٤	٥١٨ر٠	٥٤٠ر١
التغيـــر ٪	٩ر٤	١٥ر٦	٦ر٣	٥ر٧	٦ر٩	٦ر٢	١١ر٣	١٢ر٩	٩ر٧	٨ر٧

المصدر : حسبت من بيانات الدعم - الحساب الختامى للموازنة العامة ، والدخل المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل الثابتة وزارة التخطيط - وحدة السكان - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويتبين من الجدول رقم (١٦) أن متوسط دخل الفرد قبل إضافة الدعم السلعى قد ارتفع بنسبة ١٧٠ر - ./. عام ٨١/٨٠ عن عام ١٩٧٤ ثم بنسبه ٤٩٫٦ ./. عام ٨٤/٨٣ عن عام ٨١/٨٠ . وبإضافة الدعم السلعى ينتج أن متوسط دخل الفرد ارتفع بنسبة ١٧٤٫٤ ./. خلال الفترة الأولى وبنسبة ٤٦٫٢ ./. خلال الفترة الثانية وهو ما يعنى أن إضافة الدعم السلعى للفرد إلى متوسط دخل الفرد قد أدى إلى ارتفاع نسبة تغير متوسط دخل الفرد بنسبة أعلى منها قبل إضافة الدعم خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨١/٨٠) . أما خلال الفترة (٨١/٨٠ - ٨٤/٨٣) فإن تغير متوسط دخل الفرد بعد إضافة الدعم كان بنسبة أقل من نسبة التغير قبل إضافة الدعم . ويرجع ذلك إلى اجراءات ترشيد الدعم التى حدثت خلال هذه الفترة والتى ترتب عليها هبوط متوسط نصيب الفرد من الدعم السلعى من ٦٦٫٩ جنيه عام ٨٢/٨١ إلى نحو ٤٣٫٣ جنيه عام ٨٣/ ١٩٨

وبصفة عامة فكما تشير أرقام الجدول رقم (١٦) تراوحت نسبة زيادة متوسط دخل الفرد بعد إضافة الدعم السلعى عنها قبل إضافته بين ٥٫٧ ./. عام ١٩٧٧ ، ونحو ١٤ ./. عام ٨٢/٨١ . وبذلك لا يمكن تجاهل أهمية الدعم السلعى فى زيادة دخول الافراد ورفع مستوى المعيشة بصفة عامه .

(ب) اصلاح الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام : -

ترتب على أسلوب إدارة شركات القطاع العام المتوارث فى الستينات وتداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى تحكم سياسات ادارة هذه الشركات أن ظهرت مشاكل تمويلية مزمنة تتراكم سنة بعد أخرى حيث عجزت كثير من الشركات عن رفع مستحقاتها للغير بصفه عامة والجهاز المصرفى بصفة خاصه ، بعد اسرافها فى السحب على المكشوف والاقتراض بمعدلات متزايدة بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض

أسعار الفائدة أو غيرها من شروط الاقتراض . وفى نفس الوقت لم تستطع تلك الشركات الحصول على مستحقاتها لدى الشركات الأخرى التى تشاركها نفس معاناتها ، وغيرها من أجهزة الدولة الأخرى . ولتدارك هذا الموقف اتجهت الدولة الى زيادة مساهمه الخزانة العامة فى توفير الاعتمادات الماليه لإصلاح الهياكل التمويلية وعلاج مشكلة السيولة بتلك الشركات فضلا عن اعتمادات تسوية الديون والمستحقات ، واعانات الإنتاج وتمويل عجز التحويلات وفوائد السندات المصدرة لتغطية عجز استثمارات شركات القطاع العام .

والجدول رقم (١٧) يوضح تطور مدفوعات الخزانة العامة لتلك الشركات خلال الفترة (١٩٧٩-٨٤/١٩٨٥) .

جدول رقم (١٧)

تطور مدفوعات الخزانة العامة لشركات القطاع العام

(١٩٧٩ - ١٩٨٥/٨٤)

(مليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤ (موازنة)
عجز تحويلات الشركات	١٠٤ر٥	١٥٩ر١	٢١٣ر٩	٢٢٠ر٨	٢٤٥ر٨	١٢٤ر٤
إصلاح الهياكل التمويلية وعـلاج مشكلة السيولة	٢١ر-	٥٨ر٩	٨٧ر٥	٨٦ر٥	١ ٤ر-	٥٠ر-
تسوية الديون والمستحقات	١٥ر٣	٦٢ر١	٢٧ر٥	٦٣ر٧	٤٢ر٢	٥٢ر٣
إعانات الإنتاج لبعض الشركات	٤١ر٣	٥٨ر٣	١١٤ر٢	١١٦ر٤	٤ ٧ر٥	١٥٢ر٧
فوائد سندات تغطية عجز استثمارات الشركات	-	-	-	-	-	-

المصدر : البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٨٦/٨٥ - وزارة المالية ص ١٧

يوضح جدول رقم (١٧) أن الخزانة العامة قد تحملت نحو ٥٠٩ر٥ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ لدعم القطاع العام منها نحو ١٤٦ر٢ مليون جنيه لإصلاح الهياكل التمويلية للشركات وعلاج مشكلة السيولة بها وتسوية الديون والمستحقات بنسبة ٢٨ر٧ ٪ من إجمالى دعم الشركات . وذلك مقابل ١٩ر٩ ٪ عام ١٩٧٩ من إجمالى دعم القطاع العام البالغ نحو ١٨٢ر١ مليون جنيه فى ذلك العام .

وقد ترتب على هذه النفقات المخصصة لدعم القطاع العام أن هبط عدد الشركات الخاسرة من ٤٢ شركة عام ٨٢/٨١ إلى ١٧ شركة فقط عام ٨٤/٨٣(٢٦). ولذلك يقدر أن تنخفض مدفوعات الخزانة العامة لعلاج مشكلة السيولة وإصلاح الهياكل التمويلية وتسوية الديون والمستحقات إلى نحو ١٠٢ر٣ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ بنسبة ٢٣ر٣ ٪ من جملة دعم القطاع العام . كما انخفضت خسائر القطاع العام من ٣٢٠ر٨ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ إلى ٢٤٥ر٨ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ ، ومن المنتظر أن تنخفض إلى ١٣٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ أى بنسبة ٥٨ر١ ٪ عن عام ١٩٨٣/٨٢ .

وتشير إحصائيات الحساب الختامى للموازنة العامة إلى ارتفاع نصيب الحكومة فى أرباح الشركات من ٧٣ر٧ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ إلى ٢٥٤ر٧ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ أى بنسبة ٢٤٥ر٦ ٪ . ويتوقع أن يرتفع إلى ٦٠٠ر- مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ أى بنسبة ١٣٥ر٦ ٪ عن عام ٨٤/٨٣ ، وهذه كلها مؤشرات إيجابية تؤكد أهمية دعم الخزانة فى علاج مشاكل القطاع العام وتحسين أداءه .

تحسين أداء بعض الخدمات والمرافق العامة :

تشير إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى تحسين أداء الخدمات الصحية والاجتماعية ، والإسكان ، والنقل والمواصلات والتعليم والأعلام .. إلخ .

١ — فى مجال الخدمات الصحية :

ارتفع عدد الأسرة من ٧٦٢٥٤ سرير عام ١٩٧٤ إلى ٨٠٣٩٤ سرير عام ١٩٧٩ أى بنسبة ٤ر٥ ٪ . ثم ارتفع إلى ٨٧٦٠٠ سرير عام ١٩٨٣ أى بنسبة -ر٩ ٪ عن عام ١٩٧٩ .

كما ارتفع عدد الوحدات الصحية بالمدن من ٢٣٧٨ وحده عام ١٩٧٤ الى ٢٦٤٧ وحده عام ١٩٧٩ ، ثم إلى ٣١٥٠ وحدة عام ١٩٨٣ أى بنسبة -ر١٩ ٪ أما فى الريف فكان ارتفاع عدد الوحدات الصحية بنسبة -ر٦ ٪ عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٤ ، وبنسبة ٧٢ ٪ عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٧٩ .

٢ — فى مجال النقل والمواصلات :

ارتفع عدد وحدات النقل بالسكك الحديدية من ٣٠٥٠ عربة عام ١٩٧٤ إلى ٣٣٢٧ عربة عام ١٩٧٩ أى بنسبة ١ر٩ ٪ ثم إلى ٤١٧١ عربة عام ١٩٨٣ أى بنسبة ٤ر٢٥ ٪ . وارتفع عدد المكاتب البريدية من ٧٤٦٨ مكتب عام ١٩٧٤ إلى ٨٢٧٦ مكتب عام ١٩٧٩ أى بنسبة ٨ر١٠ ٪ . ثم ارتفع العدد إلى ٨٥٧٣ مكتب عام ١٩٨٣ أى بنسبة ٦ر٣ ٪ ، وارتفعت أطوال الطرق المرصوفة من ١٢١٩٠ كيلو متر عام ١٩٧٤ إلى ١٣١١٥ كيلو متر عام ١٩٧٩

أى بنسبة ٧٫٦ ٪ . أما فى عام ١٩٨٣ فقد ارتفعت بنسبة ١٨٫٨ ٪ عن عام ١٩٨٠ .

٣ – فى مجال الإسكان :

ارتفع عدد الوحدات السكنية المحققة من ١٩٧٩٧ وحدة عام ١٩٧٤ إلى ١٣٠٠٢٧ وحدة عام ١٩٧٩ ، أى بنسبة ٥٥٦٫٨ ٪ ثم ارتفع إلى ١٦٨٥٧٧ وحدة عام ١٩٨٣ أى بنسبة ٢٩٫٦ ٪ .

٤ – فى مجال التعليم :

ارتفع عدد التلاميذ المقبولين بالمدارس فى المرحلة الإبتدائية من ٣٫٩ مليون تلميذ عام ٧٣/ ٧٤ إلى ٤٫٣ مليون تلميذ عام ٧٨/ ٧٩ ثم إلى ٥٫١ مليون تلميذ عام ٨٢/ ٨٣ أى بنسبة ١٨٫٦ ٪ عن عام ٧٨/ ٧٩ .

أما طلاب المرحلة الإعدادية فقد ارتفع عددهم من ١٫١ مليون طالب عام ٧٣/ ٧٤ إلى ١٫٥ مليون طالب بنسبة ٣٦٫٤ ٪ ثم ارتفع إلى ١٫٨ مليون طالب عام ٨٢/ ٨٣ أى بنسبة زيادة ٢٠٫٠ ٪ عن عام ٧٨/ ١٩٧٩ .

وبالنسبة لطلاب المرحلة الثانوية بأنواعها المختلفة فقد ارتفع عددهم من ٦٤٣ ألف طالب عام ٧٣/ ٧٤ إلى نحو ٩٢٨ ألف طالب عام ٧٨/ ٧٩ أى بنسبة ٤٤٫٣ ٪ ثم ارتفع العدد إلى ١٢٩٩ ألف طالب عام ٨٢/ ٨٣ أى بنسبة ٥٠٫٧ ٪ عن عام ٧٨/ ١٩٧٩ .

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعى فقد ارتفع عدد طلاب الجامعات من ٢٧٦ ألف طالب عام ٧٣/ ١٩٧٤ إلى ٤٨٥٫٧ ألف طالب عام ٧٨/ ٧٩ ، أى بنسبة

٩ر٧٥ ٪ ثم إلى ٦ر٦٦٦ ألف طالب عام ١٩٨٣/٨٢ أى بنسبة ٢ر٤٧ ٪ عن عام ٧٩/٧٨ .

٥ — فى مجال الأعلام :

ارتفع عدد ساعات الإرسال الإذاعى من ١٢٨ ساعة فى المتوسط يومياً عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٣١ ساعة المتوسط يومياً عام ١٩٧٩ ، أى بنسبة ٣ر٢ ٪ . ثم ارتفع إلى نحو ١٤٤ ساعة عام ٨٣/٨٢ ، أى بنسبة ٩ر٩ ٪ . كما ارتفع عدد ساعات الإرسال التليفزيونى من ١٧ ساعة فى المتوسط يومياً عام ١٩٧٤ إلى ١٨ ساعة فى المتوسط يوميا عام ١٩٧٩ ، ثم ارتفع إلى نحو ٢٤ ساعة فى المتوسط يوميا عام ١٩٨٣/٨٢ ، أى بنسبة ٣ر٣٣ ٪ عن عام ١٩٧٩ .

٦ — ظهور بعض المدن والمجتمعات الجديدة :

ظهر إلى الوجود بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة بعد انتهاء ظروف الحرب وبعد الإنتهاء من تعمير مدن القناة وسيناء . ومن هذه المدن مدينة مايو ومدينة ٦ أكتوبر ومدينة العاشر من رمضان ، ومدينة السادات ، ومدينة العبور . وذلك لخلق امتداد عمرانى جديد يخفف الضغط على الرقعة الزراعية الموجودة على جانبى النيل والدلتا والتى ترتفع الكثافة السكانية بها رغم أنها لا تشكل سوى نحو ٦ ٪ من مساحة الجمهورية .

ويقدر أن تستوعب المدن والمجتمعات الجديدة نحو ٥ر٦ مليون نسمة بنسبة ـ ر١٠ ٪ من إجمالى سكان مصر عام ٢٠٠٠ (٢٧)

٧ — ارتفاع كفاءة القوات المسلحة وزيادة قدرتها على المشاركة فى المشروعات الإنتاجيه والتنمية :

لم يعد دور القوات المسلحة مقتصراً على مجرد الدفاع عن الوطن ضد العدو بل أمكن بفضل توفير الاعتمادات المالية المتزايدة لها من الموازنة العامة للدولة أن تساهم القوات المسلحة فى مشروعات الخدمة المدنية. وأصبحت تساهم فى حل مشاكل التليفونات وتعبيد الطرق وإنشاء الكبارى واستصلاح الأراضى والمساهمة فى تحقيق الأمن الغذائى وذلك فضلا عن تطوير الإنتاج الحربى والصناعات المدنية . ولعلنا قد سمعنا ورأينا على شاشات التليفزيون مدى كفاءة القوات المسلحة فى تصنيع قطع غيار الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة والبالغة التعقيد وتطوير الأسلحة وتصنيع بعضها فى مصر توفيراً لأعباء النقد الأجنبى الذى يتطلبه استيرادها من الخارج وفى نفس الوقت أصبحت القوات المسلحة المصرية تحصل على كافة أنواع الأسلحة الحديثة من مختلف المصادر الشرقية والغربية مما يجعلها دائمة الإستعداد بالكفاءة المطلوبة لمواجهة أية تهديدات خارجية فى عالم يبلغ انفاقه العسكرى نحو ٥١٨٧٢٧ مليون دولاد عام ١٩٨١ بنسبة زيادة ٢٤٫٦ ٪ عن عام ١٩٧٢ (٣٨).

الخلاصة والتوصيات :

أوضحت دراستنا لظاهرة تزايد الإنفاق العام من حيث الأسباب والنتائج أن الإنفاق العام يتزايد بمعدلات مضطردة الإرتفاع لا تتفق مع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى أو معدلات نمـــو الايرادات العامة خلال الفترة

(١٩٧٤ - ٨٤/٨٥) . وقد أشرنا إلى أن الإنفاق الحكومى فى معظم سنوات الدراسة يمثل نسبة مرتفعة من إجمالى الإنفاق العام رغم أن ما يربو على ثلثى الإنفاق الحكومى إنما هو انفاق جارى استهلاكى وهو ما يزيد من أعباء الموازنة العامة ويقلل من الفائض الجارى المتـــاح لتمويل الاستثمارات العامة فضلا عن المساهمة فى ارتفاع الأسعار المحلية . ويرتبط بالملاحظة السابقة ما لوحظ من ارتفـــاع نسبة الانفاق العام الجارى إلى اجمالى الإنفاق العام وضآلة نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالى النفقات العامة بصورة لا مثيل لها فى عـــديد من الدول النامية والمتقدمة على السواء

ويرجع ذلك إلى ازدياد تدخل الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى واعطائها أولوية كبيرة للنفقات الاجتماعية والصحية والثقافية والعسكرية وغيرها من الأنشطة الجارية

وفيما يتعلق بأسباب نشوء ظاهرة تزايد النفقات العامة فقد أمكن حصرها فى ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية وتزايد أعباء الدين العام ، وتخفيض سعر الصرف والأداء غير الاقتصادى لشركات القطاع العام ، وضعف المدخرات المحلية ، وحاجة البنية الأساسية إلى التجديد والدعم .

وذلك فضلا عن تزايد السكان وتدخل الدولة لحفظ التوازن الاجتماعى، وتزايد متطلبات القوات المسلحة الجارية والرأسمالية . ومن دراستنا لنتائج ظاهرة تزايد النفقات العامة ، اتضح لنا أن هذه النتائج تمثلت فيما يلى :-

- نتائج سلبية مثل عجز الموازنة العامة وارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية ، وزيادة المديونية الداخلية والخارجية ، وعجز ميزان المدفوعات .

- نتائج إيجابية : مثل تحسين دخول بعض الفئات فى إطار دور الدولة فى إعادة توزيع الدخل القومى . ومن هذه الفئات العاملين بالحكومة والقطاع العام وأرباب المعاشات ومنتجى الحاصلات الزراعية التى تسوق تعاونياً وغيرهم من المستفيدين من الدعم السلعى .

ومن النتائج الإيجابية كذلك إصلاح الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام ، وتحسين أداء بعض الخدمات والمرافق العامة فى مجالات الإسكان والتشييد والتعليم والصحة والنقل والمواصلات والاعلام والثقافة .. الخ . وارتفاع كفاءة القوات المسلحة وزيادة قدرتها على المساهمة فى المشروعات الانتاجية والتنمية .

وفى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن أن نتقدم بالتوصيات التالية :

أولا : ضرورة أن يكون الانفاق العام فى حدود الدخل القومى ، ولا يسمح بتجاوزه فى الظروف العادية مهما كانت الأسباب . وذلك منعاً من حدوث آثار سيئة على الأسعار المحلية وأسعار الفائدة وإنفاق القطاع الخاص الجارى والاستثمارى . ونقترح فى هذا الشأن أن يعدل قانون الموازنة العامة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بحيث يتضمن النص صراحة على عدم جواز زيادة الإنفاق العام عن الدخل القومى فى الظروف العادية مهما كانت الأسباب وأن يسترشد فى هذا الشأن ببيانات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية المعتمدة ومؤشراتها .

ثانياً : يراعى وجود تناسب بين مكونات الانفاق العام المحلى منها والأجنبى والربط فى ذلك بين هذه المكونات ومكونات الموازنة العامة للدولة (المحلية والأجنبى) بحيث يتحقق توازن المكون المحلى للموازنة العامة وتحقيق فائض فى المكون الأجنبى للموازنة العامة (زيادة الإيرادات بالعملات الأجنبية عن المدفوعات بالعملات الأجنبية) .

ثالثاً : تجنب حدوث زيادة كبيرة مفاجئة فى الإنفاق العام بصفة عامة ، والانفاق الحكومى بصفة خاصة وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وأن تكون كل زيادة فى الانفاق العام مرتبطة بالظروف الاقتصادية بصفة عامة وبالإيرادات الذاتية بصفة خاصة بقدر الامكان .

رابعاً : لتحقيق ما ذكر فى (ثالثاً) يجب التأكد من أن متوسط الانفاق العام فى الموازنة العامة للدولة يتفق مع متوسط الانفاق العام فى الأجل الطويل خلال فترة طويلة يتلاشى فيها أثر الظروف غير العادية مثل الدورات الاقتصادية أو الحروب أو الكوارث . . . ألخ .

خامساً : تحقيق توازن بين الانفاق العام الجارى والانفاق العام الرأسمالى . ويتطلب ذلك إما تقليل الإنفاق الحكومى إلى إجمالى الإنفاق العام ، أو زيادة النفقات الاستثمارية للقطاع العام بالدرجة الكافية لتحقيق ذلك التوازن . ولما كان هذا البديل الأخير من الصعب تحقيقه فى الوقت الحاضر فلا مفر من إعادة تخصيص الموارد المالية بين الانفاق الحكومى والانفاق الخاص بالقطاع العام بحيث يمكن تكوين فائض جارى مناسب يوجه إلى تمويل إستثمارات القطاع العام الذى يعتبر رسمياً القطاع القائد والرائد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

سادساً : إعادة النظر فى توزيع الاستثمارات العامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث تعطى الأولوية وأكبر الأوزان النسبية لقطاعات الصناعة والكهرباء والطاقه والزراعه والرى ، وأن يليها فى الأهميه قطاعات الإسكان والتشييد والنقل والمواصلات والتعليم والبحوث والشباب ... ألخ .

سابعا : إعادة النظر فى توزيع الاستثمارات الخاصة بالحكم المحلى على المحافظات المختلفة بحيث لا يكون عدد السكان والمساحه ودرجة التحضر فقط هى العناصر الأساسية التى تحكم ذلك التوزيع . إذ لا بد من زيادة الاستثمارات فى المحافظات التى يمكن أن تكون مناطق جذب سكانى وعمرانى فى المستقبل القريب مثل محافظات جنوب سيناء والوادى الجديد ومرسى مطروح وأسوان وكفر الشيخ ومحافظات القناة الثلاث ، والبحر الأحمر . وبالنظر إلى توزيع إستثمارات الحكم المحلى على المحافظات فى موازنة ٨٥/٨٤ يلاحظ أن القاهرة والاسكندريه والجيزة والقليوبية والدقهلية فقط تحصل على ما نسبته ٤٦ ٪ من إجمالى الاستثمارات .

وتتكرر هذه الظاهرة كل عام مما يؤدى إلى إتساع الفجوة الحضارية والانتاجية بين تلك المحافظات وبقية محافظات الجمهوريه وهو ما ينشأ عنه ظاهرة الهجره الداخلية إلى القاهره الكبرى والاسكندرية ويؤدى إلى زيادة الكثافة السكانيه بها والضغط على مرافقها وغير ذلك من مشاكل الازدحام السكانى . بل انه رغم تساوى عدد سكان كل من الغربية والمنيا مع عدد سكان الاسكندرية فان ماخصص لاستثمارات الاسكندرية يزيد على مجموع ماتم تخصيصه للمحافظتين المذكورتين مجتمعتين . قد لا تكون هذه مسئولية جهاز الموازنة وأن التوزيع يتم بناء على ماتراه وزارة الحكم المحلى لكن ذلك لايغير من حتمية إعادة النظر فى قواعد وفلسفة التوزيع بما يتفق مع ظروف المجتمع ومتطلباته.

ثامناً : إستخدام موازنة الأساس الصفرى (Zero-Dase Budgeting) المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية عند إعداد الموازنة العامة الدولة والتى تقوم على تقدير نفقات الجهات المختلفة على مرحلتين :

الأولى : تحديد مجموعات متعددة من قرارات التنفيذ يكفل تضافر كل مجموعة قرارات لتحقيق الأهداف التخطيطية لتلك الجهات ، وتعرف تلك المجموعات بـ «حزم القرارات».

والثانية : المفاضلة والاختيار بين البدائل المختلفة باستخدام طريقة التكافة/ العائد . وبعد هذا الاختيار يدرج الاعتمادات المالية اللازمة للتنفيذ بالموازنة العامه للدولة .

ويحقق إستخدام تلك الطريقة ترشيد النفقات العامة والتأكد من جدواها الاقتصادية ، وتبرير المطالب المالية المختلفة للجهات الإدارية والمشروعات من الموازنة العامه ، فضلا عن أحكام الربط بين الخطة القومية والموازنة العامة للدولة . بيد أن تطبيق هذا الاقتراح يتطلب أولا الاهتمام بقاعدة البيانات والإحصاءات فى مختلف الوحدات وعلى المستوى القومى لكى تكون النتائج سليمة ، وتقديرات الانفاق العام دقيقة

تاسعاً : ضرورة ترشيد النفقات العامة : وهو ما يتطلب ترشيد أنماط الانفاق لدى الجهات الحكومية والقطاع العام مثل الاسراف فى إقامة الزينات والمراسم فى المناسبات أو الاحتفالات القومية والوطنية ، وزيادة أعداد الوفود المسافرة فى مأموريات داخل وخارج الجمهورية ، والمسافرين للعلاج بالخارج من القادرين رغم توافر إمكانيات علاجهم بالداخل ، والاسراف فى الانفاق على الدعاية والاعلان وتهنئة المسئولين والترحيب بهم فى مختلف وسائل

الاعلام ، والاسراف فى إستخدام الورق والمطبوعات الحكومية . . الخ :

كما يتطلب الترشيد أيضاً إعادة النظر فى بعض النفقات التحويلية مثل دعم الفوائد المصرفية ومثل خسائر السينما وخسائر إتحاد الإذاعة والتليفزيون فى بعض السنوات . . . الخ وذلك فضلا عن ترشيد الدعم السلعى لكى يصل إلى مستحقيه وهو مايتطلب بداية تحديد من هو الغنى ومن هو الفقير، وتحديد أفضل أساليب التوزيع ونرى فى هذا الشأن أن توزيع كوبونات الدعم على المستحقين وسهولة صرف التجار لقيمتها من البنوك المحلية وفرض القيود على الاتجار فيها أو التنازل عنها ، وتوفير حرية الاختيار للمستهلك بين السلع المدعمة يعتبر وسيلة مناسبة فى الوقت الحاضر لوصول الدعم إلى مستحقيه .

عاشراً : تقليل درجة تدخل الدولة فى إدارة النشاط الاقتصادى تدريجياً وذلك بفتح مجالات وفرص أكثر أمام القطاع الخاص لتأدية وإدارة بعض الأنشطة التى تقتصر حالياً على الأجهزة الحكومية مثل التعليم الجامعى الذى يكلف الدولة ملايين الجنيهات سنوياً دون تفرقة بين أبناء الفقراء وأبناء القادرين الذين يتزايد عددهم باضطراد فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى (٢٩).

كما يجب عدم إستمرار دعم القطاع العام للشركات التى لاتستجيب هياكلها التمويلية وأداءها الإقتصادى لمحاولات الإصلاح والنظر فى إدماجها فى شركات ناجحة أو تصفيتها . وبذلك تكون سياسة الدعم سياسة مرحلية قصيرة الأجل ينعكس أثرها على فوائض تلك الشركات . ولعله من المناسب أيضاً توفير الحوافز المناسبة (تشريعات وإجراءات وسياسات) الكفيلة بتشجيع أسلوب المشاركة على مستوى المحليات ، وهو ما يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة .

حادى عشر : توسيع قاعدة مناقشة إتجاهات ومؤشرات الانفاق العام المزمع إدراجها فى الموازنة العامة لتحقيق المشاركة الشعبية والإحساس بالمسئولية والاستفادة بالآراء والإتجاهات المختلفة حول معدلات الإنفاق العام المناسبة وكيفية ترشيده وأولوياته وكيفية تمويله . ألخ .

إذ أظهرت إحدى الدراسات الحديثه والموافقة لنتائج إستطلاع رأى معهد جالوب لأبحاث الرأى العام أن الرأى العام الأمريكى يفضل الموازنة المتوازنة وأن إختلفت الأسباب والخلفيات الفكرية . وتشير الدراسة إلى ضآلة أهمية الاعتبارات السياسية والايدلوجية والشخصية ، وتعاظم أهمية الإعتبارات الإقتصادية التى استند إليها المشاركون فى إستطلاع الرأى(٤٠) . وهو ما يعنى أهمية إستطلاع الرأى العام حول تقديرات الانفاق العام ودلالاته المختلفة وكيفية ترشيده ... ألخ ، وحول الموازنة العامة للدولة بصفة أشمل وأعم .

﴿ الهوامش ﴾

(١) Joseph Pechman, Fiscal Policy and Economic Stabilization From : Eewin Mansfield, Economics Second Edition, Norton and Company, Inc , U.S.A. 197 , P,P. 52–55.

(٢) D. A. Aschouer, Fiscal Policy and Aggregate Demand, The American Economic Review, March 1965, PP. 117–129

(٣) Poul Evans, Do Large Deficits Produce High Interest Rates The American Economic Review, Ibid, PP. 98-87.

(٤) راجع فى ذلك : Friedman. Milton and Schwartz Anna I. , A Monetary History of the United States, 1867 – 1961, Princeton . Princeton University Press. 1963, PP. 170–175.

راجع أيضا : Kotlikoff : Taxation and Savings, Journal of Economic Literature Dec. 1984, PP. 1581- 1597.

حيث أشار كوتليكوف أيضاً إلى أهمية تأثير المدفوعات التحويلية (الضرائب السالبة) فى الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات القطاع العائلى وقرارات المستثمرين والعائد على رأس المال وأثر كل ذلك على المفاضلة بين الاستهلاك الحالى والمستقبل، والراحة أو الامتناع الاختيارى عن العمل.

(٥) وترتفع تلك النسبة إلى أكثر من ٧٠٪ فى بعض الدول النامية مثل تشاد وزامبيا وبنين. أنظر فى ذلك :

Peter Heller and Alan Tait, Government Employment and Pay, Finance and Developmen, Sept. 1983, P. 44.

(٦) James P. Werburg, Some Observations on Fiscal Conservatism From: H. C. Harlan, Readings in Economics and Politics Oxford University Press, Inc., U. S. A. , Second Edition, 1966, P. 510,

(٧) Erik LundPerge, The Rise and Eall of the Swedish Model Journal of Economic Literature, March 1985, P. 20.

(٨) Finance and Development Magazine. Sep.'983, P. 14.

(٩) Kotlikoff, OP. cit, P. 15588.

(١٠) IMF, International Financial Statistics. November 1983.

(١١) Peter Heller and Alan Tait, ComParing Gavernment ExPenditures Internationally, Finance and DeveloPment, March 1983, P. 28.

(١٢) حسبت باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة خلال فترة الدراسة ، والصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حيث قسمت عليها أرقام الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية سنوياً للوصول إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة ثم حسب معدل النمو السنوى له فى المتوسط خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٤/٨٥) .

(١٣) راجع فى ذلك :

Otto Eckstain, Public Finance, Second Edition, Prentico - Hall, Iuc, N. J. 1967, Ch. 8, PP. 101-104.

(١٤) U.S. Federal Reserve Bulletin, March 1982.

(١٥) Keith Marsden, Taxes and Growth, Finance and Develo-Pment, SePt. 1983, P. 41.

(١٦) Peter Heller and Alen Tait, ComParing Government ExPenditures Internationally, OP. cit., P. 29

(١٧) حسبت النسبة على أساس تقدير الباحث لعدد سكان الجمهورية عام ٨٤/٨٥ بنحو ٤٥ مليون داخل الجمهورية بمعدل زيادة سنوى قدره ٢,٧٪ سنوياً عن تعداد عام ٧٦ .

(١٨) وفقاً لما جاء بالبيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية

١٩٧٨ المقدم إلى مجلس الشعب عام ١٩٧٧ - ص (١٠) .

(١٩) البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة الماليه ٨٤/٨٥ ص (٤٤) .

(٢٠) راجع فى هذا الشأن: دراسة البنك الأهلى المصرى عن مدى دلالة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى تحديد معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى - النشرة الاقتصادية العدد الأول ١٩٨٣

(٢١) Peter Heller and Plan Sait, Op. cit, PP. 4 -45.

(٢٢) Arab Concessional Assistanee 1975-81, Finance and Development, June 1983, P. 32.

(٢٣) Azizali F. Mohammed, The case by case Appreach to Dept Problems, Finance and Development, March 1985, P. 28.

(٢٤) Business International S; A. - Business International Corporation Egypt : Opportunitiers and Investors, July 1980, P. 76.

(٢٥) Federal Reserve Bulletin, Op'cit', The Appendix.

(٢٦) حمدى عبد العظيم - أثر سياسة سعر الصرف على الموازنة العامه للدولة فى مصر (١٩٦٠ - ١٩٨٠) - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة جامعة الأزهر - ١٩٨٢ غير منشورة . راجع أيضاً مؤلفنا بعنوان « سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٨٧ .

(٢٧) وزارة المالية - مركز معلومات القطاع العام - دراسة عن خسائر القطاع العام ٨٠/٨١ والبيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٨٥/٨٦ - ص ٢٣ .

(٢٨) د . إبراهيم العيسوى - عشر ملاحظات على الخطة الخمسية - مجلة مصر المعاصرة - يوليو/أكتوبر ١٩٨٣ - ص ٢٦٣/٢٦٤ .

(٢٩) وزارة المالية - البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٨٤/٨٥ ص ٢٣/٢٤ .

(٣٠) Shujd Nawaz, Economic Impact of Defense Expenditures, Finance and Development, March 1983, P. 34.

(٣١) IMF, Internationol Financial Statistics. 1983.

(٣٢) Margaret Kelly. Fiscal Deficits and Fund - Supported Programs, Finance and Development, Sept. 1983, PP. 37-39.

(٣٣) Lundberg, The Rise and Fall of the Swedish Model, Op. cit, PP. 26-27.

(٣٤) البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - العدد الرابع ١٩٨٣ ص ٤٩٠ .

(٣٥) حسبت من بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة وبيانات ميزان المدفوعات البنك المركزى المصرى - التقارير السنوية - المجلة الاقتصادية - سنوات مختلفة .

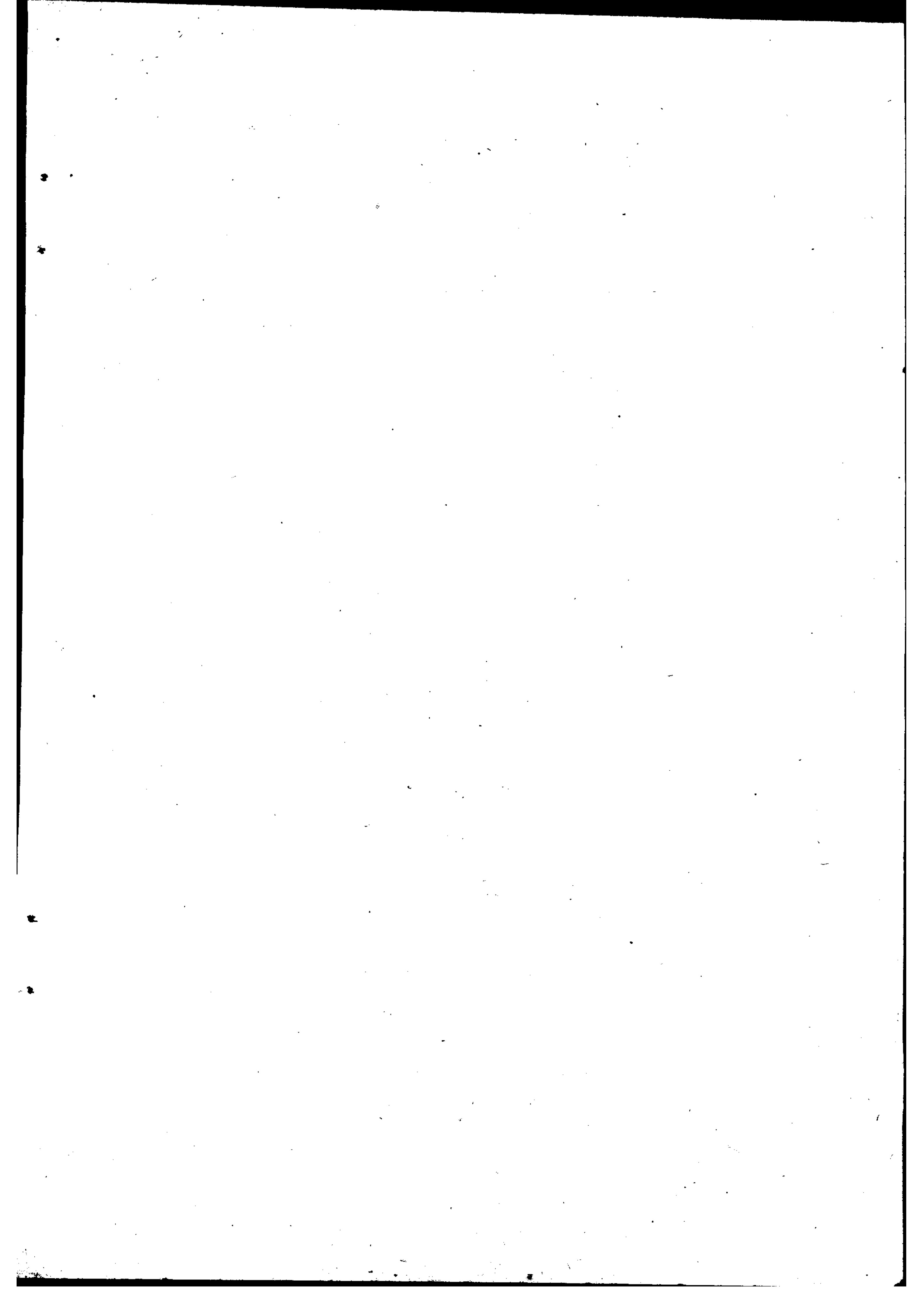
(٣٦) تقرير وزارة الصناعة والثروة المعدنية عن إنجازات القطاع الصناعى عن عام ٨٣/٨٤

(٣٧) جريدة الأهرام بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٥ .

(٣٨) Finance and Development, March 1983, P. 34.

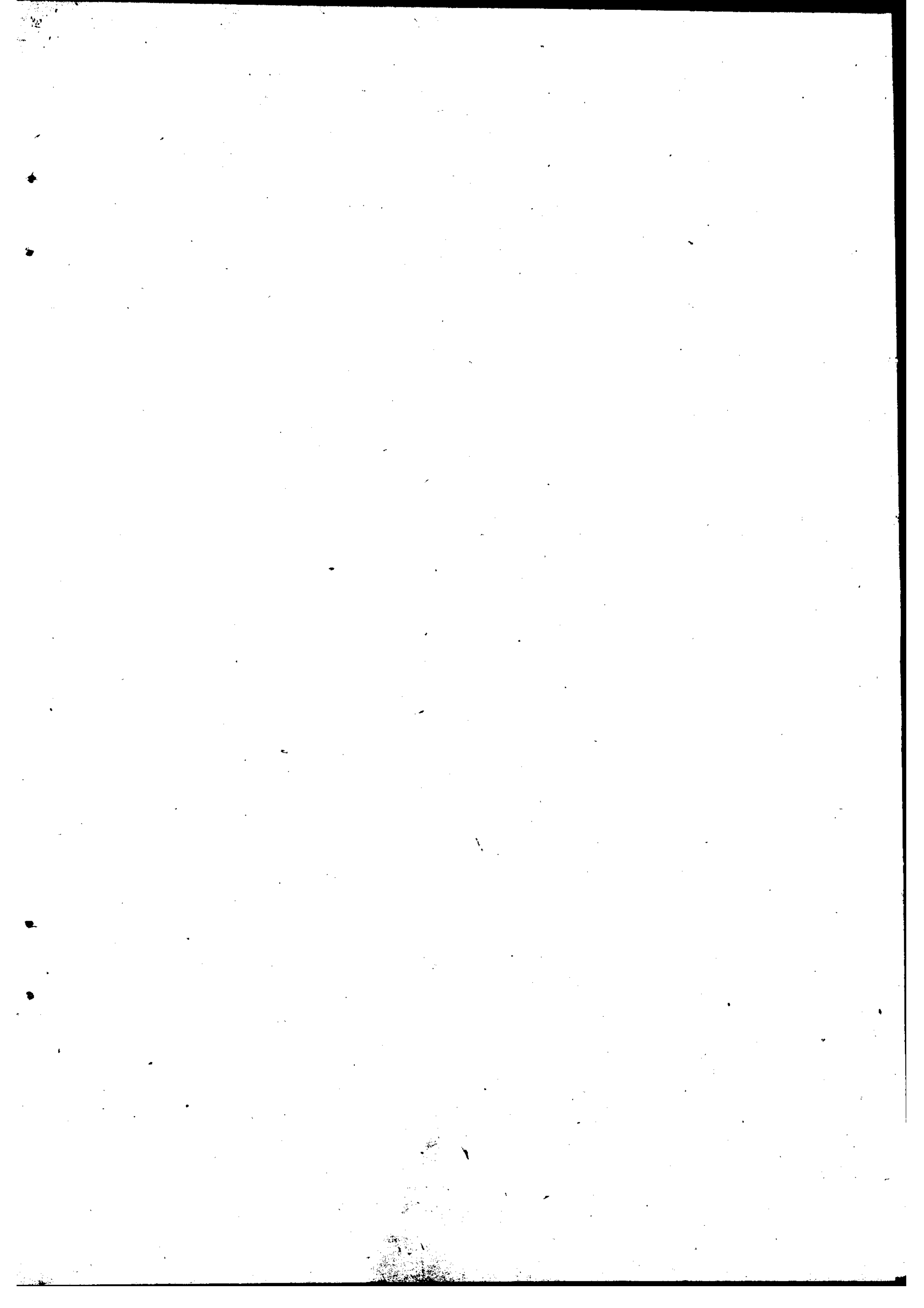
(٣٩) راجع فى ذلك مقالنا بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٤ .

(٤٠) Alan S. Blinder and Douglas Holtz-Eakin, Public Opnion and the Balanced Budget, The American Economic Review, May 1984, PP. 144 - 149.



الفصل الثالث

ظاهرة التعقيدات الجمركية



المقدمة

تعتبر الضرائب الجمركية أحد بنود الموارد السيادية اللازمة لتمويل التنميه الإقتصادية فى مصر من خلال الموازنة العامة للدولة التى تعد سنوياً لبيان كيفية الاستفادة من الموارد الذاتية وغير الذاتية فى الإنفاق على متطلبات الدفاع والأمن القومى والعدالة، وخفض تكاليف المعيشة، وتوفير المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتأدية الخدمات الحكومية ودعم الشركات العامة، وتحقيق دفعة قوية لعجلة الإنتاج عن طريق التوسع فى الاستثمارات العامة فى مختلف قطاعات الصناعة والزراعة والتعدين والطاقة، والتشييد والبناء، والمرافق العامة، والشباب والخدمات الصحية والتعليمية . إلخ.

وتأسيساً على الحقيقة الاقتصادية التى انبثقت فى العصر الحديث والتى أكدت أن دور الموازنة العامة ليس حيادياً وإنما يؤثر على مختلف المتغيرات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلى تخصيص الموارد القومية طبقاً للأولويات المناسبة للمجتمع، نستطيع أن ندرك أن السياسة الجمركية تلعب دوراً هاماً ومؤثراً على تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق الأهداف العامة التى ينشد المجتمع تحقيقها. كما يلاحظ أن دور السياسة الجمركية وآثارها على الإنتاج والاستهلاك والدخل، والأسعار، وميزان المدفوعات.. إلخ يخضع لفكرة مضاعف الضرائب الذى ينطوى على تعدد الآثار وتتابعها مع كل تغيير يحدث فى سياسة الجمارك ومايترتب عليها من أعباء ضريبية سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك المحلى.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التنسيق بين السياسة الجمركية وغيرها من

السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الأخرى وفقاً لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ أن أى تعارض بين السياسات المستخدمة لتحقيق الأهداف المحددة فى تلك الخطة يؤدى إلى تبديد الموارد الاقتصادية القومية وعدم نجاح الخطة العامة . ومن ثم فإن كفاءة وضع السياسة الجمركية، وكفاءة الجهاز الإدارى المسئول عن الجمارك تعتبر شرطاً هاماً جداً لنجاح خطة التنمية وحسن الاستفادة من الموارد القومية .

وتفرض سياسة الانفتاح الاقتصادى على السياسة الجمركية تحد كبير يحتم على الجهاز الجمركى أن يتسلح بالأساليب العلمية الحديثة فى مجالات الادارة أو الانجاز والتقدير والتحصيل والعلاقات بين جهاز الجمارك والأجهزة الادارية الأخرى كالموانى والمطارات والتوكيلات الملاحية . وأجهزة الاستيراد والتصدير ، وشركات القطاع العام والخاص والبنوك العامة والخاصه ، وفرع البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة ، وجهاز الاستثمار والمناطق الحرة . . . إلخ .

وتعتبر إيرادات مصلحة الجمارك أحد المؤشرات الهامة على مدى كفاءة العمل بالمصلحة وعلاقاتها بالممولين . ذلك أن مصلحة الجمارك تعتبر من المصالح الايرادية التى تقوم على ربط وتحصيل الضريبة الجمركية شأنها فى هذا شأن مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب العقارية التى تقوم بربط وتحصيل الضرائب النوعية على الممولين الخاضعين لتلك الضرائب .

وعلى العكس مما سبق فإن كثرة التعقيدات الجمركية وتضارب الاجراءات

وأسس التقدير أو التثمين الجركى والتعسف فى الربط وعدم اتباع الأساليب الحديثة فى مجالات الحفظ والفهرسة وتخزين المعلومات واسترجاعها يؤدى إلى كثرة المنازعات وانخفاض الحصيلة وارتفاع رقم المتأخرات الجمركية ، واستياء الممولين والتشجيع على محاولات التهرب ناهيك عن الآثار السلبية التى يمكن أن تترتب على الاستثمار المحلى والأجنبى فى مصر وعلى الإنتاج والدخل والأسعار . . . إلخ .

وفى هذه الدراسة نحاول الوقوف على أثر التعقيدات الجمركية على إيرادات الدولة من الجمارك وعلى المتأخرات من حصيلة الجمارك وعلى المناخ الاستثمارى بصفة عامة ، وذلك بهدف التوصل إلى بعض المقترحات التى يمكن أن يؤدى الأخذ بها إلى زيادة إيرادات الجمارك وتحسين العلاقة بين الممول وجهاز الجمارك وانعكاس ذلك على الإنتاج المحلى والدخل القومى ونجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونتناول بحث هذا الموضوع فى أربعة مباحث : نخصص الأول منها لبيان أهم التعقيدات الجمركية موضع الشكوى من المتعاملين مع جهاز الجمارك .

ونخصص المبحث الثانى : للتعرف على تطور حصيلة الجمارك خلال الفترة (١٩٧٣ - ٨٤/٨٥) وأهميتها النسبية إلى الإيرادات السيادية للدولة ومدى مساهمتها فى تغطية كل من الإنفاق الجارى والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة . كما نتناول بالدراسة مرونة الحصيلة الجمركية بالنسبة للتغير فى قيمة الواردات السلعية .

أما المبحث الثالث : فسوف يتضمن دراسة لأثر التعقيدات الجمركية على المتعاملين مع جهاز الجمارك وتطور قيمة الإعفاءات الجمركية وحركة المتأخرات مقارنة بتطور قيمة الواردات السلعية السنوية .

وفى المبحث الرابع : نتناول بعض المقترحات التى يمكن أن تسام فى القضاء على ظاهرة التعقيدات الجمركية وزيادة حصيلة الجمارك ومنع الشكاوى والأضرار التى يواجهها المستثمرون والمنتجون أو المستوردون والمصدرون تدعيماً لسياسة الانفتاح الاقتصادى والإنتاجى .

المبحث الأول

ظاهرة التعقيدات الجمركية

تمهيد :

أنشئت مصلحة الجمارك في مصر لكي تتولى فحص السلع الواردة من الخارج وفرض الرسوم الجمركية عليها ولكي تقوم مصلحة الجمارك بتحصيل إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية فإنها تلجأ إلى اتباع بعض الإجراءات الإدارية واستيفاء بعض البيانات والإقرارات والاطلاع على بعض الفواتير أو المستندات وذلك حتى يتسنى لها ربط الضريبة الجمركية على السلع الواردة بعد التأكد من حتميه إخضاعها للضريبة .

وقد حدد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المقصود بالضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملاحقة بها فيما يلي :(١)

١ - ضريبة الوارد المقدرة في التعريفة الجمركية .

٢ - الضريبة الإضافية على الواردات والصادرات المحددة بقرارات رئيس الجمهورية رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٦٣ .

٣ - الرسم الإحصائي الجمركي المفروض بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ .

٤ - رسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ .

وقد كشفت تجارب السنوات الماضية منذ إنشاء مصلحة الجمارك حتى

الآن عن وجود بعض المشاكل وسوء الفهم وتعدد التفسيرات للتشريع الجمركى الواحد وذلك من جانب كل من الممول المستورد ، ومصلحة الجمارك الأمر الذى ربما يؤدى إلى احالة النزاعات إلى القضاء للفصل فيها وقد يستغرق ذلك وقتاً طويلا وأعباء مالية .

وبصفة عامة يمكن تقسيم التعقيدات الجمركية إلى عدة أنواع على النحو التالى :

(أ) تعقيدات إدارية وتنظيمية .

(ب) تعقيدات فنية .

(ج) تعقيدات تشريعية .

ونعرض فيما يلى تفسيراً لكل نوع على حدة :

أولا : تعقيدات إدارية وتنظيمية : ـ

وتتمثل هذه التعقيدات الإدارية فى تعدد الجهات التى يجب على المستورد الحصول على موافقاتها وما تطلبه كل جهة من مستندات وفحوص فنية وهو ما يستغرق وقتاً طويلا وينتج عنه مشاكل تعانى منها مصلحة الجمارك مثلما يعانى منها المستوردون أو المصدرون . إذ يلزم لحصول المستورد على موافقة الجمارك على الافراج عن السلع المستوردة حصوله على توقيعات عدة جهات مختلفة مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الرقابة الصناعية ، وهيئة الإستثمار بالنسبة لمشروعات الانفتاح الاقتصادى المنشأة فى ظل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وذلك بالإضافة الى موافقات عدة جهات أخرى تحددها طبيعة ونوع السلع المستوردة فالسلع

الغذائية المستوردة مثلا يلزم المستورد بالحصول على موافقات أو تأشيرات وزارات الصحة والزراعة والتموين والصناعة بالنسبة لبعض الأنواع ، وذلك قبل الإفراج الجمركى عن الواردات .

ويلاحظ أنه حتى بالنسبة لنظام الإفراج المؤقت عن السلع المستوردة تشترط مصلحة الجمارك إستيفاء عدة بيانات ومستندات حكومية ومصرفية قبل الإفراج رغم أن المستفيد الأول من هذا النظام هى وحدات الجهاز الإدارى الحكومى وشركات القطاع العام ، وهو ما يترتب عليه ظاهرة تكدس السلع فى مخازن وشون الجمارك والموانى . ولعل هذا مادعا جهاز المدعى العام الإشتراكى عام ١٩٨٣ إلى المطالبة بسرعة معالجه أوجه القصور فى الافراج عن الرسائل بحيث لا تترك الجمارك المستندات لأصحاب الشأن لاستيفائها من المختصين منعاً من حدوث تلاعب فى بياناتها وأن يكون تداول تلك المستندات تحت رقابة مصلحة الجمارك كما أوصى بأن يتم تعديل نظام معاينه بعض السلع المستوردة كالأخشاب بحيث يكون عن طريق لجنة فنية تثبت الإجراءات فى محضر تفصيلى (٢)

ومن مظاهر التعقيدات التنظيمية فى مجال الجمارك تداخل أعمال المراقبة العامة المنافذ الجمركية نظراً لقيام بعض الوحدات بأعمال الرقابة على وحدات أخرى فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بأداء مهامها كوحدة جمركية مساعدة مما يؤدى إلى صعوبة تحديد المسئولية وعدم تحديد الاختصاصات داخل مصلحة الجمارك . إذ تتداخل إختصاصات المراقبة العامه للمنافذ مع إختصاصات كل من مراقبة الواردات ، والصادرات ، والأسواق الحرة ، وتفتيش الركاب وغيرها .

يضاف إلى ما سبق وجود بعض المنافذ الجمركية وإدارات الجمارك فى بعض المناطق لا يستطيع القائمون على إدارتها إتخاذ قرارات عاجلة فى بعض الموضوعات نظراً لنص القانون على إعطاء سلطة البت فى بعض الأمور لمديرى العموم فقط . ويترتب على ذلك ضياع الوقت واحتمال تحقيق خسائر المستوردين تفرضها أهمية عنصر الزمن بالنسبة لبعض الأنشطة .

ويؤخذ على الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك عدم وجود إدارات للبحوث الجمركية والاحصاءات وعدم وجود وحدات للمراجعة فى الوحدات الجمركية تتولى مراجعة البيانات الجمركية والتقدير الرسوم الجمركية والتأكد من سلامة الاعفاءات الجمركية ، كما يلاحظ عدم وجود إدارات للتفتيش على الاعفاءات الجمركية وحفظ بياناتها وإسترجاعها بوسائل علمية حديثة . ورغم أن القانون رقم ٩١ لسنه ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية قد تضمنت مثل هذه الإدارات إلا أنها لم توجد حتى الآن .

ورغم إنشاء حاسب آلى بمصلحة الجمارك بالتعاون مع فرنسا منذ عام ١٩٧١ إلا أنه لم تستفد منه مصلحة الجمارك كما ينبغى . إذ أن الإحصائيات الجمركية الخاصة بأنواع ومواصفات وقيمة السلع المعفاة من الجمارك خلال السنوات الخمس الماضية مثلا غير متاحة وكذا الحال بالنسبة لأرصدة المتأخرات الجمركية . وذلك فضلا عن وجود تضارب بين بيانات مصلحة الجمارك وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وبيانات البنك المركزى المصرى فيما يتعلق بالواردات والصادرات .

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم حدوث عدة تعديلات فى الهيكل التنظيمى

لمصلحة الجمارك إلا أن التوصيف الوظيفى لعمل مأمور الجمارك أو الفاحص أو المثمن لم يطرأ عليه تغيرات مماثلة . كما أن جهود المصلحة فى مجال إعداد العاملين وتدريبهم لم تواكب تلك التعديلات أيضاً . وذلك فضلا عن قصور نظم الحوافز والجزاءات ويؤدى هذا كله إلى إستمرار حدوث تعقيدات إدارية ومكتبية وأخطاء وتهرب . . . الخ . ويكفى الإشارة فى هذا الشأن إلى نتائج الدراسة الميدانية التى نشرها الأهرام الإقتصادى عام ١٩٨٣ والتى أوضحت أن ٦٢ر٥ ٪ من موظفى الجمارك يرون أن العمل الحالى لا يتناسب مع تخصصهم العلمى ، وأن ٧٥ ٪ من الموظفين بالجمارك يرون أن العمل الحالى لا يتفق مع ميولهم ورغباتهم . كما اتضح أن خبرات هؤلاء الموظفين قد تم إكتسابها بطريق التجربة والخطأ والاجتهاد الشخصى (٢) .

ويلاحظ على الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك أيضاً الاتجاه إلى زيادة عدد الإدارات والمراقبات المركزيه دون أن يكون ذلك مقترنا بتوسع مماثل فى الوحدات التنفيذية على نحو يكفل لا مركزية إتخاذ القرارات الأمر الذى ربما يعوق سير العمل اليوى بالكفاءة المطلوبة .

ثانياً : التعقيدات الفنية :

يشكو المتعاملون مع الجمارك من بعض التعقيدات الفنية المتمثلة فى ربط الضريبة الجمركية وتحديد البند الجمركى المناسب للسلع المستوردة والذى قد تختلف بشأنه وجهات النظر من مأمور جمرك إلى مأمور آخر ، ومن جهة مستوردة إلى أخرى . ونشير فى هذا الصدد إلى بعض المنازعات التى حدثت

بين مصلحة الجمارك وشركات الأدوية فيما يتعلق بالمضادات الحيوية وبعض الكيماويات المستوردة التي تتعدد أسعارها العالمية ومواصفاتها وبنودها ومن ثم تتعدد الفئات وقيم الضرائب الجمركية الممكن تحصيلها طالما أن المستورد لم يقدم فواتير معتمدة وموثقة أو مطابقة لقوائم الأسعار الصادرة عن شركات الإنتاج الأجنبية في دول المنشأ .

ويتطلب الأمر في مثل هذه الحالة استطلاع الجمارك لرأى بعض الجهات المعنية مثل الرقابة الصناعية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وغيرها تبعاً لطبيعة كل سلعة مستوردة .

وفيما يتعلق بالتعريفة الجمركية فإنه يلاحظ كثرة عدد فئاتها الأمر الذى يوجب إعادة النظر فيها بحيث يتم إدماج بعض الفئات فى بعضها توفيراً للوقت والجهد عند حساب الرسوم الجمركية والإقلال من شكاوى المستوردين والنزاعات بينهم وبين مصلحة الجمارك . كما يعاب على نظام التعريفة الحالى تفاوت العبء الضريبى من منتج إلى آخر بسبب وضع هذه المنتجات فى فصول مختلفة مما يترتب عليه تفاوت أسعار الضريبة الجمركية المفروضة عليها .

وقد أدى صدور قانون الضرائب على الإستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إلى فرض أعباء جمركية إضافية على الواردات حينما أخضع بعض السلع المستوردة كالسكر والدقيق الفاخر والشاى والبن وبعض المشروبات والكحولات والسجائر والسيارات والأسمدة والأجهزة الكهربائية وبعض المنتجات البترولية وغزل القطن وغيرها لضريبة الإستهلاك .

وقد أدى هذا إلى زيادة أعباء العمل لدى مصلحة الجمارك والإخلال بفلسفة فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات وهو ما يتطلب إعادة النظر فى قانون التعريفة الجمركية .

ويلاحظ أنه بينما يتم فتح اعتمادات الإستيراد بواسطة الجهاز المصرفى على أساس سعر الصرف المحدد رسمياً زائداً قيمة العلاوة المتغيرة وفقاً لظروف عرض وطلب النقد الأجنبي والمعلنه بواسطة البنك المركزى المصرى وفقاً للإجراءات والقرارات الاقتصادية الأخيرة والتى جعلت قيمة الدولار حاليا يقدر بنحو ١٢٧ قرشا ، فإن حساب وعاء الضريبة الجمركية لايزال يتم على أساس سعر الصرف المحدد عام ١٩٧٠ وهو ما يعتبر دعما للواردات دون تفرقة بين ما يلزم منها للتنمية الاقتصادية وما هو استهلاكى. *

وذلك بالرغم من أن المادة (٢٢) من قانون الجمارك تنص على تقدير القيمة الموضحة بنقد أجنبي على أساس القيمة الفعلية للسلع الواردة مقومة بالجنيه المصرى فى ميناء أو مكان الوصول وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية .

وقد كانت الواردات السلعية من دول الاتفاقيات تحسب قيمتها على أساس ٤٠ قرشا للدولار حتى ١٩٨٤/٨/١ عندما صدر قرار وزير المالية بتوحيد المعاملة الجمركية لكافة الواردات وجعل السعر ٧٠ قرشا للدولار (٤). ويعتبر هذا الإجراء خطوة هامة يجب أن يتبعها خطوات أخرى تتمثل فى تعديل سعر الصرف الذى تحسب على أساسة قيمة الوعاء الضريبى الذى تربط عليه الضرائب والرسوم الجمركية .

وهناك بعض المشاكل الأخرى التى تثور بين المستوردين ومصلحة

---

* كان ذلك وقت صدور قرارات يناير وابريل ١٩٨٥ وقبل صدور القرارات الخاصة بتعديل سعر الصرف للأغراض الجمركية عام ١٩٨٦ وقرارات إنشاء السوق المصرفية الحرة ١٩٨٧ .

الجمارك لدى النظر فى رد قيمة الرسوم والضرائب الجمركية السابق تحصيلها وفقاً لنظام (الدروباك) عند قيام المستورد بتصدير السلع التى استخدم فى صنعها مواد أو سلع وسيطة مستوردة .

وكذلك الحال عندما يتم إستيراد منتجات صناعية مصرية يدخل فى صنعها أجزاء أو مواد مستوردة وكان قد سبق تصديرها إلى الخارج . إذ تصر الجمارك فى مثل هذه الحالة على تقدير قيمة أو تحديد بند أو رسوم جمركية على كل قطعة مستوردة وهو ما يستغرق وقتاً طويلا فضلا عن عدم قبول ذلك منطقا لتعارضه مع اتجاه الدولة إلى تشجيع الصادرات المصرية وتشجيع المصريين المقيمين بالخارج لها .

ولا يحق لنا أن نلقى اللوم كله على الجمارك وحدها ، إذ أن المستوردين وتصرفات بعضهم من الدخلاء على التجارة أرادوا استغلال سياسة الإنفتاح الاقتصادى للإثراء السريع والتهرب من قواعد وقوانين النقد والإستيراد وتفادى ضوابط ترشيد الإستيراد

ذلك أن البعض منهم يلجأ إلى تغيير شكل السلع الواردة والمفرج عنها وفقاً لنظام السماح المؤقت أو الدورباك وعدم تصنيع المواد الوسيطة أو المستوردة أو تصديرها للخارج مصطنعا بذلك ثغرة فى القوانين والقرارات الهادفة إلى ترشيد الإستيراد وضوابط النقد الأجنبى

أضف إلى ما سبق لجوء البعض من المستوردين إلى تزوير أو اصطناع فواتير الشراء والمستندات الصورية بهدف التهرب من أداء الضريبة الجمركية الواجب سدادها لمصلحة الجمارك أو دفع ضرائب جمركية أقل كثيراً مما ينبغى وقد يحدث أن يرفض بعض المستوردين سداد الضريبة والتنازل عن

السلع ليتم بيعها بالمزاد لحساب الجمارك ويكون أول من يزايد على قيمة السلع الواردة وشراءها بقيمة تقل عن قيمة الشراء والضرائب الجمركية الواجب سدادها وهو ما يعتبر تهرباً أيضا من الخضوع للعبء الضريبي

وقد أدى كل ما سبق إلى فقدان الثقة بين مأمور الجمارك والمستوردين والمصدرين الأمر الذى غالبا ما يدفع الجمارك إلى التشدد فى الإجراءات والمستندات والإستعانة بقرائن أخرى خلاف المستندات المقدمة مثل كتالوجات الشركات العالمية والغرف التجارية وغيرها كما لجأت الجمارك إلى إعداد سجل أو قائمة سوداء تضم أسماء من يتم ضبطهم فى عمليات التهرب الجمركى وتزوير المستندات لحرمانهم من الحصول مستقبلا على أية تسهيلات جمركية فى مجال السماح المؤقت أو الدروباك.

وفيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية يلاحظ أنه رغم صدور قانون الإعفاءات الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بهدف ترشيد تلك الاعفاءات وجعل سلطة منح الإعفاء فى يد وزارة المالية إلا أن هناك بعض المشاكل التى كشف عنها التطبيق مثل إعفاءات السلع الواردة برسم المناطق الحرة رغم عدم أهميتها للتنمية الاقتصادية. إذ أن القانون لم يخضع سوى نحو ١١ سلعة واردة برسم المناطق الحرة للضرائب والرسوم الجمركية. كما أن هناك بعض السلع المعفاه لجمعيات الإسكان التعاونى وفقاً لقانون التعاون الإستهلاكى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ رغم ما هو معروف من سوء استغلال تلك الجمعيات لأزمة المساكن وقيامها ببيع الوحدات السكنية وتحقيق أرباح طائلة وضياع حقوق الخزانة العامة من الضرائب والرسوم المختلفة. ومثال ذلك أيضا الإعفاءات الممنوحة لشركات السياحة والفنادق وبعض مشروعات الاستثمار التى تحقق أرباحا طائلة دون تفرقة بين ما هو منها قطاع خاص مصرى أو مشترك أو أجنبى.

وتثور فى هذا الصدد أيضاً مشكلة تعدد الوزارات والمصالح التى تتخذ من القرارات والإجراءات ما يلزم معه أن تتولى مصلحة الجمارك فحصه ودراسته لإستصدار قرار بالإعفاء من الجمارك أو الإفراج المؤقت. حيث أن قانون الإعفاءات الجمركية قد تضمن بعض الإعفاءات التى يجوز لبعض الوزراء أو رؤساء الهيئات العامة طلبها من وزارة المالية وهو ما يعنى أن ضوابط منح الإعفاءات الجمركية لم تستقر بعد كما يجب ودون أن يحدث نوع من تنازع الإختصاصات بين الوزارات المختلفة ووزارة المالية . ويضاف إلى ذلك أن هناك بعض الإعفاءات الجمركية التى لا تزال تصدر بقرارات جمهورية ، وقرارات رئيس الوزراء . أى أن سلطة منح الإعفاءات لا تزال مجزأة .

ثالثاً : التعقيدات التشريعية :

هناك بعض التعقيدات التشريعية التى تسبب بعض المشاكل وتضارب وجهات النظر فى تفسير نصوص تلك التشريعات خاصة مايتعلق منها بالإعفاءات الجمركية لأغراض الإستثمار والمناطق الحرة . ويعتبر القانون الجمركى من أكثر القوانين استقراراً إذ أن آخر قانون جمركى جارى العمل به حالياً هو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ولم يطرأ على هذا القانون أى تغيير سوى تعديلات المواد المتعلقة برد الرسوم الجمركية ، وبالتهرب الجمركى ، وبالإعفاءات الجمركية وذلك بهدف مواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية التى شهدتها البلاد منذ الأخذ بسياسة الإنفتاح الاقتصادى . ورغم الحقيقة السابقة إلا أن هناك العديد من القرارات الوزارية التى بناء عليها يتم تنفيذ نصوص قانون الجمارك وهى كثيرة التغيير من فترة لأخرى مما يؤدى إلى نشوء ظاهرة عدم استقرار التشريعات وتضارب وجهات النظر وتعدد التفسيرات لما يقصده القانون ومن ثم حدوث بعض النزاعات بين مصلحة

الجمارك وبعض الجهات الحكومية والقطاع العام والمصدرين والمستوردين أمام القضاء والمحاكم لسنوات طويلة وهو ما يؤدى إلى فقدان الثقة بين مصلحة الجمارك والمتعاملين معها وتزايد المتأخرات الجمركية سنة بعد أخرى

وفيما يتعلق بالقوانين الصادرة بهدف تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة والقوانين الهادفة إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتتضمن بعض التيسيرات أو الإعفاءات الجمركية مثل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقانون التعاون الاستهلاكى وبعض قوانين الاستيراد والتصدير نجد أحياناً حدوث تعارض بين تفسيرات وقرارات مصلحة الجمارك وتفسيرات الجهات المعنية مثال ذلك ما يتعلق بتطبيق المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن خضوع منتجات المناطق الحرة للضريبة الجمركية . إذ بينما ترى مصلحة الجمارك أن التخفيض المقرر فى هذه المادة يستحق على المواد الأوليه والمكونات الوسيطه المستخدمه فى صنع المنتجات النهائية نجد أن تفسيرات هيئة الاستثمار والمناطق الحرة ورجال الأعمال توضح أن التخفيض المشار إليه فى تلك المادة يستحق على المنتجات التامة الصنع شأنها فى ذلك شأن المنتجات المستوردة من الخارج ، ولم يتم حسم هذا الخلاف فى الرأى حتى الآن .

وبعد استعراض تلك التعقيدات الإداريه والتنظيمية والفنية والتشريعية التى تتصف بها أعمال الجمارك واجراءاتها وتشريعاتها نحاول فيما يلى التعرف على تطور حصيلة الجمارك منذ عام ١٩٧٣ ومدى مرونتها وأهميتها فى تغطية الإنفاق الجارى وعجز الموازنة العامة للدولة فى المبحث التالى .

المبحث الثانى

تطور الإيرادات الجمركية ومرونتها

تمهيـــد :-

تعتبر ايرادات الجمارك أول مرآة ينعكس عليها جهود وكفاءة العمل فى جهاز الجمارك مع أخذ العوامل الأخرى فى الحسبان مثل قيمة الواردات خلال فترة الدراسة وأسعار الضريبة الجمركية المطبقة وتعديلاتها .

وفى هذا المبحث نتناول بيان التطور الذى حدث فى ايرادات الجمارك وأهميتها فى مواجهة التزامات الموازنة العامة ومرونتها بالنظر إلى تغير قيمة الواردات السلعية وذلك خلال الفترة (١٩٧٣ - ٨٤ / ٨٥) .

(أ) تطور ايرادات الجمارك :

يشتمل الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) على حصيلة الجمارك خلال الفترة المذكورة وعلاقتها بكل من الايرادات السياديه والإنفاق الجارى والعجز الكلى بالموازنة العامة للدولة والواردات السلعية ومنه يمكن استنتاج ما يلى :

١ - يبلغ المعدل المتوسط السنوى لزيادة ايرادات الجمارك خلال فترة الدراسة نحو ١ر٢٦ ٪ وهو معدل متواضع بالنظر إلى وجود بعض المؤثرات التى حدثت خلال الفترة وهى تعديلات أسعار الضريبة الجمركية عامى

١٩٨٠،١٩٧٧ ، والزيادة المضطردة فى قيمة الواردات وتعديلات سعر الصرف الذى يتم على أساسه حساب قيمة الوعاء الضريبى الخاضع للضريبة الجمركية (الإتفاقيات) .

٢ - تتجه نسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالى الايرادات السيادية إلى التقلب بين الزيادة والنقصان إذ بينما ارتفعت النسبة إلى ٤١٫٤ ٪ عام ١٩٧٥ مقابل ٣٢٫٥ ٪ عام ١٩٧٣ ، فقد اتجهت بعد ذلك إلى الإنخفاض إلى ٢٩٫٦ ٪ عام ١٩٧٧ ثم الزيادة إلى ٣١٫٥ ٪ عام ٨١/٨٠. وذلك بسبب انخفاض الوزن النسبى للضرائب غير المباشرة الأخرى فى ذلك العام إلى ٤٨٫٧ ٪ مقابل ٥٤٫٧ ٪ عام ١٩٧٣[٥]. وعادت نسبة ايرادات الجمارك إلى اجمالى الايرادات السيادية مرة أخرى إلى الإنخفاض إلى ٢٦٫٦ ٪ عام ٨٢/٨١ وذلك لإرتفاع الوزن النسبى لإيرادات الضرائب المباشرة إلى ٤١٫٤ ٪ فى ذلك العام مقابل ٣٨ ٪ عام ٨١/٨٠[٦] ويستهدف تحقيق ثبات الوزن النسبى لإيرادات الجمارك إلى اجمالى الايرادات السيادية خلال عام ٨٥/٨٤ وذلك بالمقارنة بأعوام ٨٣/٨٢ ، و٨٤/٨٣ كما يتضح من الجدول رقم (١) . كما ترتفع الإيرادات إلى ٢٦٤٠ مليون جنيه عام ٨٦/ ١٩٨٧ ، (البيان المالى عن موازنة عام ١٩٨٧/٨٦)

٣ - تتراوح نسبة مساهمة ايرادات الجمارك فى تغطية الإنفاق الجارى بين ٧٫٦ ٪ عام ١٩٧٤ ، و١٣٫٢ ٪ عام ٨٤/٨٣ (تقديرى) . وتعتبر هذه النسب متواضعة أيضاً بالنظر إلى معدلات التزايد السنوى للإنفاق العام فى مصر. اذ يبلغ المعدل المتوسط السنوى لزيادة الإنفاق الجارى خلال الفترة الموضحة بالجدول رقم (١) نحو ٢٦ ٪ ، وهو من أعلى المعدلات على مستوى الدول النامية والمتقدمة التى تعطى أولوية للإنفاق الاستثمارى[٧].

٤ - تتصف نسبة ايرادات الجمارك إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة

للدولة بالثبات النسبى . إذ أنها تتراوح بين ٢ر٣١ ٪ ، ٩ر٤٥ ٪ (باستثناء عام ١٩٧٤ الذى انخفضت فيه تلك النسبة إلى ١ر٢٥ ٪ نتيجة لزيادة عجز الموازنة العامة بنسبة ٩٤ ٪ عن عام ١٩٧٣ نظراً لأعباء معركة ١٩٧٣ المجيدة) .

وهكذا يتضح لنا أن تطور ايرادات الجمارك لم يكن متناسباً مع تطور كل من الإنفاق الجارى وعجز الموازنة العامة . وذلك فضلا عن ضآلة الوزن النسبى لايرادات الجمارك إلى إجمالى الايرادات السيادية للدولة ، ناهيك عن ضآلة المعدل السنوى المتوسط لزيادة تلك الايرادات الجمركية بالنظر إلى ما حدث من تغيرات تتعلق بأسعار الضريبة الجمركية وسعر الصرف وقيمة الواردات التى سوف نتناول فيما يلى العلاقة بين تطورها وتطور قيمة الايرادات الجمركية لمعرفة معدل مرونتها .

(ب) مرونة الحصيلة الجمركية :

يتضمن الجدول رقم (٢) العلاقة بين الواردات السلعية واجمالى ايرادات الجمارك خلال الفترة (١٩٧٣ - ٨٤/٨٥) ومنه يمكن ملاحظة ما يلى : -

١ - اتجاه نسبة ايرادات الجمارك إلى قيمة الواردات السلعية إلى الانخفاض حتى بلغت نحو ٧ر١٧ ٪ عام ٨٠/٨١ مقابل ٩ر٣٢ ٪ عام ١٩٧٣ ويرجع ذلك إلى أنه بينما بلغت نسبة زيادة قيمة الواردات نحو ٩٧٣ ٪ خلال هذه الفترة فإن نسبة زيادة ايرادات الجمارك قد بلغت نحو ٤٧٦ ٪ فقط خلال نفس الفترة . وقد يمكن تفسير ذلك فى جانب منه بالتوسع

فى منح الاعفاءات الجمركيه التى تقررت بموجب قرارات الاستثمار وقوانينه فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى .

٢ - اتجهت نسبة ايرادات الجمارك إلى قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (٨١/٨٢ - ٨٣/٨٤) إلى الزيادة حتى بلغت نحو ٣٥ ٪ عام ٨٣/٨٤ . وذلك بسبب التوسع فى الاستيراد السلعى الذى بلغ نحو ٦ر٦ بليون جنيه فى الوقت الذى بذلت فيه بعض الجهود لترشيد الاعفاءات الجمركيه واخضاع السلع الواردة برسم المناطق الحرة للضرائب والرسوم الجمركية وإلغاء بعض الاعفاءات التى لم يعد لها مبرر وتلك التى كانت ممنوحة لبعض الأنشطة غير الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - بناء على الاتجاهات السابقة لزيادة كل من حجم الواردات السلعية وإيرادات الجمارك أمكن لنا تقدير معامل المرونة لحصيلة الضرائب والرسوم الجمركية . وقد تبين لنا كما هو موضح بالجدول المشار إليه آنفاً أن حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية خلال الفترة (٧٣ - ٨٠/٨١) تتسم بضعف المرونة فهى أقل من الواحد الصحيح فى معظم السنوات بإستثناء عامى ٧٥ ، و ١٩٧٦ (قبل التوسع فى الاعفاءات الجمركية وإزدهار نشاط المناطق الحرة وما تبعه من حالات تهرب جمركى عديدة) .

٤ - أما خلال الفترة (٨١/٨٢ - ٨٣/٨٤) فإن معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح وهو ما يعكس أهمية بعض الجهود الجمركية والتغيرات التشريعية التى حدثت فى نطاق الاعفاءات الجمركية ومحاولات التخلص من ظاهرة التهرب الجمركى . كما يعكس التعديلات التى حدثت فى أسعار الضرائب والرسوم الجمركية منذ عام ١٩٨٠ ، ويكفى الإستدلال على ذلك بأنه على الرغم من هبوط قيمة الواردات السلعيه عام ١٩٨٢/٨٣ بنسبة ٩ر٢ ٪ عن

عام ٨٢/٨١ فإن حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية قد ارتفعت بنسبة ٣٣ر٩ ٪ خلال نفس الفترة . وفى عام ٨٦/٨٥ انخفضت الواردات السلعية بنسبة ٨،٧ ٪ عن عام ٨٤ / ١٩٨٥ بينما ارتفعت حصيلة الجمارك بنسبة ٢٨،٩ ٪ وفقاً لإحصائيات البنك المركزى المصرى ووزارة المالية .

(ج) مكونات الضرائب والرسوم الجمركية :

تتمثل مكونات الضرائب والرسوم الجمركية فيما يلى :

نوع (١) : ضريبة الوارد .

نوع (٢) : ضريبة الوارد على الدخان التمباك والسجاير .

نوع (٣) : رسم دعم لمشروعات .

نوع (٤) : رسم إحصائى جمركى .

نوع (٥) : إيرادات متنوعة وخدمات جمركية .

نوع (٦) : إيرادات الغرامات والنوبتجية والمضبوطات .

نوع (٧) : ضريبة الصادر .

وتعتبر ضريبة الوارد أهم الضرائب الجمركية حيث بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالى ايرادات الجمارك نحو ٢٤ر٦ ٪ عام ١٩٧٣ ، و ٥ر٣٧ ٪ عام ١٩٧٥ و ٧ر٤٣ ٪ عام ١٩٧٧ (٨).

ويجىء فى المرتبة الثانية فى الأهمية النسبية ايرادات ضريبة الوارد على

الدخان التمباك والسجائر . إذ بلغ وزنها النسبى ١ر٣٦٪ عام ١٩٧٥ ، ٣٤٪ عام ١٩٧٦ ، ٢ر٣٠٪ عام ١٩٧٧ .

أما السنوات السابقة على عام ١٩٧٥ فقد كانت ايرادات هذه الضريبة تمثل الأهمية النسبية الأولى ويرجع ذلك إلى أن حجم الواردات التى تفرض عليها ضريبة الوارد قبل عام ١٩٧٥ كان أقل من حجم الوارد فى السنوات التالية التى شهدت تيسيرات استيرادية ونقدية عديدة وفى بداية الثمانينات تشير البيانات الإحصائية إلى أن كل من ضريبة الوارد وضريبة الوارد على الدخان التمباك والسجائر تشكل حصيلة ايراداتها نحو ثلثى حصيلة الايرادات الجمركية . ويتمثل الثلث الباقى فى بقية الأنواع الأخرى وهى رسم الصادر ورسم الدعم والرسم الاحصائى والايردات المتنوعة الأخرى[٩].

ونجدر الإشارة إلى أن أرقام حصيلة ضريبة الصادر تعتبر ضئيلة جداً كما أنها أقل الإيرادات وزناً إلى إجمالى ايرادات الجمارك . إذ بلغت جملة حصيلة الضرائب على الصادرات عام ١٩٧٣ نحو ٢٧٤٤ جنيهاً فقط بنسبة ٠٠٢ر٪ من إيرادات الجمارك ثم هبطت الحصيلة إلى ٣٢٨٧ جنيهاً عام ١٩٧٥ بنسبة ٠٠٨ر٪ من إيرادات الجمارك . وبلغت ٨٥١٠٥ جنيهاً عام ١٩٧٧ بنسبة ١٠ر٪ من الايرادات الجمركية . ويقدر أن تصل هذه النسبة إلى نحو ٥ر٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، ويرجع ذلك إلى أن معظم الصادرات معفاة من الضرائب الجمركيه ويفرض عليها فقط بعض الرسوم ضئيلة القيمة (عدا ٩ سلع تخضع للضريبة) .

ويلاحظ أنه فيما يتعلق بإيرادات الغرامات والمضبوطات الناشئة عن

حالات التهرب من أداء الضريبة الجمركية فقد بلغت نحو أربعة ملايين جنيه عام ١٩٧٧ ، أما قبل ذلك العام فلا تتضمن الإحصائيات الجمركية أية ايرادات لهذا النوع على الإطلاق . ولعل هذا يكشف عن قصور وإهمال من جانب جهاز الجمارك قبل عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بمكافحة التهرب الجمركى مما أدى إلى ضياع ملايين الجنيهات على الخزانه العامة . والأمل أن يتم مضاعفة الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة التهرب بالأساليب العلمية والعملية الحديثة

المبحث الثالث

أثر التعقيدات الجمركية على المتعاملين مع جهاز الجمارك

تمهيـــد :-

يمكن الكشف عن أثر ظاهرة التعقيدات الجمركية على المتعاملين مع مصلحة الجمارك من خلال أرصدة المتأخرات الجمركية من ضرائب استحقت على هؤلاء العملاء ولم يتم تحصيلها بعد إما بسبب المنازعات بين الطرفين بشأن التقدير أو بسبب سياسة التقسيط الجمركى الذى ألغى منذ فترة وجيزة. كما يمكن الإستعانة بأرقام الإعفاءات الجمركية التى منحت للمتعاملين مع المصلحة ووزنها النسبى إلى إجمالى حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية وإلى قيمة الواردات السلعيه.

ونتناول تفصيل ما أجملناه فيما يلى :

أولا : الإعفاءات الجمركية :-

يشتمل الجدول رقم (٣) على بيان العلاقة بين الواردات والإعفاءات الجمركية الممنوحة لبعض المستوردين والمصدرين خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ونسبة هذه الإعفاءات إلى قيمة الواردات السلعية ، وكذا نسبتها إلى إجمالى الحصيلة الجمركية ومنه يتضح ما يلى :-

(أ) بينما اتجهت قيمة الواردات السلعية إلى الزيادة بنسبة ١٦ر٢ ./ عام ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠ فإن قيمة الإعفاءات الجمركية قد زادت بنسبة ٨٥ر٦ ./ خلال نفس الفترة . كما يلاحظ أنه بينما بلغ الرقم القياسى لزيادة قيمة

الواردات ٦ر١٣١ مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٠ فإن الرقم القياسى لزيادة قيمة الإعفاءات الجمركية قد بلغ نحو ٨ر٣٦١ وهو ما يعنى أن جانباً كبيراً من الواردات لا تخضع للضرائب والرسوم الجمركية وتمثل نحو ٥ر٤٠ ٪ من جملة الواردات السلعية القومية كما تبلغ نسبة الواردات التى يسدد عنها رسوم جمركية نحو ٧ر٣٢ ٪ عام ١٩٨٢ (١٠)

(ب) اتجهت نسبة قيمة الإعفاءات الجمركية إلى جملة الواردات السلعية إلى الزيادة من ٢ر١٥ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣ر٢٤ ٪ عام ١٩٨١ ، وإلى ٥ر٤٨ ٪ عام ١٩٨٢

(ج) اتجهت نسبة قيمة الاعفاءات الجمركية إلى إجمالى حصيلة الجمارك إلى الزيادة من ٤ر٦٨ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٨ر١٠٢ ٪ عام ١٩٨١ ، وإلى ٨ر١٤٩ ٪ عام ١٩٨٢ وهو ما يعنى أن قيمة الاعفاءات الجمركية قد تجاوزت قيمة الحصيلة الجمركية ابتداءً من عام ١٩٨١ ، وهى ظاهرة خطيرة بالنسبة لدولة تعانى من عجز الموازنة العامة سنة بعد أخرى وهو ما دعا المسؤلين بوزارة المالية إلى إعادة النظر فى تلك الاعفاءات فصدر قانون الاعفاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ . ونظراً إلى أنه لم يتم بعد إعداد الحساب الختامى لايرادات الجمارك والاعفاءات الجمركيه عن عام ١٩٨٤ فإنه من الصعوبة الحكم على مدى جدوى هذا القانون أو أثره على حصيلة الدولة من الجمارك .

ونود التنويه فى هذا الشأن إلى أنه ليس من الضرورى أن يكون زيادة الاعفاءات الجمركية فى صالح المتعاملين مع جهاز الجمارك . إذ أنه فى الوقت الذى يستفيد فيه بعض هؤلاء العملاء من الاعفاءات الجمركية نجد أن الآخر يضجرون بالشكوى من الآثار السلبية لهذه الاعفاءات على الصناعة

الوطنية . مثال ذلك مطالبة الشركات المصرية المنتجة لبعض السلع الغذائية برفع الرسوم الجمركية على مثيلتها المستوردة من الخارج والتى يتم إعفاءها تخفيضا للمعاناة عن كاهل الشعب . كما أن هناك بعض المواد الوسيطة أو الخام التى يتم إعفاؤها من الضرائب والرسوم الجمركية ويكون ذلك فى مصلحة المنتج المحلى الذى يستخدم هذه الأدوات كمستلزمات إنتاج ، بينما لا يكون فى صالح المنتج المحلى الذى ينتج نفس هذه السلع (بعض الأجزاء الكهربائية والمواد الكيماوية مثلا) .

الإفراج المؤقت :-

والمقصود به الإفراج عن السلع المستوردة بصفة مؤقتة دون أداء الرسوم الجمركية إما لحين تقديم المستندات أو لحين إعادة التصدير إلى الخارج . ويقوم المستورد بإيداع بعض الضمانات المصرفية أو تأمين نقدى بقيمة الرسوم والضرائب الجمركية . ويمكن المستورد استرداده الضمان فى حالة إعادة التصدير . أما وحدات الجهاز الإدارى وشركات القطاع العام فتقدم تعهداً بسداد الضرائب والرسوم الجمركية

وقد أشار البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٨٥/٨٤ إلى أن قيمة السلع المستوردة التى يفرج عنها تحت نظام الإفراج المؤقت قد بلغت نحو ١٩٣٧ مليون جنيه بنسبة ٢٦٫٨ ٪ . وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب فى العالم الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى هذا النظام ، وهو ما أوصت به بعثة صندوق النقد الدولى فى مصر عام ١٩٨٤ .

ثانياً : المتأخرات الجمركية :

يشتمل الجدول رقم (٤) على تطور المتأخرات من حصيلة الجمارك ونسبتها إلى تلك الحصيله خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٥/٨٤) ومنه يمكن إستنتاج ما يلى : -

١ - اتجهت قيمة المتأخرات الجمركية إلى الزيادة من ٥٦٫٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٢٩٫٦ مليون جنيه عام ١٩٧٧ أى بنسبة ١٣٠٫٩ ٪ عن عام ١٩٧٤ . واستمرت زيادة أرصدة المتأخرات بعد ذلك حتى وصلت إلى ٢٣٠٫٥ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ . أى بنسبة ٧٧٫٩ ٪ عن عام ١٩٧٧ ، وبنسبة ٣٠٩٫٤ ٪ عن عام ١٩٧٤ .

ويقدر أن تصل جملة المتأخرات الجمركية فى عام ٨٥/٨٤ إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه . بزيادة قدرها نحو ٥٫٩ مليون جنيه و نسبة ٣٠٫٢ ٪ عن عام ٨١/٨٠ .

٢ - باعتبار عام ١٩٧٤ سنة أساس نجد أن الرقم القياسى للمتأخرات الجمركية يواصل قفزاته إلى ٢٣٠٫٢ عام ١٩٧٧ ، وإلى ٤٠٩٫٤ عام ٨١/٨٠ وإلى ٥٣٢٫٩ عام ٨٥/٨٤ .

٣ - تظهر المقارنة بين المتأخرات الجمركية وحصيلة الدولة من إيرادات الجمارك أن نسبة المتأخرات إلى الحصيلة بلغت نحو ٢٤٫٣ ٪ عام ١٩٧٤ ، و ٢٢ ٪ عام ١٩٧٧ ، و ١٩٫٥ ٪ عام ٨١/٨٠ . وتعتبر هذه النسب مرتفعة وتكشف عن فقدان الثقة بين جهاز الجمارك والمتعاملين معه ووجود منازعات بين الطرفين ، فضلا عـــن أثر نظام تقسيط الرسوم والضرائب الجمركية الذى تم إلغاءه كما سبق القول .

٤ - يقدر أن تصل نسبة المتأخرات الجمركية إلى حصيلة الدولة من إيرادات الجمارك إلى نحو ١٢٫٥ ٪ عام ٨٥/٨٤ . ولا يرجع ذلك إلى نقص أرصدة المتأخرات بقدر ما يرجع إلى التقدير المتفائل لزيادة إيرادات الجمارك. إذ أنه بينما يقدر أن تزيد أرصدة المتأخرات الجمركية بنسبة ٣٠٫٢ ٪ عام ٨٥/٨٤ عن عام ٨١/٨٠ فإنه من المقدر زيادة الحصيلة الجمركية بنسبة ١٠٣٫٣ ٪ خلال نفس الفترة .

وفى اعتقادنا أن الإجراءات النقدية والإستيرادية الأخيرة الصادرة فى ٣ يناير ١٩٨٥ أدت إلى هبوط حصيلة الدولة من إيرادات الجمارك نتيجة انخفاض معدل نمو الواردات السلعية عما كان متوقعا خاصة وأن سعر الصرف الذى يتم حساب قيمة الواردات على أساسه لم يتغير عن ٧٠ قرشا . وبذلك فإنه كان يجب إعادة النظر فى سعر الصرف المطبق عند تحويل قيمة الواردات إلى جنيهات مصرية وهو ما حدث عام ١٩٨٦ .

ثالثاً : أثر التعقيدات الجمركية على الإنتاج المحلى ودخول المنتجين :-

لعله من نافلة القول أن التعقيدات الجمركية تؤدى إلى ضعف الحافز على التوسع فى الاستثمار أو زيادة الانتاج المحلى أو دخول المنتجين بالتالى . ومن الأمثلة على ذلك مشاكل تحديد القيمة الأغراض الجمركية والتى يمكن أن تؤدى إلى سوء تقدير من وجهة نظر المستوردين أو المنتجين مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج إذا ما كانت السلع الواردة مستلزمات إنتاج غير معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية . إذ تعتبر مشكلة تقدير القيمة للأغراض الجمركية أو التثمين من المشاكل الموروثة عن التطبيق الاشتراكى فى الستينات عندما لم يكن هناك مصدر أو مستورد سوى القطاع العام .

ومن ثم لم يكن لرجل الجمارك من دور سوى الفحص المستندى للفواتير المقدمة من وحدات القطاع العام دون فحص فعلى أو مراجعة للقيم أو المبالغ المسجلة بتلك المستندات أو الفواتير بهدف التحقق من حقيقتها أو صدقها . وبذلك لم يبدأ الاهتمام بالفحص الفعلى ودراسة أسس التقدير الجمركى للقيمة والأسعار إلا مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الإقتصادى . أى إن خبرة مأمورى الجمارك فى هذا الشأن ما زالت فى مهدها .

ومن التعقيدات الجمركية التى تحدث آثاراً سلبية على الإنتاج والدخول ما سبقت الإشارة إليه فى المبحث الأول بشأن الحديث عن نظام السماح المؤقت . إذ أن الجمارك تشترط على المستورد الذى يريد الانتفاع بهذا التيسير أن يمسك حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات لكى تستطيع الجمارك مراجعة أعماله والتأكد من أن المواد أو السلع المفرج عنها قد استخدمت فى الأغراض التى خصصت من أجلها وإلا اعتبرت ذلك تهربا من أداء الضرائب الجمركية

ويعتبر هذا الشرط غير ملائم لظروف عمل صغار المستوردين وأصحاب المصانع الصغيرة أو الورش الذين لم يعتادوا إمساك حسابات منتظمة فضلا عن إمكانية تقديم دفاتر وهمية والتهرب الجمركى

وفيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية فإن مشروعات الاستثمار والمستوردين يخضعون لعدة قيود أو ضوابط تهدف إلى التحقق من إستخدام الإعفاء فيما تقرر له وحظر التصرف فى السلع المستوردة فى غير الأغراض المخصصة لها ، وبذلك يترتب على الاستفادة بهذه الاعفاءات تدخل مصلحة الجمارك فى / ومراقبة أنشطة الاستثمار بشكل لا يرضى عنه المستثمرون .

أما المشروعات الاستثمارية التى نشأت فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتى انتهى الأجل الذى كانت فيه معفاة من أداء الرسوم والضرائب الجمركية فتجأر بالشكوى من تعسف الجمارك معهم ومبالغاتها فى تقدير الضرائب والرسوم الجمركية لتعويض مالم يتم تحصيله من تلك المشروعات فى السنوات السابقة مما يؤدى إلى حدوث آثار سلبية على الاستثمار والانتاج والدخل المحلى (١١) .

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة عدم وجود مساحات تخزينية كافية ومناسبة للسلع الواردة وتكدس الموانى والمخازن نتيجة بطء الاجراءات وتعددها قد تؤدى الى إلحاق الضرر بتلك السلع والتقليل من فعاليتها أو تلفها كلية وهو ما يسبب خسارة للمنتجين ويؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج .

ويحدث نفس الشىء بالنسبة للسلع المصدرة وهو ما يؤدى الى سوء سمعة المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية وتحمل المنتجين والمصدرين بخسائر أو تكاليف باهظة . إذ يلاحظ فى هذا الشأن أن المستورد المصرى يتحمل كافة النفقات والمصروفات بعد وصول الرسالة المستوردة إلى ميناء الوصول . وبالتالى فإن حدوث أية خسائر للسلع الواردة لا يغطيها تأمين المصدر بعد وصولها إلى الموانى المصرية . وفى حالة التصدير يحدث غالبا أن يتحمل المصدر المصرى نفقات التأمين على الرسالة المصدرة حتى وصولها إلى موانى الدول المستوردة من مصر . وفى كافة هذه الحالات تحدث آثار سلبية على الانتاج المحلى وعلى دخول المصدرين والمستوردين .

وتشترط الجمارك أن يتم إعادة التصدير خلال سنة وذلك للاستفادة

من نظام الدروباك أو السماح المؤقت . وتعتبر مدة سنة غير كافية لتصنيع المواد الخام والمستلزمات المستوردة وإعادة التصدير بالنسبه لبعض الصناعات التى تنتج سلعاً معمرة أو تجميعية .

وقد أجازت مصلحة الجمارك مد المدة إلى أكثر من سنة بموافقة وزير المالية أو من يفوضه فى هذا الأمر ، وقد صدرت تفويضات لمديرى عموم المناطق الجمركية وبدون حد أقصى لفترة الاطالة . ورغم أن هذا يعتبر من التيسيرات الهامة للمستوردين أو المنتجين والمصدرين إلا أن الاجراءات الإدارية اللازمة للحصول على موافقة مديرى عموم المناطق وما يلزم من إجراء دراسات وطلب بيانات متعددة يؤدى إلى إستغراق وقت طويل لا يدرى فيه المستورد أو المصدر هل سيتم الموافقة على المد أم لا .

وتؤدى حالة عدم التأكد هذه إلى تردد المنتجين أو المصدرين فى اتخاذ بعض القرارات الانتاجية أو التجارية . ويؤثر ذلك على كفاءة التشغيل أو إقتصادياته ويترك آثاراً سلبية أيضا على دخول المنتجين والمصدرين .

وفيما يتعلق بإلغاء نظام تقسيط الضرائب والرسوم الجمركية فهو أمر كان ينبغى ألا يكون على إطلاقه دون تمييز بين المركز المالى المستورد . إذ أنه يعتبر من التيسيرات التى يمكن أن تؤدى إلى إعادة الثقة بين المستورد ومصلحة الجمارك رغم إعترافنا بأن له آثار سلبية على إيرادات الجمارك وعلى أرصدة المتأخرات الجمركية . ومن ثم فقد كان من الأفضل تحديد بعض السلع الهامة التى يسمح بتقسيط الرسوم والضرائب المستحقة عليها ، وتحديد آجال قصوى مناسبة للتقسيط وكذا ربط فترة التقسيط بقيمة السلع المستوردة والمركز المالى للمستورد .

وهكذا نستطيع القول بأنه رغم الجهود المبذولة من جانب وزارة المالية للقضاء على التعقيدات الجمركية وتشجيع الاستثمار والانتاج والتصدير إلا أن هناك بعض الظواهر التى تعتبر من العقبات التى تحدث آثاراً سلبية على إنتاج المتعاملين مع الجمارك ودخولهم وتؤدى إلى إستمرار المنازعات بين الطرفين. ومن ثم تأثر إيرادات الدولة من الجمارك، وزيادة أرصدة المتأخرات الجمركية سنة بعد أخرى وفقدان الاعفاءات والتيسيرات الجمركية لفاعليتها فى تحقيق ما تهدف إليه الدولة من تشجيع كل من الإستثمار، والتصدير وزيادة الدخل القومى.

المبحث الرابع

كيفية القضاء على ظاهرة التعقيدات الجمركية

تمهيد :

اعترفت وزارة المالية فى البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٨٤/٨٥ بأن الجهود التى بذلتها الوزارة فى مجال الجمارك وما صدر من تشريعات وإجراءات مؤخراً ما هو إلا خطوة على الطريق وأن قانون الإعفاءات الجمركية يعتبر المرحلة الأولى فى ترشيد هذه الإعفاءات ويجب أن تتبعه مرحلة أخرى فى إطار استراتيجية التطبيق ...

وبذلك يتضح لنا أنه يجب تطوير ورفع مستوى أداء جهاز الجمارك على نحو يؤدى إلى القضاء على ظاهرة التعقيدات الجمركية وإعادة الثقة بين رجال الأعمال أو المصدرين والمستوردين والمواطن العادى من جهة ومصلحة الجمارك من جهة أخرى . وذلك لتهيئة المناخ المناسب لإستقرار الأنشطة الاقتصادية وتنمية إيرادات الدولة من الجمارك .

وفيما يلى نقدم بعض المقترحات التى نرى أن الأخذ بها قد يؤدى إلى القضاء على ظاهرة التعقيدات الجمركية : -

أولا : تطوير الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك : -

١ - يعتبر توصيف وظيفة مأمور الجمارك فى ضوء التطورات الحديثة فى مجال العمل الجمركى الخطوة الأولى فى إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى لمصلحة

الجمارك . وكذا الحال بالنسبة لرجال الإدارة الوسطى ورجال الإدارة العليا بالمصلحة سواء فى المنافذ أو المناطق الادارية . ولذلك فإنه يجب أن يقوم الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومصلحة الجمارك بدراسة المهام التى يناط بها رجال الجمارك فى الوقت الحاضر وما طرأ على سلطاتهم ومسئولياتهم من تغيير . ومن ثم تحديد العلاقات التبادلية بين الأقسام وبعضها والتفاتيش وبعضها والمناطق وبعضها وكذا العلاقات الرأسية بين الادارات العامة والتفاتيش والمأموريات الفرعية وهكذا ومنع أى تداخل أو تعارض بين مكونات الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك

٢ - لا يجب أن يعتمد تطوير الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك على التوسع فى الادارات المركزية بقدر ما يتجه نحو الأخذ بأسلوب اللامركزية وإلا استتبع ذلك تفويضات متعددة للسلطات . إذ يجب مراعاة أن يعطى الهيكل التنظيمى الصلاحيات الكاملة للإدارات العامة للمناطق بحيث تشتمل كل منها على إدارات للتفتيش على الاعفاءات والبحوث والاحصاء والتنمية الادارية .. إلخ .

٣ - إعادة النظر فى وضع مصلحة الجمارك بالنسبة للهيكل التنظيمى لوزارة المالية ككل إذ يجب أن يتولى وزير المالية رئاسة مصلحة الجمارك وإدارتها بواسطة مجلس إدارة يعهد إليه النظر فى السياسة العليا للمصلحة والتنسيق بين المصلحة وهيئة الاستثمار والوزارات المختلفة التى امامها صلة بالجمارك ، والبت فى المنازعات بين المصلحة وتلك الجهات .

<u>ثانياً : رفع كفاءة العاملين بالجمارك :</u>

ونقترح فى هذا الشأن ما يلى : -

١ - الاختيار الجيد للعاملين الجدد بالجمارك وذلك باشتراط تخصصات

مناسبة لطبيعة العمل بالجمارك وتقديرات معينة مرتفعة ، مع اجراء بعض الإختبارات التحريرية والشفوية لقدرات المتقدمين لشغل الوظائف وأن يتم ذلك بمعرفة إحدى المؤسسات العلمية بالتنسيق مع المعهد الجمركى بمصلحة الجمارك .

٢ — إلحاق العاملين الجدد بدورات تدريبية قبل بدء العمل لإعداده للعمل الجمركى وتزويده بالخبرات والإرشادات أو المعلومات المفيدة فى أداء عمله وكذا بالتطورات الأكاديمية الحديثة فى مجال الجمارك .

٣ — التوسع فى تدريب العاملين بالجمارك فى معاهد التدريب فى الداخل والخارج ، وتطوير أسلوب التدريب بالمعهد الجمركى وتوفير وسائل الإيضاح المناسبة به والحوافز للدارسين والمحاضرين واعتبار اجتياز الدورات التدريبية شرطاً للترقى فى كافة المستويات الوظيفية بالمصلحة .

٤ — إعادة النظر فى نظم الحوافز المتبعة بالمصلحة بحيث يتم ربط الحافز بالإنجاز وبقيمة المضبوطات والغرامات وتحصيل المتأخرات الجمركية المتراكمة .

ثالثاً : تبسيط الإجراءات الجمركية :

١ — يجب أن يتم اختصار إجراءات الافراج عن الرسائل المستوردة بما يكفل سرعة إنهاء تلك الاجراءات وبالكفاءة والدقة اللازمة وأن تتولى مصلحة الجمارك إجراء الموافقات أو الحصول على التأشيرات اللازمة من مندوبى الجهات المختصة بالموانى دون ترك المستندات للمواطنين لاستيفائها بأنفسهم

٢ - سرعة إنجاز الموافقات على إطالة مدة إعادة التصدير الإستفادة من نظام السماح المؤقت أو الدروباك وتبسيط اجراءاتها .

٣ - استثناء صغار المصدرين من شرط امساك دفاتر منتظمة للإستفادة من نظام السماح المؤقت والدروباك .

٤ - قبول المستندات والفواتير المقدمة من المستوردين وافتراض صدقها ما لم يثبت العكس مع تشديد العقوبة عما هى عليه بالنسبة للتلاعب أو تقديم فواتير وهمية بهدف التهرب من سداد الرسوم والضرائب الجمركية.

٥ - استخدام الكومبيوتر فى المنافذ الجمركية وليس فقط التجمعات الجمركية بحيث يستعان به فى تقدير الرسوم والضرائب الجمركية ، وتخزين المعلومات المتعلقة بالمستفدين بنظام السماح المؤقت والدروباك والاعفاءات الجمركية واسترجاعها . وكذلك فى تبويب واسترجاع البيانات الخاصة بالمناطق الحرة صادرات وواردات واعفاءات وحصيلة ... إلخ .

رابعاً : تطوير الاعفاءات الجمركية :

أوضحت الدراسات الحديثة أن فرض ضرائب أو رسوم جمركية على مستلزمات الانتاج المستوردة يعادل فى أثره أثر فرض ضريبة على مستخدمى هذه المستلزمات مما يؤدى إلى هبوط فعالية درجة حماية الانتاج المحلى عما يمكن أن تكون عليه عند فرض ضريبة جمركية على المنتجات تامة الصنع المستوردة من الخارج (١٣) .

وبناء على ما سبق فإنه يجب أن يراعى عند تطوير الاعفاءات الجمركية ما إذا كانت السلعة المستوردة تامة الصنع أم مستلزمات إنتاج .

إذ أن هناك بعض السلع المستوردة التى تجمع بين الصفتين معاً . ومن ثم فإنه من المناسب النظر أولا إلى أثر إعفاء مثل هذه المواد على المنتجين المحليين الذين يصيبهم الإعفاء بالضرر خاصة إذا ما كان إنتاجهم يكفى للوفاء باحتياجات الدولة بدرجة لا يكون معها حاجة إلى الاستيراد من الخارج . ويجب أن يراعى ذلك أيضاً عند عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التكامل الاقتصادى بحيث لا يضار المنتج المحلى . وهذا هو ما يجرى عليه العمل فى معظم الدول النامية التى انخفضت وارداتها من السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة حيث هبط الوزن النسبي لأسواق الدول الناميه إلى إجمالى الأسواق التى تصدر إليها الدول المتقدمة من ٦٦٪ عام ١٩٦٤ إلى ٣٨٪ عام ١٩٧٧ (١٢) . وتبلغ حاليا (١٩٨٦) نحو ٢٤٪ فقط وفقا لإحصائيات الجات .

خامساً . تطوير التعريفة الجمركية :

لا يجادل أحد فى أن القوانين الجمركية الصادره فى الستينات لم تعد تفى باحتياجات حقبة الثمانينات وما طرأ على المجتمع المصرى والاقتصاد القومى من تغيرات أو تطورات . حقيقة لقد حدثت بعض التعديلات التى تتعلق بالدروباك وبالتهرب الجمركى ، وبالإعفاءات الجمركية ، إلا أن هذه كلها تعتبر تعديلات جزئية لا تفى بالغرض المطلوب من استخدام الضريبة الجمركية كأداة لرسم السياسات المالية والاقتصادية . ومن ثم فإنه يجب حدوث تعديل أو تطوير جذرى للتعريفة الجمركية تحقق ما يلى :-

١ - إعادة توزيع الدخل القومى وتحقيق العدالة الاجتماعية بحيث يتم إعفاء السلع الضرورية للغالبية العظمى من الشعب وهم محدودو الدخل ووضع الضوابط لوصول هذه الإعفاءات إلى مستحقيها الحقيقيين . إذ لوحظ أن المستفيدين من الإعفاءات الجمركية للسلع الغذائية ومستلزمات إنتاج بعض السلع الهامة كالملابس أو الأحذية ... إلخ يستفيد بها التجار والمنتجين بينما

المستهلك العادى يئن من سياط الأسعار المحليه الأمر الذى يحتم منح الإعفاء الجمركى لمنشآت القطاع العام وهيئاته وشركاته فقط لالتزامها بالأسعار الجبرية المحددة بمعرفة وزارة التموين والصناعة وغيرها

ويجب أن يتضمن تطوير التعريفة الجمركية رفع الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الكمالية أو غير اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - يجب أن يتضمن تطوير التعريفة الجمركية تقليلا لعدد فئات التعريفة الجمركية الحالية وهو ما يتطلب إدماج بعض الفئات الحالية فى بعضها البعض لتحقيق سهولة عملية تقدير القيمة للأغراض الجمركية وتحديد البنك الجمركى والأسعار فى أقصر وقت ممكن .

٣ - أن تشتمل التعريفة الجمركية على كافة الضرائب الإضافية على الواردات بدلا من النظام الحالى الذى يفرض بناء عليه ضرائب استهلاك على الواردات غير الضرورية بالإضافة إلى رسم الدعم والرسم الإحصائى والضريبة الإضافية على الواردات المفروضة بقرار جمهورى منذ عام ١٩٦٣ .

٤ - حماية الصناعة الوطنية بحيث يتم زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على كافة السلع المستوردة من الخارج ويوجد منتج محلى مماثل لها خاصة إذا كانت السلعة غير ضرورية ويرتبط استهلاكها بأصحاب الدخول المرتفعة . أما السلع الضرورية التى يوجد مثيل لها منتج محلياً فيجب أن يراعى مدى كفايه أو عدم كفاية المعروض المحلى لحاجة المواطنين . ويجب تحديد الضريبة الجمركية التى تسمح باستيراد الفرق بين المعروض المحلى واحتياجات البلاد من السلع المستوردة وهو ما يتطلب دراسة اقتصادية دقيقة قبل تحديد سعر الضريبة والرسوم الجمركية .

٥ - يجب أن تحقق التعريفة الجمركية التوفيق بين مصلحة الاقتصاد القومى ككل أو متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومصالح مختلف أفراد المجتمع منتجين ومستهلكين . إذ أوضحت الدراسات السياسية الحديثة أنه كلما تقاربت الفوائد التى يحصل عليها الأفراد مع ما يحققه الاقتصاد القومى كله من عوائد كلما تقاربت المعدلات المثلى للتعريفة الجمركية لجميع الأفراد. ولتحقيق ذلك يجب أن يتساوى معدل ملكية العمل / رأس المال (بالنسبة للأفراد) ، ومعدل عائد العمل / رأس المال (على المستوى القومى) ، وأن تكون هناك مشاركة سياسية من جانب جمهور المواطنين فى إبداء الآراء أو التصويت على التعريفة الجمركية (١٤) . ومن ثم فإنه يجب استطلاع رأى كافة المنتجين والمستهلكين والغرف التجارية ، واتحاد الصناعات ، والنقابات المختلفة قبل تعديل أو تطوير التعريفة الجمركية حتى تجىء محققة لرغبات الجميع .

سادساً : تعديل سعر الصرف للأغراض الجمركية :

إذ يجب أن يعدل سعر الصرف الذى تحسب على أساسه قيمة السلع المستوردة بالجنيه المصرى ليكون متفقاً تماماً مع السعر المحدد بواسطة البنك المركزى المصرى بناء على القوانين النقدية والاقتصادية الأخيرة . وذلك باعتبار أن الاعتماد الاستيرادى يفتح بهذا السعر . وهو ما يؤدى إلى زيادة ايرادات الدولة من الجمارك . ويجوز استثناء السلع الضرورية أو الهامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية من هذا التعديل حتى لا يؤدى ذلك إلى زيادة الأعباء على جمهور المواطنين من محدودى الدخل

والإخلال بمتطلبات العدالة الاجتماعية ، أو زيادة الدعم السلعى وزيادة عجز الموازنة العامة * .

سابعاً : تنقيح التشريعات الجمركية :

يجب إعادة النظر فى صياغة كافة التشريعات الجمركية سواء الموجودة فى قانون الجمارك أو قانون الإعفاءات الجمركية أو ما ورد فى القوانين الأخرى متعلقاً بالجمارك . والهدف من ذلك منع أى لبس أو تعارض فى وجهات النظـــر بين مصلحة الجمارك والمستوردين أو المستثمرين أو المصدرين . . . إلخ . وقد يكون من المناسب الإستعانة بأساتذة القانون بالجامعات وخبراء ومستشارى مجلس الدولة لوضع مذكرة تفسيرية واضحة تمنع أى تأويل أو اجتهاد أو ثغرات .

(*) صدر قرار وزير الاقتصاد عام ١٩٨٦ لحساب سعر الصرف للأغراض الجمركية على أساس ١٣٥ قرشا للدولار مع تخفيض نسب الضريبة. وقد ترتب على التعديل بهذه الصورة دون تفرقة بين الضرورى من السلع والكمالى أن اتجه معدل نمو الواردات إلى الانخفاض الأمر الذى أدى إلى انخفاض معدل نمو الايرادات الجمركية وارتفاع الأسعار المحلية فى الأشهر التالية لهذا التشريع . لذلك كان من الأفضل تعديل سعر الصرف على السلع الكمالية فقط دون خفض نسب الضريبة الجمركية خاصه وأن مصر تطبق سياسة تعدد أسعار الصرف .

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)

تطور الحصيلة الجمركية

(١٩٧٣ – ١٩٨٥/٨٤)

(مليون جنيه)

السنوات	حصيلة الجمارك	الإيرادات السيادية	الإنفاق الجاري	العجز الكلي بالموازنة العامة	(١)/(٢)	(١)/(٣)	(١)/(٤)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	%	%	%
١٩٧٣	٢٠٥ر١	٦٢١ر٣	٣٢٧٦ر٧	٤٧٤ر٦	٣٢ر٥	٩ر٠	٤٣ر٢
١٩٧٤	٢٣١ر٤	٦٨٣ر٩	٣٠٥٤ر٤	٩٢٠ر٧	٣٣ر٨	٧ر٦	٢٥ر١
١٩٧٥	٤٠٠ر٥	٩٦٧ر٢	٤٣٢٢ر٠	١٢٨٢ر١	٤١ر٤	٩ر٣	٣١ر٢
١٩٧٦	٤٦٠ر٦	١٥٢٢ر٠	٤٢٤٠ر٥	١٣٠٤ر٨	٣٠ر٣	١٠ر٩	٣٥ر٣
١٩٧٧	٥٨٨ر٢	١٩٩٠ر٠	٤٥٩٦ر٧	١٥٢٥ر١	٢٩ر٦	١٢ر٨	٢٨ر٣

١٩٧٨	٧٢٨ر٦	٢١٧٦ر٠	٦٦٨٠ر٢	٢١٤٨ر٥	٣٢ر٥	١٠ر٩	٣٣ر٩
١٩٧٩	٨٠٣ر٧	٢٨٣٢ر٢	٤١١٣ر١	٣٧٢٣ر٥	٣١ر٢	٣١ر٥	٣٢ر٤
٨١/٨٠	١١٨٠ر٧	٣٧٤٦ر٠	٥٧٠٦ر٧	٢٨٧٦ر٠	٣١ر٥	٢٠ر٧	٤١ر١
٨٢/٨١	١٤٥٨ر٥	٥٤٧٩ر٧	٧٠٤٧ر٩	٤٤٩٤ر٤	٢٦ر٦	١٠ر٤	٢٢ر٥
٨٣/٨٢	١٩٥١ر٠	٥٩٢٢ر٥	٨٧٥٤ر٠	٤٨٤٥ر٣	٣٢ر٩	٢٢ر٣	٤٠ر٣
٨٤/٨٣	٢٣٠٠ر٠	٦٩١٥ر٧	٩٩٠٣ر٩	٥١٠٢ر٤	٣٣ر٣	٢٣ر٢	٤٥ر١
٨٥/٨٤	٢٤٠٠ر٠	٧٦٤٦ر٦	١١٣٥٤ر٥	٥٤٠٠ر٠	٣١ر٤	٢١ر١	٤٤ر٤

المصدر : وزارة المالية : الحساب الختامي الموازنة العامة للدولة ـ سنوات مختلفة .

أرقام عامي ٨٤/٨٣ ، ٨٥/٨٤ تقديرية بالموازنة العامة بالدولة .

جدول رقم (٢)
مرونة الحصيلة الجمركية
(١٩٧٣ – ٨٤/٨٥)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الواردات السلعية		حصيلة الجمارك		نسبة الحصيلة الجمركية إلى قيمة الواردات السلعية	المرونة
	قيمة	رقم قياسي	قيمة	رقم قياسي	٪	
١٩٧٣	٦٢٢٫٣	١٠٠٫٠	٢٠٥٫١	١٠٠٫٠	٣٢٫٩	—
١٩٧٤	١٢٥٢٫٨	٢٠١٫٣	٢٣١٫٤	١١٢٫٨	١٨٫٥	٠٫١٧٦
١٩٧٥	١٦٩١٫١	٢٧١٫٧	٤٠٠٫٥	١٩٥٫٣	٢٣٫٧	١٫٧٩٧
١٩٧٦	١٦٤٦٫١	٢٦٤٫٥	٤٦٠٫٦	٢٢٤٫٦	٢٨٫٠	٠٫١٧٥
١٩٧٧	٢١٢٦٫١	٣٤٣٫٣	٥٩٨٫٢	٢٨٦٫٨	٢٧٫٠	٠٫٩٣٩

١٩٧٨	٢٧٢٢ر٢	٤٣٧ر٦	٧٢٨ر٦	٣٥٥ر٢	٢٦ر٨	٠ر٨٨٢
١٩٧٩	٤٦٧٢ر٦	٧٥٠ر٩	٨٨٣ر١	٤٢٠ر٩	١٨ر٩	٠ر٣٦٥
٨١/٨٠	٦٦٧٨ر٨	١٠٧٢ر٢	١١٨٠ر٧	٥٧٥ر٧	١٧ر٧	٠ر٨١٤
٨٢/٨١	٦٥١٨ر٩	١٠٥٥ر٦	١٤٥٠ر٥	٧١١ر١	٢٢ر٣	١٢ر٦٨١
٨٣/٨٢	٦٢٧٧ر٠	١٠٢٤ر٧	١٩٥١ر٠	٩٥١ر٢	٣٠ر١	٩ر٧٤٥
٨٤/٨٣	٩٥٩٢ر٨	١٠٥٩ر٦	٢٢٠٠ر٠	١١٢١ر٤	٢٤ر٩	٤ر٩١١
٨٥/٨٤	٧٤٩٥ر٩	١٢٠٤ر٥	٢٤٠٠ر٠	١١٧٠ر٣	٣١ر٠	٠ر٣١٤

المصدر : الواردات السلعية : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - احصائيات التجـارة الخارجية - سنوات مختلفه .

حصيلة الجمارك : أنظر جدول رقم (١)

جدول رقم (٣)

العلاقة بين الواردات والاعفاءات الجمركية

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الواردات السلعية		الإعفاءات الجمركية		نسبة الاعفاءات الجمركية إلى الواردات السلعية	نسبة الاعفاءات إلى الحصيلة الجمركية
	قيمة	رقم قياسي	قيمة	رقم قياسي	٪	٪
١٩٨٠	٥٣٠٤ر٤	١٠٠ر٠	٨٠٨ر٠	١٠٠ر٠	١٥ر٢	٦٨ر٤
١٩٨١	٦١٦٣ر٤	١١٦ر٢	١٥٠٠	١٨٥ر٦	٢٤ر٣	١٠٢ر٨
١٩٨٢	٦٠٢٣ر٧	١١٣ر٦	٢٩٢٣	٣٦١ر٨	٤٨ر٥	١٤٩ر٨

المصدر : الواردات السلعية : البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية ـ العدد الثالث ١٩٨٣ .

الاعفاءات الجمركية : وزارة المالية ـ قطاع الموازنة العامه ـ البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٨٤/٨٥

جدول رقم (٤)

تطور المتأخرات من حصيلة الجمارك

(١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	المتأخرات الجمركية		حصيلة الجمارك	نسبة المتأخرات الى الحصيلة
	قيمـــة	رقم قياسى		٪
١٩٧٤	٥٦ر٣	١٠٠ر٠	٢٣١ر٤	٢٤ر٣
١٩٧٥	٧٦ر٢	١٣٥ر٣	٤٠٠ر٥	١٩ر-
١٩٧٦	٨٩ر١	١٥٨ر٣	٤٦٠ر٩	١٩ر٣
١٩٧٧	١٢٩ر٦	٢٣٠ر٢	٥٨٨ر٢	٢٢ر-
١٩٧٨	١٦٠ر٩	٢٩٠ر٦	٧٢٨ر١	٢٢ر٥
١٩٧٩	١٦١ر٣	٢٨٦ر٥	٨٨٣ر٦	١٨ر٣
٨١/٨٠	٢٣٠ر٥	٤٠٩ر٤	١١٨٠ ٧	١٩ر٥
٨٢/٨١	..	..	١٤٥٨ر٥	..
٨٣/٨٢	..	..	١٩٥١ر٠	..
٨٤/٨٣	..	..	٢٣٠٠ر٠	..
٨٥/٨٤	٣٠٠ر٠ (تقديرى)	٥٣٢ر٩	٢٤٠٠ر٠	١٢ر٥

المصدر : المتأخرات الجمركية : الجهاز المركزى للمحاسبات وزارة المالية

مصلحة الجمارك ـ أرقام عام ٨٥/٨٤ تقديرية .. غير متاح

(الهوامش)

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٨ .

(٢) الأهرام الاقتصادى - العدد رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١ .

(٣) عصام رفعت - الجمركيون يرفضون العمل بالجمارك - مجلة الأهرام الاقتصادى - العدد رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٧ .

(٤) البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٨٥/٨٤ .

(٥) الحساب الختامى لموازنة الجهاز الإدارى - بيانات غير منشورة .

(٦) الحساب الختامى لموازنة الجهاز الإدارى - المرجع السابق .

(٧) Peter Heller and Alan Tait, Comparing Government Expenditures Internationally, Finance and Development, March 1982, PP. 26-29.

(٨) محسوبة من بيانات الحساب الختامى لموازنة الجهاز الإدارى — سنوات مختلفة

(٩) البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - ١٩٨٤ .

(١٠) البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٨٥/٨٤ .

(١١) جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٢ .

(١٢) Herbert G. Grubel, Effective Tariff Protection, From Robert E. Baldwin and I. David Richardson, International Trade and Finance, Little, Brown and Company, Company, Boston, U.S.A. 1977. ch. 5, PP. 62 - 75.

(١٣) Oli Havrylysbyn and Martin Wolf, Promoting Trade Among Developing Countries : An Assessment, Finance and Development, Msrch 1982, PP. 17-20.

(١٤) Wolfgang Mayer, Endogenous Tariff Formation, The American Economic Review; Dec. 1984, PP. 970 - 984.

قائمة المراجع

(أولا) المراجع العربية:

(١) البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول ١٩٨٤ .

(٢) البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٨٤/٨٥-وزارة المالية

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٥٠ عام ١٩٨٣ .

(٤) الحساب الختامى لموازنة الجهاز الإدارى - أعداد مختلفة - وزارة المالية .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

(١) Herbert G.Grubel, Effective Tariff Protection, Little, Brown and Company, Boston, U.S.A. , 1977.

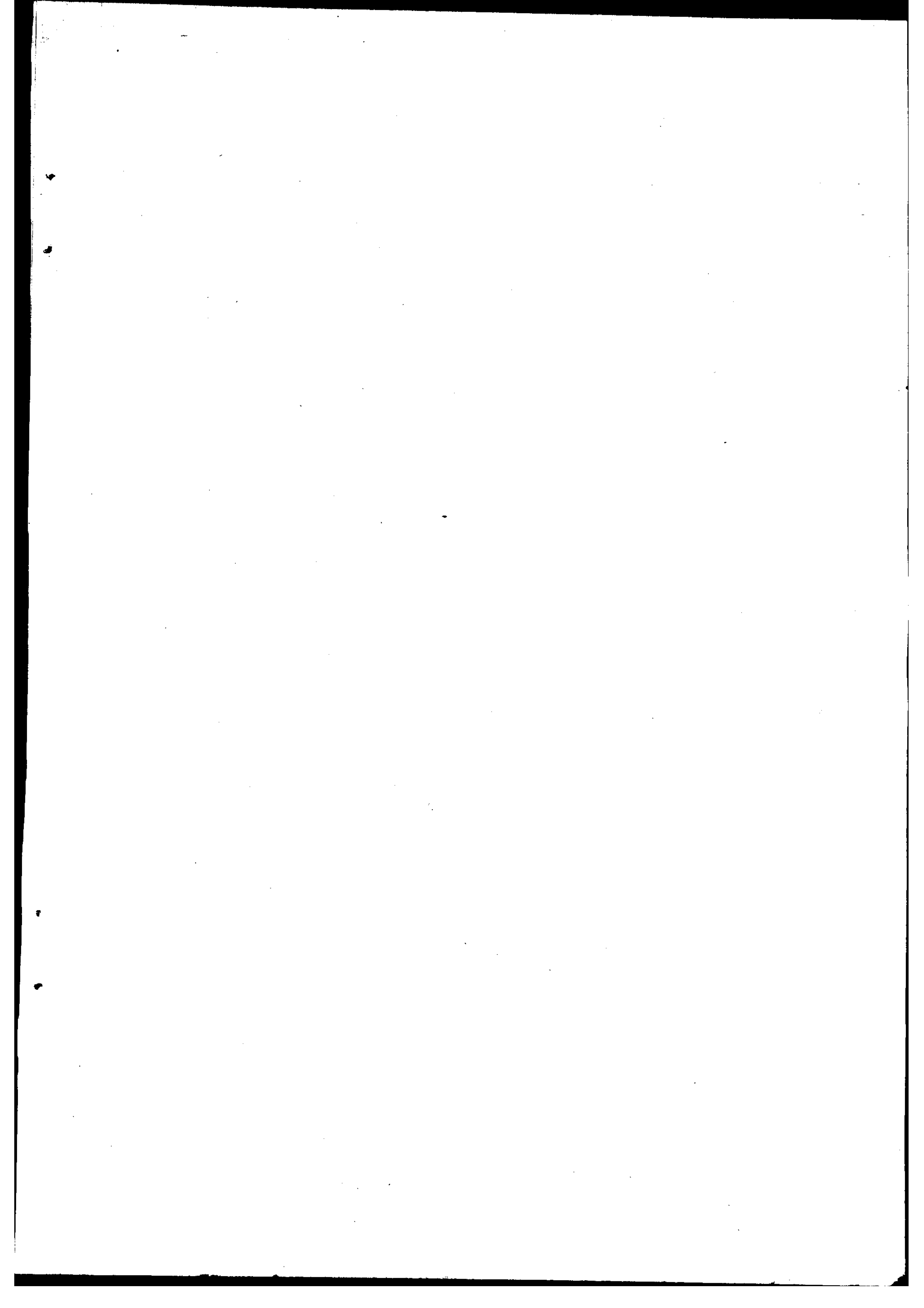
(٢) Oli Haurylyshyn and Martin Wolf, Promoting Trade Among Developing, Finance and Development, March 1982.

(٣) Peter Heller and Alan Tait, Comparing Government Expenditures Internationally, Finance and Development, March 1982.

(٤) Wolfgang Mayer, Endogenous Tariff Formation, The American Economic Review, Dec. 1984.

الفصل الرابع

ظاهرة القروض بدون ضمانات



مقدمة

شهد الاقتصاد المصرى تحولا كبيراً فى الفلسفة الاقتصادية المطبقة ابتداء من عام ١٩٧٤ فى أعقاب حرب اكتوبر المجيدة وما فرضته من تبعات متمثلة فى إعادة تعمير ما خربته الحرب والتوسع فى إنشاء المدن الجديدة والاهتمام بتوفير الغذاء والكساء للمواطنين تعويضاً لهم عن المعاناة التى فرضتها ظروف الحرب. ولما كانت مالية الحكومة لا تستطيع الوفاء بكافة متطلبات التمويل اللازمة لزيادة الإنتاج والتعمير والإسكان وتوفير المأكل والملبس وفرص العمل الملايين من الشباب فقد رأت السلطات الاقتصادية فتح الباب أمام رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما لجأت فى نفس الوقت إلى إعطاء مزيد من الحوافز والتيسيرات الضريبية والجمركية وغيرها للقطاع الخاص ليساهم بدور فعال جنباً إلى جنب مع القطاع العام فى تحقيق زيادة الإنتاج والرخاء لمصر. ومن المجالات التى اتجه القطاع الخاص الى الاستثمار فيها إنشاء البنوك الخاصة سواء بصفة منفردة أو بالمشاركة مع الأجانب، وأصبح فى مصر العديد من البنوك المحلية المشتركة وفروع البنوك الأجنبية وبعض البنوك الأجنبية الخاصة أيضاً. وقد بلغ عدد البنوك المنشأة فى مصر حتى عام ١٩٨٣ مائة بنك. وترتب على إنشاء هذا العدد الكبير من البنوك شيوع المنافسة بين البنوك العامة والخاصة، وبين الخاصة وبعضها البعض للحصول على أكبر عدد من الودائع والعملاء بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن بصرف النظر عن متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ترتب على ما سبق اتجاه البنوك المحلية إلى التسابق فى منح الائتمان

للعملاء بصرف النظر عن الضمانات الكافية التى يجب الحصول عليها قبل منح الائتمان ولم تعد كثير من البنوك تلق بالا إلى فحص وتحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المطلوب تمويلها أو التثبت من جدية العميل فى طلب القرض . بل لقد تراخى البنك المركزى المصرى فى الإشراف والتفتيش على البنوك المحلية تأثراً بالفلسفة الاقتصادية التى اتبعتها مصر منذ بداية الستينات والتى ترتب عليها فقدان فاعلية أسلحة السياسة النقدية التى يستخدمها البنك المركزى لإدارة الائتمان المحلى عندما اقتصر منح الجانب الأعظم من الائتمان على القطاع العام . وكان التحقق من الضمانات المقدمة مقابل السلفيات كماً وكيفاً من اختصاص المؤسسات النوعية لكونه يتصل بالسلامة المالية للوحدات أو الشركات (١) .

ولم تتنبه البنوك المحلية والبنك المركزى إلى خطورة إطلاق الائتمان وعدم التحقق من جدية الضمانات المقدمة فى ظل الفلسفة الاقتصادية الجديدة إلا عندما استطاع كثير من العملاء الحصول على قروض بلغت ملايين الجنيهات المصرية ثم الهرب الى خارج البلاد دون تمكن البنوك من الحصول على استحقاقاتها خاصة بعد أن اتضح أن كثيراً من المشروعات التى كان يدعى المقترضون وجودها وهمية .

وفى هذه الدراسة نتناول بالتحليل أسلوب منح الائتمان المحلى والضمانات المختلفة المقدمة من العملاء ، وتوزيع ذلك بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى . والإجراءات الجديدة التى لجأ البنك المركزى إلى اتباعها لإدارة السياسة الائتمانية فى مصر : وذلك فى ثلاثة مباحث كما يلى :-

المبحث الأول : توزيع القروض حسب الضمانات المختلفة .

المبحث الثانى : توزيع القروض وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادى .

المبحث الثالث : دور البنك المركزى حالياً فى إدارة الائتمان المحلى .

المبحث الأول

توزيع القروض حسب الضمانات المختلفة

تمهيد :

تشير إحصائيات البنك المركزى بشأن الميزانية المجمعة للبنوك التجارية فى مصر إلى أن صور الضمانات التى تحصل عليها البنوك التجارية مقابل الائتمان متعددة . وتتمثل فى الاقتراض بضمان بعض الحاصلات الزراعية مثل القطن والقمح وغيرها ، والاقتراض بضمان بضائع أو أوراق مالية ، أو بضمان شخصى أو فى صورة تنازلات أو بضمان كمبيالات أو ذهب أو عقارات إلخ .

وبالإضافة إلى ما سبق تمنح البنوك التجارية ائتماناً لبعض العملاء بدون ضمان عينى وتشمل كمبيالات البروتستو والديون المشكوك فى تحصيلها كما تمنح البنوك جانباً من الائتمان بدون ضمانات كلية . وهذا النوع من الائتمان ينطوى على مخاطرة من جانب البنك المانح للائتمان الذى يجب أن يتأكد بشكل قاطع أن العميل سوف يسدد ما اقترضه وفوائده فى أجل الاستحقاق . وفى هذا الشأن تستطيع البنوك التجارية أن تمنح العميل إئتماناً فى حدود قصوى معينة وفى حالة التجاوز فإن على هذه البنوك أن تجرى الدراسات الموضوعية للتعرف على إمكانية الاستجابة إلى طلب العميل من عدمه (٢) . ولعل هذا يعزز الرأى الذى يرى عدم جواز تكوين البنوك لمخصص تغطية مخاطر عمليات البنوك على أساس أن الاعتماد على التنبؤ فى قياس مثل هذا المخصص أمر غير مقبول طالما أنه من الممكن عمل الدراسات الموضوعية . ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من تكوين مخصص لالتزام البنك بسداد قيمة خطابات الضمان المصدرة (٣) .

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع الائتمان الممنوح من البنوك التجارية المصرية حسب الضمان الممنوح . وذلك خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٥) :

جدول رقم (١)

توزيع الإئتمان المحلي وفقاً للضمانات المختلفة

(١٩٧٣ - ١٩٨٥)

(مليون جنيه)

السنة	إجمالي الإئتمان	قروض بدون ضمان		قروض بضمان شخصي		قروض بضمان قطن وحاصلات زراعية		قروض بضمان أوراق مالية وتجارية		قروض بضمانات أخرى	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٣	٩٨٤ر٩	٧٠٧ر٠	٧١ر٩	٩١ر٥	٩ر٣	٥٩ر١	٦ر٠	١٠ر٠	١ر٠	٦٧ر٣	٦ر٨
١٩٧٤	١٣٩٩ر٥	١٠٧٠ر٠	٧١ر٥	١١٩ر٢	٨ر٥	٨١ر٨	٥ر٨	١٠ر٠	ر٧	١٠٨ر٥	٨ر٥
١٩٧٥	٢١٢٨ر٧	١٧٢٢ر٠	٨٠ر٥	١٤٣ر٩	٦ر٧	٧١ر٨	٣ر٤	٣٠ر٥	١ر٤	١٧٠ر٢	٨ر٠
١٩٧٦	٢٥٩٢ر٤	٢٠٩١ر١	٨٠ر٧	١٣٨ر٧	٥ر٤	٩٤ر٣	٣ر٦	٢٣ر٤	١ر٠	٢٤٤ر٧	٩ر٢
١٩٧٧	٣٠٤٣ر٧	٢٣١٦ر٢	٧٦ر١	٢٢٩ر٣	٧ر٥	١١١ر٢	٣ر٧	٢٣ر٩	ر٨	٣٦٢ر٦	١١ر٩

١٩٧٨	٢٦١٩ر٨	٢٦٩٤ر٨	٧٤ر٤	٣٨٢ر٦	٧ر٨	١١٢ر٣	٣ر٩	٣٤ر٥	١ر٠	٤٦٥ر٢	١٢ر٩
١٩٧٩	٤٣٠٢ر٧	٢٩٦١ر٨	٦٧ر٨	٣٦١ر٣	٨ر٤	٢٢٦ر٢	٥ر٣	٧٤ر٠	١ر٧	٦٧٩ر٤	١٥ر٨
١٩٨٠	٦٥١٠ر٦	٤٦٧٤ر٨	٧١ر٨	٥١٨ر٤	٨ر٠	٢٢٤ر٦	٣ر٤	١٤٨ر٤	٢ر٣	٩٤٤ر٤	١٤ر٥
١٩٨١	٧٩١٤ر٧	٤٤٥٨ر٠	٥٦ر٢	٨٩٢ر٩	١٠ر٣	٣٩٢ر٩	٥ر٠	٣٩٧ر٩	٥ر٠	١٨٥٣ر٠	٢٣ر٤
١٩٨٢	٩٤٢١ر٦	٤٩١٩ر٢	٥٢ر٢	١٢٥٠ر٨	١٣ر٣	٣٤١ر٢	٣ر٦	٥٠٤ر٦	٥ر٤	٢٤١٥ر٧	٢٥ر٥
١٩٨٣	١١٣٧٢ر٢	٥٧٣٨ر١	٥٠ر٤	١٣٩٥ر٩	١٢ر٣	٣٧٦ر٠	٣ر٣	٤٩٦ر٥	٤ر٤	٣٣٦٥ر٧	٢٩ر٦
١٩٨٤	١٣٩٩٣ر٤	٧٣٨٧ر٩	٥٢ر٨	١٦٦٨ر١	١١ر٩	٣٥٩ر٠	٢ر٦	٤٦٧ر٢	٣ر٣	٤١١١ر١	٢٩ر٤
١٩٨٥	١٨١٤١ر٦	٩٨٩٠ر٦	٥٤ر٥	١٨٠١ر١	٩ر٩	٤٧٣ر٨	٢ر٦	٤٤٦ر٤	٢ر٥	٤٤٢٣ر٢	٢٤ر٥

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

• اجمالى الائتمان لا يشتمل على الأوراق المالية أو المطلوبات من القطاع الماثل أو الأموال المقابلة لودائع صندوق توفير البريد .

من جدول رقم (١) يتضح ما يلى :-

ا - تمثل القروض بدون ضمان الوزن النسبي الأكبر لإجمالى الائتمان الممنوح خلال السنوات الموضحة بالجدول وبلغت أعلى معدلاتها عام ١٩٧٦ وهو ٨٠٫٧ ٪ . واتجه المعدل إلى الانخفاض منذ عام ١٩٨١ . إذ بينما بلغت نسبة زيادة الائتمان الإجمالى عام ١٩٨١ نحو ٢١٫٧ ٪ فإن القروض بدون ضمان اتجهت إلى الانخفاض بنسبة ٤٫٦ ٪ وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨٠ . وبلغ وزنها النسبى لإجمالى القروض الممنوحة ٥٦٫٣ ٪ واستمر انخفاض هذا الوزن النسبى عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . إذ بلغ نحو ٥٢٫٢ ٪ ، و ٥٠٫٤ ٪ على التوالى . ويعزى ذلك إلى الحذر الذى اضطرت البنوك المحلية إلى الأخذ به بعد حصول بعض العملاء على قروض بدون ضمان ثم الهرب إلى خارج البلاد. غير أن هذه النسبة ارتفعت عام ١٩٨٥ إلى نحو ٥٤٫٥ ٪ وهو اتجاه خطير يجب على السلطات النقدية التصدى له على الفور .

ب - يوضح الجدول وجود علاقة عكسية بين كل من الوزن النسبى للقروض الممنوحة بدون ضمان والقروض الممنوحة بضمان شخصى فى معظم السنوات . إذ بينما اتجه الوزن النسبى للنوع الأول من الائتمان إلى الزيادة فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ إلى ٨٠٫٥ ٪ ، و ٨٠٫٧ ٪ على التوالى ، فإن الوزن النسبى للنوع الثانى من الائتمان قد انخفض إلى ٦٫٧ ٪ ، و ٥٫٤ ٪ فقط على التوالى . وذلك مقابل ٩٫٣ ٪ عام ١٩٧٣ . و ٨٫٥ ٪ عام ١٩٧٤ . ويلاحظ نفس الظاهرة فى بقية السنوات المدرجة بالجدول بما فى ذلك عامى ١٩٨١، و١٩٨٢ اللذين ارتفع فيهما الوزن النسبي للائتمان الممنوح بضمان شخصى إلى ١٠٫٣ ٪ و ١٣٫٣ ٪ على الترتيب ، وتثير هذه الظاهرة بعض التساؤلات حول دقة التفرقة بين كلا النوعين من الضمانات ومدى الجدية التى ينطوى عليها طلب

الائتمان وإمكانية سداده فى أجل الاستحقاق .

وبصفة عامة ، فقد اتجه الرقم المطلق للائتمان الممنوح بضمان شخصى إلى الزيادة حتى بلغ نحو ١ر١٨٠١ مليون جنيه عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها ـ و٢٩ ./ عن عام ١٩٨٣ ، ٦ر١٢١ ./ عن عام ١٩٨ . ويعكس ذلك مدى التوسع فى النشاط الاقتصادى الذى شهدته مصر منذ بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وزيادة إقبال القطاع الخاص على المساهمة فى مختلف مجالات الاستثمار المحلى .

ج - يشير الجدول أيضاً إلى تضاؤل الأهمية النسبية للقروض الممنوحة بضمان القطن وبعض الحاصلات الزراعية . إذ تراوحت الأهمية النسبية لهذا النوع من الائتمان بين ٤ر٣./ عام ١٩٧٥ وعام١٩٨٠ ، و٨٠ر٥ ./ عام١٩٧٤ . ولا يعكس ذلك بالضرورة انخفاض معدل التوسع الاستثمارى فى القطاع الزراعى . إذ أن كثيراً من مشروعات الأمن الغذائى والتنمية الزراعية أو استصلاح الأراضى الزراعية استطاعت الحصول على قروض من الجهاز المصرفى بدون ضمان ، وبعضها الآخر بضمان شخصى ويمكن استنتاج ذلك من أن معظم المقترضين الهاربين خارج البلاد حصلوا على قروض بدعوى الاستثمار فى مشروعات الأمن الغذائى والتصنيع الزراعى (٤)

د - يوضح الجدول كذلك انخفاض الأهمية النسبية للائتمان الممنوح بضمان الأوراق المالية والتجارية خلال فترة الدراسة . إذ تراوحت هذه الأهمية بين ٧ و ٠٠ ./ عام ١٩٧٤ ، و ٤ر٥ ./ عام ١٩٨٢ . ولا يعنى ذلك تضاؤل معدل التوسع فى المشروعات التجارية أو الأنشطة التجارية وذلك لإمكان حصول التجار المقترضين على حاجتهم من الائتمان بدون ضمان شخصى أو بأنواع أخرى من الضمانات .

هـ - اتجهت الأهمية النسبية للقروض الممنوحة بضمانات أخرى مثل الذهب والعقارات والبضائع والتنازلات وكمبيالات البروتستو ، إلى الزيادة المضطردة

من ٦٠٨ ./ عام ١٩٧٣ إلى ٢٥،٥ ./ عام ١٩٨٢ كما اتجهت القيم المطلقة لهذا النوع من الإئتمان إلى الزيادة باضطراد أيضاً . إذ بلغت نسبة زيادة قيمة الإئتمان الممنوح مقابل هذه الضمانات نحو ٩٦،٢ ./ عام ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠ ونحو ٣٠،٤ ./ عام ١٩٨٢ عن عام ١٩٨١ . وتجدر الإشارة إلى أن القروض الممنوحة بضمان الذهب والعقارات معاً تمثل النسبة الكبرى إلى إجمالى الإئتمان الممنوح وفقاً لهذا النوع يليها الإئتمان الممنوح مقابل البضائع . إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة بضمان الذهب والعقارات ٥١،١ ./ من إجمالى الإئتمان الممنوح بضمانات أخرى . كما بلغت نسبة القروض الممنوحة بضمان البضائع ٤٥،٧ ./ من إجمالى الإئتمان الممنوح بضمانات أخرى، وذلك فى عام ١٩٨٢ فى الحالتين . أما فى ١٩٨٥ فقد بلغت هذه النسب نحو ٨٨،٣ ./ و ٣٣،٧ ./ على الترتيب .

(و) شهد عام ١٩٨٣ تراجعاً فى الأهمية النسبية للقروض الممنوحة بدون ضمان وكذلك القروض الممنوحة بضمان شخصى إلى إجمالى الإئتمان المحلى . بيد أن النسب الموضحة بالجدول تعتبر فى رأى الباحث مرتفعة وذلك بالنظر إلى انخفاض الأموال الذاتية للبنوك التجارية والتى تشتمل على رأس المال والإحتياطيات وكذلك بالنظر إلى إنخفاض نسبة هذه الأموال الذاتية إلى مجموع الخصوم وحقوق الملكية . إذ لا تتعدى هذه النسبة ٣،٥ ./ عام ١٩٨٢ . وذلك فضلا عن إنخفاض نسبة تلك الأموال إلى إجمالى ودائع البنوك التجارية والتى لم تتجاوز ٢،٤ ./ عام ١٩٨٢ . والجدير بالذكر أنه من المفروض ألا تقل نسبة الأموال الذاتية عن ٧ ./ من مجموع الخصوم وحقوق الملكية ، وعن ١٠ ./ من مجموع الودائع . (*)

(ر) تجدر الإشارة إلى أنه رغم أن قرار وزير الاقتصاد الصادر فى نوفمبر ١٩٨١ بألا تتجاوز نسبة الإئتمان الممنوح ٦٥ ./ من ودائع الأفراد

لدى أى بنك تجارى ، فإن النسبة قد هبطت فى بعض البنوك إلى ٥٥ ٪ ، و٥٦ ٪ وهذا يعنى أن البنوك التجارية أصبحت تتشدد فى منح الإئتمان بدون ضمانات قوية .

وقد انعكس ذلك على نسبة السيولة التى ارتفعت فى الآونة الأخيرة إلى ٤١٫٦ ٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٤٣٫٧ ٪ عام ١٩٨١ . كما اتجهت نسبة الإحتياطى أيضا إلى الإرتفاع إلى ٣٨٫٠ ٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٢٦٫٨ ٪ عام ١٩٨١ . وذلك وفقاً لإحصائيات البنك المركزى المصرى .(٦)

ونظراً لأن السلطات النقدية لم تفرض حدوداً قصوى أو دنيا لسعر الخصم فقد ترتب على إجراءات تقييد الإئتمان ، وتشدد البنوك فى منح الإئتمان دون ضمانات كافية أن اتجهت قيمة الكمبيالات المخصومة إلى الزيادة من ١٨٫٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى ٤١٫٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢ و٧٤٫٠ مليون جنيه فى يونية ١٩٨٣ . وبذلك يمكن اعتبار ما حدث ثغرة يمكن أن تؤثر على عرض الإئتمان المحلى ، فضلا عن ما يمكن أن يترتب عليها من مشاكل عند التحصيل إن لم تتوفر الضمانات الكافية لدى البنوك المحلية لتحصيلها بالكامل ويلاحظ أن سعر الخصم فى مصر - رغم زيادته سنوياً - ما يزال دون أسعار الفائدة العالمية مما يشجع البنوك المحلية على الاقتراض من البنك المركزى .(٨) ومن الممكن أن يؤدى ذلك إلى تشجيع البنوك الصغيرة على عدم الالتزام بأسعار الفائدة المعلنة ، وما تحدد لها من حدود قصوى ودنيا بواسطة البنك المركزى المصرى . وذلك فضلا عن زيادة قدرتها على خصم الكمبيالات دون التقيد بكفاية الضمانات .

ولقد انعكس أسلوب إدارة الائتمان المحلى خاصة فيما يتعلق بمدى كفاية الضمانات على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى الأمر الذى يوجب علينا دراسة توزيع الإئتمان المحلى على تلك القطاعات كما يلى : -

المبحث الثانى

توزيع القروض وفقاً للأنشطة الاقتصادية

تمهيـــد : -

لا تتوفر لدينا إحصائيات عن توزيع القروض الممنوحة بدون ضمان وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادى ، أو وفقاً لقطاعات المقترضين (قطاع عام أو حكومة أو قطاع خاص . . . إلخ) . بيد أن تقرير البنك المركزى المصرى السنوى يشير فى معرض تحليلاته إلى بعض النسب المئوية لما خص مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى من إجمالى الائتمان المحلى . وذلك فضلا عن توزيع الائتمان المحلى . لكل حسب الجهات أو القطاعات المقترضه العامة والخاصة وغيرها . ومن ثم فإننا سوف نعرض فى هذا المبحث لما جاء فى تقارير البنك المركزى عن توزيع الائتمان المحلى قطاعياً وذلك باعتباره أحد المؤشرات التى تعطى لنا فكرة عن طبيعة الطلب على الائتمان المحلى . وبالإضافة إلى هذا المؤشر فإننا سنعرض مقارنة بين الائتمان الممنوح بدون ضمانات وبالضمان الشخصى ، والناتج المحلى الإجمالى بصفة عامة والناتج المحلى المتحقق من القطاعات السلعية بصفة خاصة .

أولا : - توزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية :-

١ - أوضح التقرير الاقتصادى للبنك المركزى الصادر عام ١٩٧٧ عن نشاط عام ١٩٧٦ أن توزيع أرصدة الائتمان الذى حصلت عليه شركات القطاع العام حسب قطاعات النشاط الاقتصادى كانت كما يلى :- (٩)

أ - قطاع الصناعة حصل على ٥٠٩,١ مليون جنيه بنسبة ٦٩,٦ ٪ من إجمالى الائتمان المتاح لتلك الشركات كما حصل قطاع التجارة على ١١٢,٢ مليون جنيه بنسبة ١٥,٣ ٪. أما قطاع الخدمات فقد حصل على ٩٩,١ مليون جنيه بنسبة ١٣,٥ ٪. وحصل قطاع الزراعة على ١١,٣ مليون جنيه بنسبة ١,٥ ٪.

ب - الائتمان الذى حصل عليه القطاع الحكومى استخدم لتمويل احتياجات الهيئة العامة للسلع التموينية وتمويل حسابات وزارة المالية.

٢ - أوضح التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن عام ١٩٨٢/٨١ ما يلى :-

- ٣٠٠ مليون جنيه لسداد مطلوبات قطاع التشييد.
- ٥٩٥ مليون جنيه لسداد مطلوبات الهيئة العامة للسلع التموينية من البنوك التجارية.

- ٦٣٠,١ مليون جنيه لمواجهة الاعتمادات الإضافية بالموازنة العامة.
- ٢٢٣ مليون جنيه لمواجهة متطلبات تعمير سيناء وبعض الاستثمارات فى الخطة العامة لعام ١٩٨٢/٨١.

ب - ترجع الزيادة فى المطلوبات من شركات القطاع العام إلى :-

- زيادة المطلوبات من كل قطاع التشييد والبناء.
- زيادة المطلوبات من كل من قطاع الدواء وقطاع المواد الغذائية.
- زيادة المطلوبات من شركات تجارة وتصدير الأقطان.

ج ـ وزعت أرصدة الائتمان والخصم للبنوك التجارية بنسبة ٢ر٢ ٪ لقطاع الزراعة ، ٤ر٣٢ ٪ لقطاع الصناعة ، و ٩ر٤٤ ٪ لقطاع التجارة ، و ٤ر١٤ لقطاع الخدمات ، و ١ر٦ ٪ لقطاعات أخرى غير موزعة .

٣ ـ أما فى عام ١٩٨٣ فإن تقرير البنك المركزى المصرى يشير إلى ما يلى : ـ (١٠)

أ ـ حصل قطاع الصناعة على الجزء الأكبر من الزيادة فى الائتمان المحلى الممنوح من البنوك التجارية التابعة للقطاع العام . وبلغت نسبة زيادة القروض والتسهيلات الممنوحة لهذا القطاع نحو ٤ر٢٤ ٪ . أما قطاع الخدمات فقد زاد ما حصل عليه بنسبة ٩ر٢٦ ٪ . وارتفع ما حصل عليه قطاع التجارة بنسبة ٢ر٦ ٪ . كما ارتفعت قيمة ما خص قطاع الزراعة بنسبة ٤ر٣٥ ٪ . وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨٢ .

ب ـ وزعت الزيادة فى المطلوبات من البنوك المتخصصة كما يلى : ـ

١ ـ قطاع الزراعة ٢ر٤٢ ٪ .
٢ ـ قطاع الخدمات ١ر٣٦ ٪ .
٣ ـ قطاع الصناعة ٤ر١٨ ٪ .
٤ ـ قطاع التجارة ٣ر٣ ٪ .

ج ـ وزعت الزيادة فى الائتمان الممنوح من بنوك الاستثمار والأعمال على النحو التالى : ـ

١ ـ قطاع الخدمات ٦ر٤٥ ٪ .

٢ ـ قطاع التجارة ١ر٣٧ ٪ .

٣ ـ قطاع الصناعة ٢ر١٦ ٪ .

٤ ـ قطاع الزراعة ١ر١ ٪ .

وبالمقارنة بين النسب السابقة فى أعوام ١٩٧٦ ، و ١٩٨٢ ، و ١٩٨٣ ، أى قبل تطبيق الإجراءات النقدية الصادرة عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ الهادفة إلى الحد من التوسع الائتمانى بما لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية ، وتشجيع الإنتاج الصناعى والزراعى ، والتعدين والبترول والحد من التوسع الائتمانى للقطاع الخاص التجارى ـ يتضح لنا أنه باستثناء القروض الممنوحة من البنوك المتخصصة يحصل قطاع التجارة وقطاع الخدمات على نسب مرتفعة من إجمالى الائتمان الممنوح . وهو ما يعنى أن الجانب الأكبر من الائتمان يتجه إلى قطاعات سريعة العائد ، ولا تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعيه فى الأجل القصير . ومن ثم يمكن القول بأن تقديم القروض بدون ضمانات جدية وكافية لمثل هذه الأنشطة ينطوى على تبديد الموارد النقدية دون ما حاجة تبررها المصلحة العامة للوطن . وينطبق نفس القول على الائتمان المستخدم لتمويل السلع الغذائية والتموينية وغيرها من السلع الاستهلاكية .

٤ ـ وفى يونيو ١٩٨٦ : كان توزيع الائتمان الذى حصل عليه قطاعات النشاط الاقتصادى من البنوك التجارية كما يلى :

١ ـ قطاع الزراعة ٢ر٤٨١ مليون جنيه بنسبة ٧ر٢ ٪ .

٢ ـ قطاع الصناعة ١ر٥٩٩٢ مليون جنيه بنسبة ٣ر٣٣ ٪ .

٣ ـ قطاع التجارة ٨ر٦٥٦ مليون جنيه بنسبة ٥ر٣٦ ٪ .

٤ ـ قطاع الخدمات ٥ر٣٥٦٧ مليون جنيه بنسبة ٨ر١٩ ٪ .

٥ ـ قطاعات غير موزعة ٦ر١٣٨٥ مليون جنيه بنسبة ٧ر٧ ٪ .

ويعنى ذلك أن قطاعات التجارة والخدمات لا تزال تحصل على نسبة مرتفعة من الائتمان تصل إلى نحو ٥٧ ٪ ، فى الوقت الذى لم يتعد فيه نصيب القطاع الزراعى نحو ٢ر٧ ٪ .

وفيما يتعلق بالبنوك المتخصصة نجد أن الائتمان الممنوح منها لقطاعات النشاط الاقتصادى يتوزع كما يلى :

١ ـ قطاع الزراعة ٤ر٤٥ ٪ .
٢ ـ قطاع الصناعة ٨ر١٠ ٪ .
٣ ـ قطاع الخدمات ٧ر٢٥ ٪ .
٤ ـ قطاع التجارة ٦ر ٪ .
٥ ـ قطاعات غير موزعة ٥ر٥ ٪ .

وذلك خلافاً للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال التى توجه الائتمان الممنوح منها لصالح قطاع التجارة والخدمات كما يلى :

١ ـ قطاع التجارة ٤ر٣٢ ٪ .
٢ ـ قطاع الخدمات ٧ر٢٤ ٪ .
٣ ـ قطاع الصناعة ٣ر١٤ ٪ .
٤ ـ قطاع الزراعة ٥ر١ ٪ .
٥ ـ قطاعات غير موزعة ١ر٢٧ ٪ .

لاحظ تضاؤل الأهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية أو السلعية .

ثانياً : توزيع الائتمان المحلى وفقاً لصفة العملاء :

يشتمل الجدول رقم (٢) على توزيع الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفى وفقاً لصفة العملاء ، ومنه يتضح أن :

أ : يعتبر القطاع الحكومى العميل الأول الذى يحصل على أعلى نسبة من الائتمان المحلى خلال السنوات الموضحة بالجدول . إذ بلغ الوزن النسبى لصافى المطلوبات من الحكومة إلى إجمالى الائتمان المحلى نحو ٧٤٫٨ ٪ عام ١٩٧٨ ، وهى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة . ويمكن القول أن الوزن النسبى لما حصل عليه القطاع الحكومى من ائتمان قد اتجه إلى الهبوط منذ عام ١٩٨٠ حتى بلغ نحو ٥٦٫٣ ٪ عام ١٩٨٣ ، وكان هذا التراجع فى صالح المطلوبات من القطاع الخاص وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة .

ب : تجىء الأهمية النسبية للمطلوبات من القطاع العام فى المرتبة الثانية خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٩) .

وبذلك يعتبر العميل الثانى من حيث الأهمية النسبية لما يحصل عليه من ائتمان محلى . إذ تراوحت أهميتها النسبية بين ٥٫١٣ ٪ عام ١٩٧٩ ، و٥٫٢٠ ٪ عام ١٩٧٧ . ثم تراجعت هذه الأهمية النسبية إلى المرتبة الثالثة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) وتراوحت بين ٢٫١٢ ٪ عام ١٩٨٠ ، و ٨٫١٣ ٪ عام ١٩٨٢ .

ج : يحصل القطاع الخاص على جانباً كبيراً من الائتمان المحلى يقفز به إلى المرتبة الثالثة خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) التى تراوح فيها الوزن النسبى لمطلوبات هذا القطاع بين ٧٫٥ ٪ عام ١٩٧٦ ، و ١٠ ٪ عام ١٩٧٩ . أما فى عام ١٩٧٢ فقد بلغ الوزن النسبى لما حصل عليه هذا القطاع من الائتمان ٢٫٢١ ٪

ليحتل بذلك المرتبة الثانية بعد القطاع الحكومى . وقد ارتفع الوزن النسبى للمطلوبات من هذا القطاع منذ عام ١٩٨٠ وتراوح بين ١ر١٧ ./ عام ١٩٨٠ ، و ٣ر٢١ ./ عام ١٩٨١ . كما بلغ نحو ٩ر٢٠ ./ عام ١٩٨٣

د : تتميز المطلوبات من بقية القطاعات بتضاؤل أهميتها النسبية إلى إجمالى الائتمان المحلى ، كما اتجهت هذه الأهمية إلى الانخفاض ابتداء من عام ١٩٨١ ، عدا المطلوبات من بنوك الاستثمار والأعمال ، فقد هبطت الأهمية النسبية للمطلوبات من القطاع العائلى من ٧ر٢ ./ عام ١٩٨٠ الى ٢ر٢ ./ عام ١٩٨٣ . وهبطت الأهمية النسبية للمطلوبات من البنوك المتخصصة من ١ر٤ ./ عام ١٩٨٠ إلى ٩ر٣ ./ عام ١٩٨٣ . ويرجع ذلك إلى الإجراءات التى اتخذها البنك المركزى المصرى للحد من التوسع الائتمانى منذ عام ١٩٨١ والتى ترتب عليها منع البنوك المتخصصة والبنوك التجارية الصغيرة من الاقتراض من البنوك التجارية كبيرة الحجم بغرض إعادة الإقراض إلى القطاع الخاص والعائلى للحصول على الأرباح المتمثلة فى الفرق بين أسعار الفائدة على الاقتراض والإقراض . إذ يتعين على البنوك التجارية الكبيرة أن تقرض فائض السيولة لديها إلى البنك المركزى المصرى بسعر فائدة ٥ر١ ./ سنوياً .

هـ : تشير الأرقام المطلقة لما حصلت عليه جميع القطاعات المدرجة بالجدول إلى الزيادة المضطردة خاصة المطلوبات من القطاع الحكومى بغرض تمويل متطلبات شركات الغزل والنسيج وتصدير القطن والسلع الغذائية وغيرها . ورغم الضوابط التى وضعت للحد من الائتمان المحلى فلم يحدث انخفاض فى المطلوبات من أى من القطاعات المشار إليها عام ١٩٨٣ بينما حدث انخفاض طفيف فى أرقام عام ١٩٨٢ . وقد تعكس هذه الظاهرة مدى ما يتمتع به كل من القطاع العام والقطاع الحكومى من نفوذ أو أفضلية فى معاملاته مع الجهاز المصرفى تأثراً بما كان عليه الحال فى ظل التحول الاشتراكى فى الستينات .

أما أرقام المطلوبات من القطاع الخاص فقد انخفضت عام ١٩٨٢ بنسبة ١٧ر٧ ٪ عن عام ١٩٨١ بسبب إجراءات الحد من الائتمان التجارى التى ذكرت آنفاً بالإضافة إلى ما تقرر من تحديد نسبة ١ ٪ من إجمالى ودائع الشهر لا يتخطاها الائتمان الممنوح لتمويل النشاط التجارى الذى يباشره القطاع الخاص . كما انخفضت المطلوبات من القطاع العائلى فى نفس العام بنسبة ١٤ر٢ ٪ عن عام ١٩٨١ لنفس الأسباب المذكورة . أما المطلوبات من البنوك المتخصصة فقد اتجهت أرقامها إلى الانخفاض عامى ١٩٨٢و١٩٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٨١ كنتيجة لما ذكر فى البند (ى) السابق .

وفى عام ١٩٨٦ ارتفع الوزن النسبى لاقتراض القطاع الخاص فى حين انخفضت الأهمية النسبية لقروض كل من القطاع الحكومى وشركات القطاع العام نتيجة لاتجاه إجمالى العجز فى الموازنة العامة إلى الانخفاض إلى نحو ٤٩٠٠ مليون جنيه وانخفاض العجز الصافى إلى نحو ٩٠٠ مليون جنيه فى ذلك العام .

جدول رقم (٣)

توزيع أرصدة الإئتمان المحلى وفقاً لصفة العملاء

(١٩٧٣ - يوليه ١٩٨٦)

(مليون جنيه)

السنة	القطاع الحكومى		شركات القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العائلى		البنوك المتخصصة		بنوك الاستثمار والاعمال	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٣	١٤٠٤ر٦	٧٢ر٦	—	—	٤١٠ر٨	٢١ر٢	—	—	١٧٠ر٣	٦ر٧	—	—
١٩٧٤	١٦٨٥ر٣	٦٨ر٣	٤٢٨ر٣	١٦ر٤	١٤٨ر٠	٦ر٠	٤ر٦	١ر١	٢٠١ر١	٨ر٢	—	—
١٩٧٥	٢٨٤٦ر٦	٧٢ر٣	٦٤٥ر٤	١٦ر٤	٢٢٥ر٥	٦ر٠	—	—	٢١١ر٩	٥ر٣	—	—
١٩٧٦	٣٢٠١ر٥	٧١ر٠	٨٨٤ر٥	١٩ر٣	٢٩٢ر١	٥ر٧	—	—	١٧٩ر٤	٤ر٠	—	—
١٩٧٧	٢٥٩٣ر٤	٦٧ر٣	١٠٩٥ر٣	٢٠ر٥	٤٤١ر٤	٨ر٣	—	—	٢٠٥ر٧	٣ر٩	—	—

١٩٧٨	٦٠١٣ر٥	٧٤ر٨	١٢٠٧ر٩	١٥ر٠	٥٨٢ر٠	٧ر٢	—	=	٣٢٧ر٨	—	—
١٩٧٩	٧٣٠٨ر٩	٧٢ر٣	١٣٩٥ر٦	١٣ر٥	١٠١٠ر٢	١٠ر٠	[illegible]	—	٤٢٢ر٦	—	—
١٩٨٠	٧٨٩٥ر٦	٦١ر٤	١٦١٨ر١	١٧ر٧	٢١٩٦ر٤	١٧ر١	٣٤٢ر٢	٢ر٧	٥٢٨ر٤	٢٦١ر٣	٢ر٠
٨٠/٨١	١٠٦٧٧ر٤	٥٧ر٦	٢٢٨٠ر٠	١٢ر٣	٣٩٥٢ر٤	٢١ر٣	٤٠٥ر٣	٢ر٢	٨٧٠ر٠	٣٥٠ر٩	١ر٩
٨١/٨٢	٩٢٧٦ر٠	٥٧ر٧	٢٢٢٤ر١	١٣ر٨	٣٢٥٤ر١	٢٠ر٢	٣٤٧ر٦	٢ر٣	٦١٧ر٤	٣٥٨ر٩	٢ر٢
٨٢/٨٣	١١٢٩٨ر٤	٥٦ر٣	٢٦٧٩ر١	١٣ر٢	٤٤٢٤ر٨	٢٠ر٩	٤٤٢ر٦	٢ر٢	٧٨٩ر٧	٧١٧ر٤	٣ر٥
١٩٨٦	١٨٩٨٣ر٦	٥١ر٣	٤٦٧٥ر٣	١٢ر٦	٩٠٢٣ر١	٢٤ر٣	٥٢٨ر٤	١ر٤	٢١٢١ر١	١٧٣٦ر٨	٤ر٧

المصدر : البنك المصرى ـ المجلة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة .

من الذى يحصل على الائتمان دون ضمان ؟

أ ـ يمكن القول بأن كلا من القطاع الحكومى والقطاع العام يحصلان على أكبر نسبة من الائتمان دون ضمان وذلك باعتبار أن البنوك التجارية المحلية المملوكة للدولة تقوم بإقراض قطاعات مملوكة للدولة كذلك . وهذا فى حد ذاته تعتبره البنوك التجاريه العامة بمثابة ضمان لما تمنحه من ائتمان .

ب ـ أما الائتمان بالضمان الشخصى فتحصل عليه بقية القطاعات وهى القطاع الخاص والقطاع العائلى والبنوك المتخصصة التى تحصل على جانباً لا يستهان به من الائتمان دون ضمان كذلك ، وبنوك الاستثمار والأعمال . وتحصل هذه القطاعات مجتمعة على ما نسبته ٣٠,٥ ٪ من حجم الائتمان المحلى الإجمالى عام ١٩٨٣ ، أو ما قيمته نحو ٦١٧٤,٥ مليون جنيه . ولعل هذا يبرر أهمية تقديم الضمانات الكافية للحصول على الائتمان ، وعمل الدراسات الموضوعية للتثبت من جدية العميل والعائد الذى يعود على الاقتصاد القومى من استثمار القروض الممنوحة . ويجب فى هذا الشأن أن تقوم البنوك بتحديد أولويات وتفضيلات للقطاعات التى تفيد التنمية وتتفق مع السياسة القومية والضمان الذى يجب الحصول عليه فى كل حالة بالإضافة إلى سلوك العملاء فى الفترات السابقة فى تعاملاتهم مع البنوك وما فى حوزتهم من ائتمان . وأن يتناسب الضمان مع قيمة القرض وفترة سداده ، وأن يقتصر دور الضمان الممنوح على مجرد ضمان السداد دون إضرار بالمقترض . وتنادى بعض الآراء بخصم ١٠ ٪ من قيمة إجمالى الائتمان الممنوح للعميل عند بدء نشاطه وتجنيبه كرصيد لمواجهة ما يمنح له من قروض دون ضمان فيما بعد ولحماية الموردين للمشروع المدين بالآجل (١١) .

ثالثاً : العلاقة بين الإئتمان دون ضمان والناتج المحلى :

يشتمل الجدول رقم (٣) على مقارنة بين الإئتمان الممنوح دون ضمان الإئتمان الممنوح بضمان شخصى ، والناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية بصفة خاصة . ومنه يتضح ما يلى : -

١ - ارتفع الإئتمان المحلى بدون ضمانات وبالضمان الشخصى من ٨٤٨ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٣٣٢٣ر١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بمعدل زيادة سنوى فى المتوسط قدره ٤١ر٧ ./. بينما زاد الناتج المحلى الإجمالى من ٣٠٦٠ر٦ مليون جنية إلى ٦٨٤٣ر٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة بزيادة سنوية قدرها ١٧ر٧ ./. فى المتوسط . ويشير ذلك إلى أن معدل زيادة الإئتمان المحلى الممنوح بدون ضمانات وبالضمان الشخصى سنوياً يفوق بكثير ضعفى معدل زيادة الناتج المحلى السنوى فى المتوسط . أى أن زيادة الناتج المحلى لا تتناسب مع معدل زيادة الإئتمان المحلى الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى الأمر الذى يعنى عدم وجود مبرر جوهرى للتوسع فى منح الإئتمان دون ضمانات كافية . وهو ما لا يتفق مع مصلحة الاقتصاد القومى ويسام فى تغذية الضغوط التضخمية فى مصر متى علمنا أن متوسط زيادة الناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية سنوياً خلال نفس الفترة بلغت نحو ١٦ر٥ ./. فقط .

٢ - نتيجة لما سبق فقد ارتفعت نسبة الإئتمان بدون ضمان وبالضمان الشخصى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٧ر٧ ./. عام ١٩٧٣ إلى ٤٨ر٦ ./. عام ١٩٧٩ . كما قفزت نسبة الإئتمان الممنوح بدون ضمانات وبالضمان الشخصى إلى الناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية (الصناعة والبترول ، والزراعة

والكهرباء والتشييد) من ٢ر٤٨ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٦ر٨٧ ٪ عام ١٩٧٩ ، ولا شك أن هذه المعدلات مرتفعة جداً وتتعارض مع اعتبارات الإستقرار الاقتصادى والأوضاع المالية والنقدية لمصر .

٣ - تغيرت الصورة السابقة بعض الشيء اعتبار من اعتباراً من عام ١٩٨٠ حيث انخفضت نسبة هذا النوع من الإئتمان إلى الناتج المحلى فى ذلك العام إلى ٢ر٣٦ ٪ كما انخفضت نسبة هذا النوع من الائتمان إلى الناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية فى نفس العام إلى ٥ر٦٤ ٪ ، ويرجع ذلك إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥ر١٠٩ ٪ ، وزيادة الناتج المحلى من القطاعات السلعية بنسبة ١١٢ ٪ من عام ١٩٧٩ . وذلك فى الوقت الذى زاد فيه الإئتمان دون ضمان وبالضمان الشخصى بنسبة ٣ر٥٦ ٪ فقط . وهذه النسبة رغم انخفاضها عن نسب زيادة الناتج المحلى الاجمالى والناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية إلا أنها تعتبر مرتفعة أيضاً متى علمنا أن زيادة الناتج المحلى يرجع جانباً كبيراً منها إلى تقدير الناتج المحلى بأسعار الصرف الجديدة التى ترتب عليها خفض قيمة الجنيه المصرى ومن ثم زيادة حسابية فى قيمة بعض البنود التى يشتمل عليها الناتج المحلى وتتأثر بالعوامل الخارجية .

٤ - نتيجة الإجراءات التى اتخذها البنك المركزى المصرى للحد من التوسع الإئتمانى بصفة عامة منذ نوفمبر ١٩٨١ بلغت نسبة زيادة الإئتمان الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى عام ١٩٨٢ نحو ١ر١٧ ٪ عن عام ١٩٨١ بينما بلغت نسبه زيادة الناتج المحلى الإجمالى نحو ١ر٣٠ ٪ . كما زاد الناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية نحو ٤ر٢٨ ٪ خلال نفس الفترة . ومن ثم فقد هبطت نسبة الإئتمان الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى إلى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٢ر٢٩ ٪ فقط عام ١٩٨٢ ، كما بلغت نسبة الائتمان دون ضمان وبالضمان الشخصى إلى الناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية نحو ٩ر٥٤ ٪ فى نفس العام .

وقد بلغت هذه النسب فى سبتمبر ١٩٨٥ نحو ٤٥ر٢ ٪ ، و ٨٦ر٥ ٪ على الترتيب .

وهكذا يتضح لنا أنه رغم الإجراءات الجديدة للحد من التوسع الإئتمانى بصفة عامة ، إلا أن الأمر يتطلب وضع بعض الضوابط للحد من التوسع فى منح القروض دون ضمانات وبالضمانات الشخصى . إذ أن قيمتها لا تزال تتزايد سنوياً بمعدلات لا تتفق مع معدلات زيادة الناتج المحلى بصفة عامة والناتج المحلى المتولد من القطاعات السلعية بصفة خاصة ، وهو ما يعنى ارتباط التوسع الإئتمانى دون ضمانات بالأنشطة التجارية وأنشطة المضاربة وإعادة الإقراض للحصول على فرق سعر فائدة . . إلخ

ويؤدى هذا الوضع أيضاً إلى عدم ثبات مضاعف النقود (نسبة السيولة المحلية إلى احتياجات البنوك المحلية) طالما أن الإئتمان المحلى يؤثر زيادة أو نقصاً على السيولة المحلية ويؤثر بالتالى على معدلات التضخم المحلى وبرامج التنمية الاقتصادية فى اقتصاد تصعب فيه الرقابة على المعروض النقدى نظراً لعدم تعويم العملية الوطنية أو تغير قيمة الإحتياطات الدولية(١٢). وذلك فضلا عن الإتجاه العام للعائد على الإستثمار الذى ينخفض على الأوراق المالية بالجنيه المصرى مقارنة بعائد الأوراق المالية بالعملات الأجنبية التى تتجه قيمتها السوقية إلى الزيادة بإستمرار من قيمتها الأسمية بسبب اتجاه العائد الموزع عليها إلى الزيادة باضطراد(١٣) .

جدول رقم (٣)

المقارنة بين الائتمان بدون ضمانات والناتج المحلي

(١٩٧٣ - ١٩٨١)

(مليون جنيه)

السنة	الائتمان بدون ضمان وبالضمان الشخصي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي من القطاعات السلعية	نسبة (١) الى (٢)	نسبة (١) الى (٣)
	(١)	(٢)	(٣)	٪	٪
١٩٧٣	٨٤٨٫٥	٣٠٦٠٫٦	١٧٥٩٫٩	٢٧٫٧	٤٨٫٢
١٩٧٤	١١٨٩٫٢	٣٧٥١٫٠	٢٢٠٥٫٦	٣١٫٧	٥٣٫٩
١٩٧٥	١٨٦٥٫٩	٤١٥٩٫٨	٢٤٠٠٫٢	٤٤٫٩	٧٧٫٧
١٩٧٦	٢٢٢٩٫٨	٥٢٦٨٫٠	٢٩٥١٫٥	٤٢٫٣	٧٥٫٥
١٩٧٧	٢٥٣٠٫٥	٥٧٠٥٫٠	٣١٧٥	٤٤٫٤	٧٩٫٩
١٩٧٨	٢٩٧٧٫٤	٦٢٢٢٫٠	٣٢٩٨	٤٧٫٨	٨٧٫٦
١٩٧٩	٣٢٢٣٫١	٦٨٤٢٫٠	٣٧٩٥	٤٨٫٦	٨٧٫٦
١٩٨٠	٥١٩٢٫٢	١٤٢٣٨٫٥	٨٠٤٥٫٦	٣٦٫٢	٦٤٫٥
١٩٨١	٥٢٧٠٫٩	١٥٧٣٧٫٣	٨٧٠٧٫٧	٣٣٫٥	٦٠٫٢
١٩٨٢	٦١٧٠٫٠	٢١٠٥٠٫٠	١١٢٤٤٫٨	٢٩٫٣	٥٤٫٩
يونية ١٩٨٣	٩١٦٧٫٨	٢٢٨٠٣٫٠	١٢٢٦٧٫٤	١٧٫٠	٥٠٫٣
سبتمبر ١٩٨٥	١١١٠٩٫٩	٢٤٥٦٠٫٠	١٢٨٤٩	٤٥٫٢	٨٦٫٥

المصدر : جدول رقم (١) بالنسبة لبيانات الائتمان بدون ضمان وبالضمان الشخصي . أما الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي من القطاعات السلعية فمصدرها تقارير متابعة الخطة ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - سنوات مختلفة - وزارة التخطيط .

رابعاً : أثر الإئتمان دون ضمان على الأسعار المحلية :

يعتبر الإئتمان الممنوح دون ضمانات والممنوح بالضمان الشخصى جزءاً من الإئتمان المحلى الإجمالى الذى يعتبر بدوره أحد البنود المقابلة لكمية وسائل الدفع أو المعروض النقدى المحلى . وقد دأبت الدراسات الاقتصادية على دراسة أثر المعروض النقدى المحلى على الأسعار المحلية عن طريق تقدير الفجوة التضخمية الناشئة عن زيادة كمية وسائل الدفع بمعدلات تفوق كثيراً معدلات زيادة الناتج القومى الحقيقى المحسوس بالأسعار الثابتة ، مع أخذ أثر سرعة تداول النقود فى الحسبان .

ونظراً لأن الإئتمان المحلى الممنوح دون ضمانات يمثل جزءاً من جزء من كل كما أشرنا فيما سبق فإنه لا يمكن الاستعاضة به عن كمية وسائل الدفع فى تقدير الفجوة التضخمية فى الإقتصاد المصرى . وذلك فضلاً عن تعدد العوامل المسئولة عن حدوث ظاهرة التضخم فى الاقتصاد المصرى معبراً عنها بالزيادة فى المستوى العام للأسعار المحلية . إذ هناك عوامل داخلية ، وعوامل خارجية ، وهناك عوامل متعلقة بالطلب المحلى الإجمالى ، وعوامل تتعلق بجانب التكلفة أى أنه لا يمكن القول بأن الإئتمان المحلى الممنوح دون ضمانات هو السبب الرئيسى فى حدوث ارتفاع الأسعار المحلية سنة بعد أخرى . بل يمكن القول بأنه أحـــد العوامل التى تؤدى إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد والمشروعات فى الوقت الذى لم يزد فيه الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بمعدل يتناسب مع معدل زيادة الإئتمان المحلى بصفة عامة ، والإئتمان الممنوح دون ضمانات أو بضمانات صورية أو مبالغ فى قيمتها عن القيمة الحقيقية بصفة خاصة .

وفى إطار هذه الرؤية فإننا نفضل استخدام أحد الأساليب الرياضية أو الكمية لقياس العلاقة بين الإئتمان دون ضمان والمستوى العام للأسعار المحلية .

ولعله من المناسب فى هذا الشأن استخدام أسلوب معامل الإرتباط للوقوف على ما إذا كان هناك علاقة بين المتغيرين المذكورين آنفاً ، وعلى درجة مثل هذه العلاقة أو الإرتباط بينهما .

وللوصول إلى هذه العلاقة فإننا سوف نستخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر معبراً عنه بمتوسط الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى كل من ريف وحضر الجمهورية طبقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التى اتخذت من سنة ١٩٧٧/٧٦ سنة أساس وتشتمل فترة الدراسة على ١٣ سنة (١٩٧٣ - ١٩٨١) نظراً لعدم توافر بيانات عن الأرقام القياسية الأسعار عن عام ١٩٨٦ بالكامل فى تاريخ إعداد هذه الدراسة ،

وبذلك تكون فترة الدراسة (ن) = ١٣ سنة .

والتغير المستقل (س) حد الائتمان الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى .

والمتغير التابع (ع) الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر .

ويشتمل جدول رقم (٤) على هذه العلاقة كما يلى :

وبعد حساب معامل الارتباط سوف نقوم بحساب معامل التحديد والتعرف على معنوية العلاقة الخطية ودرجة الثقة فيها.

ولعله من المناسب أيضاً حساب معامل الانحدار للتعرف على درجة ميل منحنى الائتمان بدون ضمانات وبالضمان الشخصى وعلاقته بالمستوى العام للأسعار المحلية فى مصر خلال فترة الدراسة (١٩٧٣ - ١٩٨٥).

ونود التنبيه إلى أن العيوب المعروفة لاستخدام الأرقام القياسية للأسعار المحلية ومدى دقة الإحصائيات الصادرة عن الجهات المختلفة وتعبيرها عن الواقع تجعل النتائج التى يتوصل إليها البحث تقريبية. ومن ثم فإن القارىء لا بد وأن يأخذ ذلك فى الاعتبار.

جدول رقم (٤)

العلاقة بين الائتمان دون ضمان والأسعار المحلية

(١٩٧٣ - ١٩٨٥)

السنوات	الائتمان دون ضمان والعرض (س) (مليون جنيه)	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (ع) ٦٦/١٩٦٧=١٠٠	س٢	ع٢	س × ع
١٩٧٣	٨٤٨ر٥	١٢٦ر٨	٧١٩٩٥٢	١٦٨٧٨	١٠٧٥٨٩ر٨
١٩٧٤	١١٨٩ر٢	١٤٢ر٦	١٤١٤١٩٧	٢٠٣٣٥	١٦٩٥٧٩ر٩
١٩٧٥	١٨٦٥ر٩	١٥٨ر٤	٣٤٨١٥٨٣	٢٥٠٩١	٢٩٥٥٥٨ر٦
١٩٧٦	٢٢٢٩ر٨	١٧٦ر٠	٤٩٧٢٠٠٨	٣٠٩٧٦	٣٩٢٤٤٤ر٨
١٩٧٧	٢٥٣٥ر٥	١٩٥ر٩	٦٤٢٨٧٦٠	٣٨٣٧٧	٤٩٦٧٠٤ر٥
١٩٧٨	٢٩٧٧ر٤	٢١٩ر٩	٨٨٦٤٩١١	٤٨٣٥٦	٦٥٤٧٣٠ر٣

١٩٧٩	٢٣٢٣٫١	٢٢٧٫٤	١١٠٤٢٩٩٣	٥٦٣٠٩	٧٨٨٩٠٣٫٩
١٩٨٠	٥١٩٣٫١	٢٩١٫٩	٢٦٩٦٩٢٢٦	٨٥٢٠٦	١٥١٥٨٩٥٫٠
١٩٨١	٥٢٧٠٫٩	٣١٠٫٤	٢٧٧٨٢٢٨٦	٩٦٢٤٨	١٦٣٦٠٨٧٫٣
١٩٨٢	٦١٧٠٫٠	٢٤٩٫٢	٢٨٠٦٨٩٠٠	١٢١٩٤١	٢١٥٤٥٦٤٫٠
١٩٨٣	٧١٢٤٫٠	٤٦٩٫٧	٥٠٨٩٣٩٥٦	٢٢٠٦١٨	٢٢٥٠٨٢٩٫٨
١٩٨٤	٩٠٥٦٫١	٤٣١٫٤	٨٢٠١٢٩٤٧	٢٨٢٢٨٥	٤٨١٢٤١١٫٥
١٩٨٥	١١٦٩١٫٧	٦٠٠٫٢	١٢٦٦٩٥٨٤٠	٣٦٠٣٦٠	٧٠١٨٠٢٧٫٥
ن = ١٣	٥٩٤٨٥٫٣	٢٨٠٩٫٩	٦١٧٥٩٦٥٩٠	١٤٠٢٢٣٠	٢٣٢٩٢٨٣٦

المصدر : جداول (١)، (٢)، (٣).

-- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يعبر عن متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الجمهورية محسوباً على أساس المتوسط العام للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في كل من ريف وحضر مصر - ومصدرها : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء سنوات مختلفة .

(أ) حساب معامل الإرتباط :

يتم حساب من الإرتباط على أساس المعادلة التالية :

$$\frac{\text{ن}\,(\sum \text{س ع}) - (\sum \text{س})\,(\sum \text{ع})}{\sqrt{(\sum \text{ع})^{2} - (\sum \text{ع}^{2})\,\text{ن}} \times \sqrt{(\sum \text{س})^{2} - (\sum \text{س}^{2})\,\text{ن}}} = \text{معامل الإرتباط}$$

$$\frac{\text{٣٨٠٩ر٩} \times \text{٥٩٤٨٥ر٣} - \text{٢٣٣٩٣٨٣٦} \times \text{١٣}}{\sqrt{(\text{٥٩٤٨٥ر٣})^{2} - \text{٦١٧٥٩٦٥٩٠} \times \text{١٣}}} =$$

$$\frac{\text{١}}{\sqrt{(\text{٣٨٠٩ر٩})^{2} \times \text{١٤ ٣٢٣٠} \times \text{١٣}}} \times$$

$$\frac{\text{٣٢٦٦٣٣٠٤٠} - \text{٣٠٤١١٩٨٦٠}}{\sqrt{\text{٣٥٣٨٥٠٠٩٠٠} -- \text{٨٠٢٨٧٥٥٦٠}}} =$$

$$\frac{\text{١}}{\sqrt{\text{١٤٥١٥٣٣٨} \times \text{١٨٢٤١٩٩٠}}} \times$$

$$\frac{\text{٧٧٤٨٦٨٠}}{\sqrt{\text{٢٦٤٧٨٨٩ر٥}} \times \sqrt{\text{٤٤٩٠٥٤٧}}} =$$

$$\frac{\text{٧٧٤٨٦٨٢}}{\text{١٦٢٧ر٢} \times \text{٦٧٠٠ر٩}} =$$

$$\text{٧١ر} = \frac{\text{٧٧٤٨٦٨٢}}{\text{١٩٠٣٩٢٣}} = R$$

إذن معامل الإرتباط قوى والعلاقة طردية :

$$\text{٥٠٤ر} = (R)^{2}\ \text{معامل التحديد}$$

وهو ما يعنى أن الإئتمان المحلى الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى يسام بنسبة ٥ر ٪ فى زيادة الأسعار المحلية .

(ب) حساب مستوى المعنوية ودرجة الثقة :

حساب درجات الحرية = عدد السنوات − ١

= ١٣ − ١ = ١٢

تحديد قيمة (ت) المحسوبة كما يلى :

$$\text{ت} = \frac{\text{معامل الإرتباط} \times \sqrt{\text{ن} - 1}}{\sqrt{1 - (\text{معامل الإرتباط})^2}} = \frac{\text{٧١ر} \times \sqrt{12}}{\sqrt{1 - \text{٥٠٤ر}}}$$

$$= \frac{\text{٧١ر} \times \text{٣ر٥}}{\sqrt{\text{٠ر٤٩٦}}} = \frac{\text{٢ر٤٨٥}}{\text{٧٠٤ر}} = \text{٣ر٥٣٩}$$

بالبحث فى جدول (ت) صف ١٢ درجة حرية عن القيمة الجدولية القريبة من (ت) المحسوبية نجدها عند عمود ٥٠٠ر (مستوى معنوية) بدرجة ثقة ٩٩ر٥ ٪ . ومن ثم فإنه يمكن القول بأن العلاقة بين المتغيرين معنوية وأن زيادة الائتمان بدون ضمانات وبالضمان الشخصى يسام فى زيادة الأسعار المحلية معبراً عنها بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى مصر . وتشير هذه العلاقة أيضاً إلى أهمية ضبط الائتمان الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى إذا ما أريد تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية ومحاربة التضخم فى مصر .

(ج) حساب معامل الإنحدار :

يحسب معامل الإنحدار بإستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل الإنحدار} = \frac{\text{مجس ع} \times \dfrac{\text{مجس} \times \text{مجع}}{\text{ن}}}{\dfrac{(\text{مجس})^{٢}}{\text{ن}} \times \text{مجس}^{٢}}$$

$$= \frac{\text{٢٣٣٩٣٨٣٦} \times \dfrac{\text{٥٩٤٨٥ر٣} \times \text{٢٥٠٩ر٩}}{\text{١٣}}}{\dfrac{(\text{٥٩٤٨٥ر٣})^{٢}}{\text{١٣}} \times \text{٦١٧٥٩٦٥٩٠}}$$

$$= \frac{\text{٢٣٣٩٣٨٣٦} \times \dfrac{\text{٢٢٦٦٣٣٠٤٠}}{\text{٦٣}}}{\dfrac{\text{٣٥٢٨٥٠٠٩٠٠}}{\text{١٣}} \times \text{٦١٧٥٩٦٥٩٠}}$$

$$= \frac{\text{٢٣٣٩٣٨٣٦} \times \text{١٧٤٣٣٣١٠}}{\text{١٧٩٩٥٢٥٨٠} \times \text{٦١٧٥٩٦٥٥٠}}$$

$$= \frac{\text{٤٠٧٨٣١٩٩٠٠٠٠٠}}{\text{١١١١٣٨٠٩٠٠٠٠٠}} = \text{٠٣ر٧}$$

وهكذا توضح لنا الدراسات الرياضية أن الائتمان الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى من العوامل المؤثرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار فى مصر . ولعل هذه النتائج تعزز المقارنات الإحصائية بين نسب زيادة الائتمان دون ضمان وبالضمان الشخصى ونسب زيادة الناتج القومى المتولد من القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة والتى أوضحت عدم التناسب بين تلك النسب مما يؤدى إلى الضغط على المستوى العام للأسعار المحلية كما سبق القول فى الصفحات السابقة . وتوجب هذه النتائج تدخل البنك المركزى المصرى لوضع بعض الضوابط الكفيلة بمنع استخدام الائتمان دون ضمان كأداة للإثراء من جانب بعض الفئات على حساب الاقتصاد القومى كله ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما نتناوله بالمناقشة فيما يلى :

المبحث الثالث

دور البنك المركزى المصرى فى إدارة الائتمان المحلى

تمهيد :

عندما صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمصارف والائتمان خول للبنك المركزى المصرى سلطة اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية العامة والمحلية ، ومنها جواز معاقبة البنك المركزى للبنك التجارى الذى يخالف قراراته بخصم ½ فى المائة من العجز فى نسبة السيولة وتضاف إلى حساب الرقابة على البنوك . كما منع القانون البنوك العقارية والصناعية من تقديم قروض لأعضاء مجالس إدارتها أو لأية منشأة يكون يكون أعضاء مجلس إدارة البنك شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية .

وقرر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى حق البنك المركزى فى اتخاذ ما يراه من قرارات لتنمية الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى . كما منح مجلس إدارة البنك المركزى سلطة اعتماد الموازنات التخطيطية لبنوك القطاع العام وإقرار ميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية .

وفى عام ١٩٨٤ تم إدخال بعض التعديلات على القوانين السابقة تتمثل فى إعطاء الحق للبنك المركزى فى شطب تسجيل البنك الذى لا يلتزم بقرارات مجلس إدارة البنك المركزى ولم يقم بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى . وكذا فى حالة ما إذا اتبع

البنك سياسة تضر بالمصلحة الاقتصادية العامة أو مصالح المودعين أو المساهمين وأعطى القانون الحق للبنك المركزى فى خصم نسبة من قيمة عجز السيولة أو من الرصيد الدائن لدى البنك المركزى تعادل أعلى سعر فائدة معلن عن الفترة التى حدث فيها العجز . ويضاف هذا المبلغ إلى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك . وأضاف القانون إلى الحظر المفروض على الإقراض لأعضاء مجالس إدارة البنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك الاستثمار والأعمال ، عدم جواز تقديم قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجالس الإدارة أو لأية منشأة يكون هؤلاء الأعضاء شركاء فيها ، أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية

وقد حظر القانون على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز فى مجموعها ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطيا باستثناء ما يمنح إلى الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام . وأوجب القانون على كل بنك أن يضع القواعـــد والضوابط اللازمة لمنح التسهيلات الائتمانية .

وتجدر الإشارة إلى أن القانون قد أخضع جميع البنوك التى تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية لرقابة البنك المركزى ، واستحدث عقوبات متعددة لردع البنوك التى لا تمتثل إلى تعليمات البنك المركزى أو قرارات مجلس إدارته .

وهكذا نجد أن القانون أعطى البنك المركزى المصرى سلطات واسعة تكفل حمل البنوك التجارية المحلية على اتباع تعليماته ، وما يرتئيه من سياسات نقدية لازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والنقدى . بيد أن القانون ترك موضوع الضمانات الواجب حصول البنوك التجارية عليها عند منح الائتمان

لكل بنك كيفما يشاء ، باستثناء الحظر المفروض على الائتمان الممنوح لأعضاء مجالس إدارة البنوك التجارية أو الشركات التى يشاركون فى رؤوس أموالها أو يمثلون فى مجالس إداراتها بصفتهم الشخصية . وهنا تثور التساؤلات التالية : هل هذه السياسة الحالية التى يتبعها البنك المركزى المصرى حيال الائتمان دون ضمانات وبالضمان الشخصى تعتبر كافية ؟ وهل هناك تعارض بين اتجاه الفلسفة الاقتصادية الحالية لمصر الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى ، ودعم سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وبين ما يمكن فرضه من قيود أخرى تختص بالضمانات التى يجب على المقترضين تقديمها للبنوك العامة والخاصة عند طلب الائتمان ؟ وما هى الأساليب التى يمكن أن تؤدى الغرض المطلوب وهو التأكد من جدية المقترض وموضوعية استثماراته وحماية أموال البنوك التجارية المحلية وبمالا يتعارض مع اعتبارات الاستقرار النقدى والاقتصادى؟

وللإجابة على تلك التساؤلات نتعرض فيما يلى لأهمية دور البنك المركزى فى ضبط الائتمان المحلى بصفة عامة والائتمان دون ضمانات بصفة خاصة كما نتناول أيضاً بحث مدى كفاية الأساليب المتبعة حالياً فى هذا الشأن ثم نحاول تقديم بعض المقترحات التى نرى أنها يمكن أن تساهم بدور فعال فى ضبط الائتمان الممنوح دون ضمانات وبالضمان الشخصى .

أولا : أهمية تدخل البنك المركزى لضبط سياسات الائتمان :

تجمع الدراسات الاقتصادية الحديثة على أهمية تدخل السلطات النقدية لضبط المعروض النقدى وسياسات النقود والائتمان والصرف بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع ، أو مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن العام . ولا خلاف فى ذلك بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية ، إذ يرى النقديون بزعامة (فريدمان) أهمية ضبط المعروض النقدى بما يتناسب مع معدل زيادة الناتج المحلى الإجمالى ووقاية

للاقتصاد القومى من التقلبات أو الدورات غير المرغوبة . ويرى المـاليون والكلاسيكيون الجدد ضرورة فرض بعض القيود أو النظم التى تـكفل ضبط الائتمان المحلى كجزء من السيولة المحلية منعاً من حدوث التضخم الذى يؤدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ويمكن أن يقود الاقتصاد إلى أزمة كساد أو بطالة (١٤) .

وفيما يتعلق بالقيود أو الضوابط المناسبـــة لتحقيق ما سبق يرى الاقتصاديون أنه من الأفضل أن يتولى البنك المركزى فى الدول النامية تنظيم ورقابة الائتمان المحلى وليس المعروض النقدى نظراً لأن تأثير العوامل الخارجية وتقلب الاحتياطيات الدولية يصعب السيطرة عليها . إذ أن عجز ميزان المدفوعات يحدث أثراً انكماشياً على المعروض النقدى عندما يقوم الأفراد ببيع ما لديهم من عملة محلية إلى السلطات النقـدية وفى حالة لجوء هذه السلطات إلى محاولة تعويض هذا الأثر عن طريق زيادة الائتمان المحلى يعمل العجز فى ميزان المعاملات الخارجية على تلاشى ذلك التعويض من خلال أثر سعر الصرف الذى يعبر عن العلاقة بين قيمة العملة داخلياً وخارجياً على نتائج المعاملات مع العالم الخارجى (١٥) . وتوضح المعادلة التالية دور الأصول المالية الأجنبية فى التأثير على حجم الائتمان المحلى :

$$DC = L - NFA$$

حيث D C : تمثل الائتمان المحلى

، L : تمثل السيولة المحلية

، NFA : تعبر عن صافى الأصول الأجنبية

وتشتمل السيولة المحلية على النقود وأشباه النقود التى تشتمل بدورها على الودائع الادخاريه والجارية ولأجل .

ويستفاد من العلاقة السابقة أهمية قيام البنك المركزى بعمل بعض

الدراسات التي توضح حقيقة الطلب على النقود في ضوء اعتبارات السيولة المحلية وصافي الأصول الأجنبية ونسبة السيولة إلى احتياطات البنوك المحلية ، مع تحديد العلاقة بين الائتمان الممنوح من البنك المركزي والائتمان الممنوح من البنوك التجارية إذ تلجأ بعض البنوك المركزية إلى زيادة أو نقص الائتمان الممنوح منها إلى البنوك التجارية إذا ما أرادت التأثير على حجم الائتمان المحلي أو تقوم بزيادة أو خفض نسبة الاحتياطي وغير ذلك من الأدوات المتعارف عليها في هذا الشأن . بيد أن معظم السلطات النقدية خاصة في الدول النامية تلجأ بالإضافة إلى ما سبق إلى فرض بعض القيود المباشرة على الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية كماً ونوعاً وتوقيتاً مع التمييز بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يرى البنك المركزي زيادة الائتمان المقدم إلى بعضها وخفض ما يمنح إلى البعض الآخر .

وتشترط بعض الدراسات لنجاح البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان المحلي أن ينعم بالاستقلال عن السلطات الحكومية التي تهتم بالاعتبارات السياسية وهو ما يمكن أن يعوق البنك المركزي عن أداء دوره . ولذلك تقترح بعض هذه الدراسات إنشاء مجلس نقدي بدلا من البنك المركزي في الدول النامية الصغيرة التي يصعب فيها ممارسة البنك المركزي لدوره في الرقابة على المعروض النقدي وسياسات الائتمان والصرف وسعر الفائدة بسبب الظروف الصعبة التي يمارس فيها نشاطه والمتمثلة في صعوبة السيطرة على العوامل الخارجية وبعض المعوقات الداخلية المالية والفنية ... إلخ . ويستدل أصحاب هذا الرأي على ما تأخذ به بعض المستعمرات البريطانية السابقة مثل فيجي التي أنشأت المجلس النقدي عام ١٩٧٣ ، والملاديف التي أنشأته عام ١٩٨١ وأخضعت قراراته لمراجعة واعتماد وزارة المالية . ونجد نفس هذه السلطة النقدية في شيلي وسنجابور ، والتي منعت الاقتراض الحكومي من البنوك التجارية المحلية كلية [١٦] .

وفى الدول المتقدمة التى طالما نادى أبناؤها بضرورة تطبيق مبدأ (ديمقراطية الإئتمان) لم يعد هناك حرج على فرض بعض القيود أو النظم التى تهدف إلى ضبط الإئتمان بما يتلاءم مع الناتج المحلى الإجمالى نظراً لوجود نوع من التعارض بين أهداف التقدم ، والعدالة ، والحرية ، وأهداف الإستقرار الاقتصادى. وذلك مع التسليم بأنه من الأمور الطبيعية أن يحدث سوء استخدام الإئتمان أو بعض الإنحرافات التى يمكن إعتبارها ثمناً أو تكلفة لديمقراطية الإئتمان فى صورة إئتمان سىء ، أو اعتبارها إحدى صور إعادة توزيع الدخل القومى كما يشير إلى ذلك الاقتصادى الشهير (بولدنج)، والذى ينصح فى مثل هذه الحالات بالتمييز فى المعاملة الإئتمانية بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال (١٧).

وفى الولايات المتحدة الإمريكية نجد أن قانون بنك الإحتياطى الفيدرالى الذى يقوم بنفس أعمال البنوك المركزية فى الدول الأخرى - ينص على أن وظيفة هذا البنك هى تنظيم ورقابة المعروض النقدى والإئتمان وتنظيم تكلفة الإئتمان (سعر الفائدة) بالطريقة التى تؤدى إلى ضبط الطلب الكلى بما يتلاءم مع متطلبات العمالة الكاملة ، وثبات الأسعار ، والنمو الاقتصادى السريع ، وتوازن ميزان المدفوعات ولتحقيق ذلك يمارس هذا البنك رقابة صارمة على استخدام الإئتمان المحلى ويضع عديد من الضوابط والشروط التى يسمح بموجبها باستخدام الإئتمان المصرفى فى شراء الأوراق المالية . وذلك بالإضافة إلى بعض التعليمات الأخرى التى تندرج تحت ما يعرف بالإلتزام الأدبى (Moral Suasen) (١٨).

ثانياً : مدى كفاية الأساليب المتبعة فى مصر :-

ذكرنا فيما سبق أن البنك المركزى المصرى يقوم بفرض رقابته على

الإئتمان المحلى من خلال تعليماته إلى البنوك التجارية المحلية بألا يتجاوز حجم الإئتمان المحلى الممنوح إلى القطاعين العام والخاص ٦٥ ٪ من أرصدة ودائع هذين القطاعين لدى بنوك القطاع العام التجارية والبنوك المنشأه فى ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . ويستثنى مما سبق المطلوبات الممنوحة إلى مشروعات الأمن الغذائى . وقد حدد البنك المركزى النسبة المسموح بها من الإئتمان للقطاع الخاص التجارى بـ ١٢ ٪ سنوياً من أرصدة ودائع هذا القطاع فى ١٩٨١/٩/٣٠ موزعة على فترات ربع سنوية قدرها ٣ ٪ لكل فترة . وبشرط ألا يزيد الإئتمان الممنوح لهذا القطاع عن ١ ٪ من ودائعه كل شهر .

وبالنسبة للإئتمان الذى يمنح إلى القطاع العائلى ، فقد قرر البنك المركزى ألا يزيد معدل نمو الإئتمان الممنوح إلى هذا القطاع عن ٢,٥ ٪ كل ربع سنة ، أى ٩ ٪ سنويا .

ونظراً لما تحدثه الودائع بالعملات الاجنبية من تأثير على زيادة حجم الإئتمان المحلى فقد رأى البنك المركزى أن يقوم كل بنك بإيداع ١٥ ٪ من مجموع أرصدة الودائع بهذا العملات فى البنك المركزى وذلك بسعر الإيداع السائد فى سوق لندن لمدة ثلاثه شهور .

واستخدم البنك المركزى أيضاً سعر الفائدة للتأثير على حجم الإئتمان وتوزيعه . إذ قام بتحديد حد أدنى لسعر الفائدة على القروض التى يحصل عليها القطاع الخاص التجارى قدره ١٦ ٪ سنويا وبدون حد أقصى . بينما حدد سعر الفائدة على القروض التى يحصل عليها القطاع الصناعى ، والقطاع الزراعى بـ ١٣ ٪ كحد أقصى . أما ما يحصل عليه قطاع الخدمات من قروض

أو تسهيلات فقد فرض عليه سعر فائدة أقصى قدره ١٥ ٪ ، وحد أدنى ١٣ ٪ سنويا .

ولم يغفل البنك المركزى دور سعر الخصم فى الحد من الإئتمان المحلى فقام برفعه إلى ١٢ ٪ سنويا عام ١٩٨١ ، وإلى ١٣ ٪ سنويا عام ١٩٨٢ باستثناء عمليات تمويل الصادرات التى حدد لها سعر خصم قدره ١٠ ٪ فقط .

يضاف إلى ما سبق استخدام نسبة الإحتياطى التى قام البنك المركزى برفعها الى ٢٥ ٪ منذ عام ١٩٧٨ بناء على توصيات صندوق النقد الدولى آنذاك .

وهكذا نجد أن كافة هذه الإجراءات تهدف أساساً إلى الحد من التوسع فى الإئتمان المحلى بما لا يتناسب مع ظروف الإقتصاد القومى دون التعرض لموضوع الضمانات الواجب الحصول عليها من العملاء عند الإقتراض أو لأسس تقدير قيم الضمانات العينية أو لإجراءاتها .

وقد ثار جدل كثير حول تلك الإجراءات التى فرضها البنك المركزى . إذ رأى البعض أن هذه الاجراءات رغم نجاحها فى الحد من التوسع الائتمانى بصفة عامة والائتمان الممنوح إلى القطاع التجارى بصفة خاصة - إلا أنها أدت إلى إنخفاض أرباح البنوك التجارية العامة والخاصة نتيجة انخفاض قيمة الفوائد التى كان يحصل عليها الجهاز المصرفى من العملاء المقترضين . يضاف إلى ذلك أن البنوك التجارية المحلية أصبح لزاماً عليها أن تودع فائض السيولة لديها بسعر فائدة ١٠٥ ٪ سنوياً فى البنك المركزى المصرى بعد أن كانت هذه البنوك تقوم بإقراض هذه المبالغ بسعر ٨ ٪ سنويا لبنوك الاستثمار التى كانت تقوم بإعادة إقراضها للعملاء بأسعار فائدة أعلى .

وبالنظر إلى الميزانية الإجمالية لجميع البنوك التجارية يمكن ملاحظة مدى زيادة أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزى المصرى ، كما يلى (١٩) : -

السنة	الأرصدة (مليون جنيه)	نسبة الإحتياطى ٪	نسبة السيولة ٪
١٩٧٣	٢١٩٫٩	٢٠٫٨	٥٠٫١
١٩٧٤	٣٢٧٫٧	٢٠٫٥	٥٨٫٥
١٩٧٥	٣١٢٫٦	١٢٫٧	٤٨٫١
١٩٧٦	٢٣٥٫-	١١٫٧	٥٤٫٤
١٩٧٧	٢٤٢٫٦	١١٫٦	٦٢٫١
١٩٧٨	٣٧٩٫٩	١٦٫٣	٧٥٫١
١٩٧٩	٦٨١٫٢	١٧٫٢	٥٦٫٨
١٩٨٠	١١٠٨٫٩	٢٥٫٦	٥٣٫٥
١٩٨١	١٩٣١٫٢	٢٦٫٨	٤٣٫٧
١٩٨٢	٢٩٢٥٫٨	٣١٫١	٤٨٫٦
١٩٨٥ فى ٣١/٣	٥ ٢٩٫٧	٣٨٫٢	٤١٫٦

إذ توضح تلك الأرقام أنه منذ عام ١٩٨١ اتجهت أرصدة البنوك التجارية مجتمعة لدى البنك المركزى إلى الزيادة حتى بلغت نحو ٥٠٢٩٫٧ مليون جنيه فى ٣١/٣/١٩٨٥ (آخر أرقام متاحة لنا) . وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الاحتياطى إلى ٣٨٫٢ ٪ ، وزيادة نسبة السيولة إلى ٤١٫٦ ٪ فى نفس التاريخ .

وإذا نظرنا إلى إجمالى الزيادة السنوية لأرصدة الائتمان المحلى الذى حصل عليه القطاع الخاص والقطاع العائلى وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة ،

وعقدنا مقارنة بينها وبين إجمالى رأس المال والاحتياطيات كل سنة يتضح لنا أنه منذ بدء تطبيق الاجراءات الائتمانية المشار إليها آنفا تتجه نسبة ما حصلت عليه تلك القطاعات إلى رأس المال والاحتياطيات إلى الانخفاض . إذ هبطت من ٢٣٥٫٧ ٪ عام ١٩٨٠ قبل بدء التطبيق إلى ٦٠٫١ ٪ عام ١٩٨٢ وإلى ٧٨٫٨ ٪ عام ١٩٨٣ (٢٠) . ورغم إتجاه هذه النسبة إلى الانخفاض إلا أنها ما تزال مرتفعة . إذ أنها تبلغ نحو ٤٢٫٥ ٪ فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ مثلا وهى دولة متقدمة ، ورأسمالية (٢١) .

ولما كان موضوع الائتمان دون ضمانات أو بالضمان الشخصى لم يحظ بعناية البنك المركزى المصرى فقد برزت إلى الوجود ظاهرة عجز البنوك التجارية عن استيفاء مستحقاتها لدى المقترضين إما لهرب العميل إلى خارج البلاد ، أو لأن قيمة الضمان العينى لم تكن مقدرة بقيمتها الحقيقية بل بشكل مبالغ فيه للحصول على أكبر قدر ممكن من الائتمان ، أو لإفلاس العميل وعجزه عن السداد .

وإزاء هذه الأوضاع فقد اضطرت البنوك التجارية إلى زيادة قيمة مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة وهو ما يؤثر بدوره على معدلات أرباح هذه البنوك وعلى ثقة أصحاب الودائع الادخارية فى هذه البنوك فى الأجل القصير . وتوضح الأرقام التالية هذه الظاهرة :

السنة	قيمة الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة (بالمليون جنيه)[٢٢]	نسبة الزيادة ٪
١٩٨٠	٦٦٠ر١	—
١٩٨١	٩٠٥ر٧	٣٧ر٢
١٩٨٢	١٠٧١ر-	٥١ر٤
١٩٨٥ في ٣/٢١	١٩١٦ر٤	٣٩ر٨

أما الاحصائية الخاصة بالمسحوبات المدينة من حسابات العملاء خلال الشهر في نهاية كل عام فقد كانت كما يلي :

السنة	مجموع القيود المدينة في حسابات العملاء خلال الشهر (بالمليون جنيه)[٢٣]	نسبة الزيادة ٪
١٩٨٠	١٠٢٧١ر٢	—
١٩٨١	١٢٤٩٠ر٥	٢١ر٦
١٩٨٢	٢٠٠٣٦ر٥	٦٠ر٤
١٩٨٥ في ٣/٣١	٢٠٢٤٥ر٤	١ر٠٤

وهي توضح كيف أن معدلات السحب من حسابات العملاء قد تأثرت بحوادث فساد الائتمان دون ضمانات كافية أو بالضمان الشخصي . إذ بلغت نسبة زيادة هذه الحركة المدينة في حسابات العملاء نحو ٦٠ر٤ ٪ عام ١٩٨٢ . أما في نهاية مارس ١٩٨٥ فرغم الانخفاض الذي يظهر على نسبة الزيادة في تلك الحسابات المدينة إلى نحو ١ر٠٤ ٪ عن عام ١٩٨٢ إلا أن المقارنة بين أرقام القيود المدينة في حسابات العملاء في الفترة المقابلة من العام السابق له أي في نهاية مارس ١٩٨٤ توضح أن هناك زيادة في تلك القيود المدينة قدرها ١٦ر٣ ٪ في نهاية مارس ١٩٨٥ عنها في نهاية مارس ١٩٨٤[٢٤]

وهكذا نستنتج مما سبق أن موقف البنك المركزى المصرى من ظاهرة الائتمان دون ضمان أو بالضمان الشخصى وما ترتب عليها من مفاسد كثيرة لايزال سلبياً رغم أن قانون إنشائه والقوانين الأخرى المعدلة له تعطيه الحق فى فرض كثير من القيود والضوابط المتعلقة بمدى كفاية الضمانات ، على الأقل بالنسبة لبنوك القطاع العام الكبرى والبنوك المتخصصة الحكومية والبنوك الخاصة التى تساهم فى رؤوس أموالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ بنوك قطاع عام وحكومية وشركات وهيئات عامة مصرية . إذ أن مخاطر الائتمان فى هذه البنوك تصيب الاقتصاد القومى كله بأضرار مالية واقتصادية لا يستهان بها .

ولكن ما الذى يستطيع البنك المركزى عمله لاحكام الرقابة على الائتمان دون ضمان وبالضمان الشخصى ؟

هذا ما نحاول الاجابة عليه فيما يلى : ـ

<u>ثالثاً : مقترحات لاحكام الرقابة على الائتمان دون ضمان : ـ</u>

فى ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج نستطيع أن نقدم المقترحات التالية للحد من ظاهرة فساد الائتمان المحلى نتيجة التوسع فى الاقراض دون ضمانات وبالضمان الشخصى فضلا عن خصم الكمبيالات كوسيلة إئتمانية لها بعض المخاطر كذلك .

(أ) تحديد نسبة معينة لما يجوز للبنوك التجارية إقراضه دون ضمانات وذلك من إجمالى ودائع العملاء لدى هذه البنوك ، أو من إجمالى رؤوس أموال البنوك واحتياطياتها بعد إستبعاد ما يحصل عليه القطاع العام والحكومة من قروض .

(ب) تحديد أجل استحقاق لهذا النوع من الائتمان بتناسب مع الآجال التى تسدد فيها البنوك التجارية المستحقات عليها للغير وبحيث تكون أقل منها دعماً للمركز المالى لهذه البنوك والتوفيق بين متطلبات السيولة والربحية .

(ج) وضع بعض الضوابط الكفيلة بمنع البنوك التجارية من زيادة مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها لتغطية مخاطر منح الائتمان دون ضمانات ، أو بضمانات مبالغ فى قيمتها السوقية ، أو بالضمان الشخصى .

(د) تحديد الأنشطة التى يجوز للبنوك التجارية إقراض المستثمرين فيها دون ضمان ، أو بالضمان الشخصى والحدود المسموح بها لكل نوع من تلك الأنشطة التى ترى السلطات الاقتصادية دعمها نقديا مثل الزراعة والصناعة وبعض الخدمات المعاونة للقطاعات الانتاجية .

وفى هذا الصدد يمكن كذلك فرض حظر على تقديم قروض دون ضمان أو بالضمان الشخصى للقطاع التجارى والقطاع العائلى والخدمات غير الضرورية لمساعدة قطاعات الانتاج وذلك لإرتفاع عنصر المخاطرة فى أنشطة هذه القطاعات وقلة أهميتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(هـ) إستخدام سعر الفائدة للحد من الائتمان دون ضمان أو بالضمان الشخصى ، ويتطلب ذلك فرض حدود دنيا مرتفعة لسعر الفائدة على القروض التى تمنح دون ضمان مهما كانت صفة العميل ، أو أهمية مجال إستثماره ، ولا مانع فى هذا الشأن من أن تكون تلك الحدود الدنيا المرتفعة لأسعار الفائدة التمييزية وفقا لأهمية النشاط الاقتصادى للتنمية .

ويجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه لنجاح سياسة رفع أسعار الفائدة على الائتمان المحلى بصفة عامة وعلى الائتمان دون ضمان بصفة خاصة ،

يجب أن تكون هذه الأسعار مرتفعة عن معدل التضخم السعرى فى مصر ، وإلا ترتب على ذلك انخفاض القيمه الحقيقة لتلك الأسعار ، وضعف قدرة سعر الفائدة على الحد من الإئتمان المحلى

بل لقد أثبتت الدراسات والتجارب أنه عندما يقل سعر الفائدة كثيراً عن معدل التضخم السعرى تحدث زيادة فى الطلب على الائتمان المحلى الإجمالى وتزيد سرعة تداول النقود ويزيد معدل التضخم عن ذى قبل ،

كما يترتب على ذلك انخفاض التبادل الدولى ومن ثم يقل الطلب على الأصول المالية المحلية ويقل المعروض من الإئتمان المحلى فى الوقت الذى يزيد فيه الطلب عليه وتحدث بالتالى أثار تضخمية عنيفة (٢٥) .

وإذا عقدنا مقارنة بين تطور سعر الفائدة فى مصر ومعدلات إرتفاع الأسعار معبراً عنها بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهات الرسمية ، نجد أن سعر الفائدة رغم تكرار زيادته من سنة لأخرى إلا أنه ما يزال دون معدلات إرتفاع الأسعار المحلية الأمر الذى يقلل من فاعليته فى الحد من الإئتمان بصفة عامة

ولذلك فإنه إذا ما أريد استخدام هذه الأداة للحد من الإقتراض دون ضمانات أو بالضمان الشخصى فيجب أن تكون مستويات أسعار الفائدة أعلى من معدلات التضخم فى مصر . والأرقام التالية توضح لنا مدى تخلف أسعار الفائدة عن معدل التضخم فى مصر .

السنة	أسعار الفائدة المدينة		الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (٦٧/٦٨=١٠٠)	معدل زيادة الأسعار
	حد أدنى	حد أقصى		٪
١٩٧٩	٪١٠	٪١٢	٢٣٧ر٤	—
١٩٨٠	٪١١	٪١٤	٢٩١ر٩	٪٢٣ر–
١٩٨١	٪١٣	٪١٥	٣١ ر٤	٪٦ر٣
١٩٨٢	٪١٣	٪١٦	٣٤٩ر٢	٪١٢٠٥
مارس ١٩٨٥	٪١٤	٪١٦	٥١٦ر٩	٪٥٦١٦

المصدر : ـ البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية ـ العدد الأول ١٩٨٥ .

وتجدر الإشارة إلى أن أرقام التضخم الحقيقية أكثر إرتفاعاً مما هو موضح بالجدول نظراً لما يشوب الإحصائيات الرسمية من قصور نتيجة عدم أخذ مؤشرات أسعار السوق السوداء فى الحسبان والاعتماد على الأسعار الجبرية المحددة ، وعدم شمول الأرقام لكافة السلع والخدمات ، وعدم ترجيحها بأوزان بنود الإنفاق المختلفة (٣٦) .

وما ينطبق على سعر الفائدة كأداة للحد من الإئتمان دون ضمانات ينطبق أيضاً على سعر الخصم كأداة للحد من زيادة الإئتمان المحلى إذ يجب أن يكون مرتفعاً عن معدل التضخم السائد فى مصر . والمعروف أن سعر الخصم يبلغ الآن ١٣ ٪ فقط وهو أيضاً منخفض كثيراً عن معدل إرتفاع الأسعار المحلية مما يؤدى إلى الحد من فعاليته فى هذا الشأن .

(و) يجب وضع الضوابط الكفيلة بعدم المغالاة فى قيمة الضمانات العينية عن حقيقتها . إذ أن المغالاة فى التقدير تعنى تقديم جانب من الإئتمان الممنوح للعميل دون ضمانات وينطوى على شبهة الغش وسوء النوايا مما يؤدى إلى تبديد أموال البنوك التجارية . ولذلك فقد يكون من الأهمية بمكان أن يشترط قانون البنك المركزى أن يتم تقدير قيمة الضمانات العينية بمعرفة خبراء وزارة العدل بالإضافة إلى تقدير الخبراء المثمنين المعتمدين ، وخبراء البنوك ذاتها . وبذلك تتولى أكثر من جهة عملية التقدير حتى يمكن الاطمئنان إلى سلامة التقدير وعدم ضياع أموال البنوك التجارية العامة والبنوك المتخصصة الحكومية والبنوك الخاصة التى تساهم فى رؤوس أموالها البنوك العامة والشركات أو الهيئات العامة .

* * *

(الهوامش)

(١) دكتور على الجريتلي - التاريخ الإقتصادى للثورة - دار المعارف ١٩٧٤ الباب الخامس . الفصل الثالث ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) د . حازم منصور . الإئتمان فى البنوك المصرية . مجلة المدير العربى العدد ٧٤ إبريل ١٩٨١ ص ١٠ - ١٢

(٣) د . أحمد سلطان أحمد . القياس المحاسبى للانتاجية فى البنوك . مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٧٦ ابريل ١٩٧٩ ص ٢٢٨ .

(٤) جريدة مايو العدد رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠ .

(٥) د محمد عباس حجازى . نهضة إقتصادية من خلال الجهاز المصرفى وقضايا أخرى . مجلة البحوث الإدارية العدد الأول أكتوبر ١٩٨٣ص ٣٠-٣١

(٦) البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية العدد الثالث ١٩٨٣ .

(٧) المرجع السابق ،

(٨) دكتور معبد الجارحى . التطورات والسياسات النقدية فى مصر . مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٩٦ إبريل ١٩٨٤ .

(٩) التقرير الإقتصادى للبنك المركزى المصرى عن عام ١٩٧٧ .ص١١٦

(١٠) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٨٣/٨٢ .

(١١) R. M. Goode, Reflections on Credit Law, The Three Banks Review, March 1987 - PP. 26-42:

(١٢) Russell Kincaid, What are credit ceilings , Finance and Development, March 1983-PP. 28-29.

(١٣) تقرير البنك المركزى المصرى ٨٢/١٩٨٣ ص ٨٢ - ٨٣ :

(١٤) Kevin D. Hoover, Two Types of Monetarism, Journal of Economic Literature, March 1984, P, 61.

(١٥) Russell Kincaid, OP-cit, P. 29.

(١٦) Charles Collyns, Alternatives to Central Banks in Small Developing Economies, Finance and Develepment, Dec. 1982 - PP. 42 - 44.

(١٧) Renneth E. Boulding, Principles of Economic Policy, Prentice Hall, Inc. N.J., U.S.A. 1958, chapter 9, PP. 230-232.

(١٨) Harry D. Hutchinson, Money, Banking, and The United States Economy, Prentice Hall, Inc, , N. J., U. S. A. 1980 chapter 10. P. 197.

(١٩) البنك المركزى المصرى . المجلة الاقتصادية . العدد الأول ١٩٨٣ .

(٢٠) « « « « « « الثانى «

(٢١) Federal Reserve Bulletin, Washington D. C. , May 1984

(٢٢) البنك المركزى المصرى . المجلة الاقتصادية . العدد الثانى ١٩٨٤ .
مرجع سابق .

(٢٣) المرجع السابق .

(٢٤) البنك المركزى المصرى . المجلة الاقتصادية . العدد الأول ١٩٨٥ ص ١٢١ والعدد الأول ١٩٨٤ ص ١٣٧ .

(٢٥) Anthony Lanyi and Rusdu Saracoglu, The Importance of Interest Rates in Developing Economies, Finance and Development, june 1983, P. 23,

(٢٦) البنك الأهلى المصرى . النشرة الإقتصادية . العدد الأول ١٩٨٣ ص ٤٠ - ٤١ .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ - كتب :

الجريتلى ، على (دكتور) التاريخ الاقتصادى للثورة - دار المعارف ١٩٧٤ .

ب - دوريات :

١ - أحمد ، أحمد سلطان (دكتور) - القياس المحاسبى للانتاجية فى البنوك - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٧٦ - أبريل ١٩٧٩

٢ - العيسوى ، إبراهيم (دكتور) - عشر ملاحظات على الخطة الخمسية - مجلة مصر المعاصرة - العددان ٣٩٣/٣٩٤ يوليو/ أكتوبر ١٩٨٣

٣ - زكى ، رمزى (دكتور) - تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧-١٩٨١) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين : ٦-٨ مايو ١٩٨٢

٤ - عبد المولى ، السيد (دكتور) - تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٠٠ أبريل ١٩٨٥

٥ - منصور ، حازم (دكتور) - الائتمان فى البنوك المصرية - مجلة المدير العربى - العدد ٧٤ - أبريل ١٩٨١

٦ - منصور ، محمود مختار (دكتور) - نحو ترشيد سياسات الأجور والمرتبات فى قطاعات الدولة فى مصر - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين - ١٢ - ١٤ مايو ١٩٨٣

ثانياً : المراجع الأجنبية :

A : Books :

1. Boulding, Kenneth, Principles of Economic Policy, Prentice Hall, Inc., N. J., U. S. A., 1958
2. Echstein, Otto, Public Finance, Second Edition, Prentice-Hall, Inc., N.J.,U.S.A., 1937
3. Fischer, Stanley and Dornbusch, Rudiger, Economics, Mc-Graw-Hill Book Co , U.S.A 1983
4. Friedman, Milton and Schwarts, Anna, Amonetary History of The United States 1967-1960, Princeton University Press, U.S.A., 1983
5. Hutchinson, Harry D , Money, Banking, and The United States Economy, Prentice Hall, Mc., N.J., U.S.A., 1980
6. Makinen, Gail. Money, Banking and Economic Activity, Academic Press, U.S.A., 1981
7. Mansfield, Edwin, Economics, Morton and Co., Inc . U.S.A., 1977

B, Serials and Periodicals :

1. Aschouer, D. A., Fiscal Policy and Aggregate Demand. The American Economic Review, March 1985
2. Blinder, Alan S., and Holtz, Douglas, Public opnien and The Balanced Budget, The American Economic Review, May 1984
3. Collyns, Charles, Alternatives to Central Banks in Small Developing Economies, Finance and Development, Dec. 1982
4. Evans, Paul, Do Large Deficits Produce High Interest Rates , The American Economic Review, March 1985
5. Frank, R. H., Are Workers Paid Their Marginal Produets. The American Economic Review Sep. 1984
6. Goode. R.M., Reflictions On Credit Law. The Three BanksReview London, March 1978
7. Heller, Peter and Tait, Alan, Government Empolyment and Poy, Financo and Development, Sep. 1983
8. Heller, Peter and Tait, Alan, Comparing Goverament Expenditures Internationally, Finance and DeveloPment, March 1982
9. Hoover, Kevin D , Tow Types of Monetarism, Journal of Economic Literature, March 1984.
10. I.M F., International Finance Statistics. Nov. 1983
11. Kincaid, Russell. What are Credit Ceilings. Finance and Development, March 1983
12. Kotlikof, Lawrence, Taxation and Savings, Journal of Economic Literature, Dec. 1984

الفهرس

(استدراك)

سقط سهواً هامش رقم (٢) ص ٢٩ — السطر الثالث
أمام معادلة حساب معدل التضخم

كتب أخرى للمؤلف

١ ـ السياسات المالية والنقدية فى الميزان ومقارنة إسلامية
الناشر مكتبة النهضة المصرية ـ ١٩٨٦

٢ ـ سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة
الناشر مكتبة النهضة المصرية ـ ١٩٨٧

٣ ـ الاقتصاد الصناعى ونقل تجارة مصر

(تحت الطبع)